بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

تمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر

(1984 — 1970)

رسالة لنيل درجة الماجستير

اعداد :
رابح زبيري

اشراف :
د / عمر صخري

— 1988 — 1987 —

الاهــــداء

الى أولئك الذين حال انشغال آبائهم بتحرير الوطن ، دون التحاقهم بالمدرسة النظامية ، فاتخذوا من العصامية سبيلا الى المعرفة .

ر . زبيري

المحتويـــــات

المقدمــة 1
الفصل الاول : تطور مفاهيم وأهميــة التمويل 7
المبحث الاول : تطور مفهوم وانواع التمويل 8
1 - تطور مفهوم التمويل 8
2 - انواع التمويـــــل 9
1.2 - من زاويــة المدة التي يستغرقها 9
2.2 - من زاويــة مصدر الحصول عليه 10
3.2 - من زاويــة الغرض الذي يستخدم لأجله 14
المبحث الثاني : أهميــة وخصائص ومجالات التمويل الفلاحي 17
1 - تمويـل الاستغلال 17
1.1 - أهميــة تمويــل الاستغلال الفلاحي 17
2.1 - خصائص تمويل الاستغلال الفلاحي 18
3.1 - مجالات تمويل الاستغلال الفلاحـي 19
2 - تمويل الاستثمــار الفلاحي 20
1.2 - أهميــة تمويل الاستثمــار الفلاحي 20
1.1.2 - أهميــة تمويل الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائري 24
2.2 - خصائص الاستثمار الفلاحي 33
1.2.2 - خصائص الاستثمــار الفلاحي في الجزائر 35
3.2 - مجالات الاستثمــار الفلاحي 37
المبحث الثالث : تمويل الفلاحة خلال الفترة 1962 - 1969 40
1 - طرق واجراءات تمويل الفلاحة خلال 1962 - 1966 40
1.1 - طرق واجراءات تمويل الاستغلال 40
2.1 - طرق واجراءات تمويل الاستثمــار 41
3.1 - تقييم تمويل الفلاحة خلال 1962 - 1966 42

2 ـ طرق واجراءات تمويل الفلاحة خلال 66 ـ 1969 43
1.2 ـ طرق واجراءات تمويل الاستغلال 43
2.2 ـ طرق واجراءات تمويل الاستثمار 44
3.2 ـ تقييم تمويل الفلاحة خلال 66 ـ 1969 44
الفصل الثاني : سياسة التمويل وأثرها على توزيع واستعمال الوسائل المالية
الموجهة لقطاع الفلاحة 48
المبحث الاول : أهمية وموقع ادارة التمويل الفلاحي من الجهاز المصرفي... 49
1 ـ أهمية وموقع البنك الوطني من الجهاز المصرفي 49
1.1 ـ أسباب تأسيسه 49
2.1 ـ مجال تدخله 50
3.1 ـ سياسة البنك في التمويل 51
4.1 ـ موارد البنك في تمويل الفلاحة 54
5.1 ـ نصيب البنك الوطني من الهياكل المصرفية 55
2 ـ موقع ادارة التمويل الفلاحي ضمن البنك الوطني 57
1.2 ـ أقسام ووظائف مديرية تمويل الفلاحة 57
2.2 ـ تقييم ادارة التمويل الفلاحي 61
المبحث الثاني : طرق واجراءات التمويل بين النص والتطبيق 63
1 ـ طرق واجراءات تمويل الاستغلال 63
1.1 ـ طرق واجراءات تمويل الاستغلال في القطاع الاشتراكي 63
2.1 ـ طرق واجراءات تمويل الاستغلال في القطاع الخاص 75
2 ـ طرق واجراءات تمويل الاستثمار 80
1.2 ـ طرق واجراءات تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي 80
2.2 ـ طرق واجراءات تمويل الاستثمار في القطاع الخاص.................. 85
3 ـ آفاق التمويل الزراعي 88
المبحث الثالث:/ توزيع الوسائل المالية والاختلال المزمن 93

1 - توزيع واستخدام الوسائل المالية فيما بين القطاعات 93
1.1 - التوزيع الأولي للوسائل المالية 93
2.1 - التوزيع المعدل " " .... 94.
2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية داخل القطاع الفلاحي .... 97.
1.2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال.................. 97.
2.2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار .... 103.
الفصل الثالث : تحليل اتجاهات تطور جهاز الانتاج الزراعي 107
المبحث الاول : تحليل اتجاه تطور الرأسمال الانتاجي .... 108.
1 - اتجاه تطور قوة العمل الزراعية .... 108.
1.1 - التطور الكمي لقوة العمل والاستخدام الزراعي .... 109.
2.1 - التطور النوعي لقوة العمل الزراعية .... 116.
2 - الارض الزراعية بين الاصلاحات العقارية وحماية التربة .... 122.
1.2 - الاصلاحات العقارية .... 123.
2.2 - استصلاح وحماية الاراضي .... 126.
3 - الثروة الحيوانية .... 129.
1.3 - أهمية العناية بالثروة الحيوانية .... 129.
2.3 - التطور العددي والنوعي للثروة الحيوانية 130
3.3 - معوقات تطور الثروة الحيوانية 136
4 - الاشجار المثمرة 137
1.4 - الكروم 138
2.4 - الحمضيات 140
3.4 - النخيل .... 141.
4.4 - الزيتون 141
5.4 - الاشجار الاخرى .... 142.

المبحث الثاني : تحليل اتجاه تطور عوامل الانتاج المساعدة 144
1 ـ تطور حظيرة العتاد ومكننة الزراعة 144
1 . 1 ـ عتاد الجر 145
1 . 2 ـ عتاد الحصاد والدراس 147
1 . 3 ـ عتاد حرث وتهيئة الارض 149
1 . 4 ـ عتاد البذر والتسميد والمعالجة 150
1 . 5 ـ عتاد النقل 151
1 . 6 ـ الاعتبارات الواجب مراعاتها لتطوير مكننة الزراعة 152
2 ـ الري 153
2 . 1 ـ علاقة الري بالمعطيات المناخية للجزائر 154
2 . 2 ـ حجم ومصادر المياه الكامنة بالجزائر 155
2 . 3 ـ تطور حجم المياه المعبئة 156
2 . 4 ـ تطور المساحة المسقية ومدى تلبية حاجتها للماء 158
3 ـ استعمال الاسمدة 161
4 ـ استعمال البذور المحسنة 164
الفصل الرابع : اتجاه تطور الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي 168
المبحث الاول : اتجاه تطور الانتاج الزراعي ومساهمته في تكوين الانتاج الداخلي الاجمالي 169
1 ـ تحليل اتجاه تطور الانتاج 169
1 . 1 ـ تحليل تطور الانتاج النباتي 169
1 . 2 ـ تحليل تطور الانتاج الحيواني 174
2 ـ تحليل اتجاه تطور الانتاجية 179
2 . 1 ـ تطور الانتاجية في فرع الانتاج النباتي 179
2 . 2 ـ تطور الانتاجية في فرع الانتاج الحيواني 181

3 ـ تطور مساهمة الزراعة في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي 186
1.3 ـ تطور الناتج المحلي الزراعي 186
2.3 ـ تطور حصة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي 195
المبحث الثاني : حدود مساهمة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي.......... 197
1 ـ تحليل اتجاه تطور الواردات والصادرات الغذائية 197
1.1 ـ تحليل اتجاه تطور الواردات الغذائية 198
2.1 ـ تحليل اتجاه تطور الصادرات الغذائية 210
2 ـ تحليل تطور التركيب السلعي للواردات والصادرات الغذائية 216
1.2 ـ تحليل تطور التركيب السلعي للواردات الغذائية 217
2.2 ـ تحليل تطور التركيب السلعي للصادرات الغذائية 220
3 ـ مساهمة الانتاج الزراعي في تغطية الاحتياجات الغذائية 223
الخاتمــه 228
فهرس الجداول 243
فهرس الاشكال 245
المراجــــع 246

مقدمــــة

لقد أصبح توفير غذاء كاف للسكان بالكمية والنوعية اللازمة ، مشكلة تطرح نفسها بالحاح متزايد على البلدان النامية ، فآستنادا الى التقرير الثالث لنادي روما ،يعاني 40٪ من أطفال هذه البلدان من سوء التغذية ، يموت منهم ما بين 15 ـ 30٪ قبل بلوغهم سن الخامسة .(1) ولا يختلف الأمر كثيرا في الجزائر حيث كشف الاستقصاء الغذائي لعام 1975 أن 25٪ من الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام ، يعانون من علامات سوء التغذية . كما أن التوازن النوعي للوجبة الغذائية لا يزال غير مستقر وخاصة بالنسبة للفئات التي تحتاج الى أغذية غنية بالفيتامينات كالنساء الحوامل والمرضعات أو الاطفال والمراهقين .

أما التنبؤات بشأن الوضع الغذائي مستقبلا فهي ليست أقل تشاؤما ، فحسب تقرير لمنظمة التغذية والزراعة سيشهد العالم نقصا في الغذاء ابتداء من عام 1985(2). وأن رفض الولايات المتحدة وكندا واستراليا ـ أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للحبوب في العالم ـ الالتزام بميثاق الأمن الغذائي المصادق عليه مؤخرا من قبل منظمة التغذية والزراعة ، يؤكد خطر الاعتماد على السوق العالمية في الحصول على الغذاء ومن ثم ضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي الوطني . لمواجهة مشكل الأمن الغذائي الذي بدأ يتخذ أبعادا خطيرة في الجزائر من جراء تفاقم التبعية الغذائية التي قد تؤثر لا محالة في الاستقلال الوطني ، خصوصا في أواخر هذا القرن الذي تؤكد كل المؤشرات أنه سيشهد أزمة هيكلية .وايديولوجية .

واذا كان توفر الموارد المالية يعد شرطا أوليا لتنمية أي قطاع ، فان وجود سياسة مالية واضحة وطرق تمويل متكيفة مع طبيعة كل قطاع هو :شرط مكمل وضروري

1، 2) عدي قصور : مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983 ، ص: 11 ، 43 .

لنجاح عملية التنمية .

ومعلوم أن الفلاحة في جميع بلدان العالم تشكل قطاعا اقتصاديا يتميز بقيود خاصة ، فالانتاج الفلاحي مثلا شديد الارتباط والتأثر بالوتائر البيولوجية والظروف المناخية ، يضاف الى ذلك أن قطاع الفلاحة في الجزائر يحتوي على أنظمة انتاجية متباينة من حيث طبيعة ومساحة الاراضي التي تتكون منها وحجم ودرجة تطور التجهيزات والوسائل التي تستخدمها وكذا علاقات الانتاج السائدة بها ومساهمتها في تكوين الناتج الزراعي...الخ مما يستوجب مرونة وتنوع طرق التمويل اذا ما أريد للسياسة التمويلية أن تلعب دورا محفزا في سير وتطور هذا القطاع .

ان التمويل الكثيف بقدر ما يعتبر عامل مساعد في ضمان حسن سير عملية الانتاج وفتح آفاق توسيع الطاقة الانتاجية ، قد يؤدي في ظل عدم توفر عوامل الانتاج بالكمية والنوعية وفي الوقت المناسب وغياب أو نقص وسائل تحقيق الاستثمارات، الى تكثيف مديونية وحدات الانتاج دون أن يكون لذلك مقابل على مستوى رفع الانتاج . كما أن حجب القروض على وحدات الانتاج أو صعوبة الحصول عليها كثيرا ما يعرقل سير عملية الانتاج خصوصا في بعض الاوقات الحرجة (كالحرث والحصاد بالنسبة للزراعة) ويحد من تطلع الوحدات الى تطوير طاقتها الانتاجية .

وانطلاقا من اعتقادنا بأن احتياجات السكان الغذائية الهامة اليوم والتي ستزداد أهمية في المستقبل ، لا يمكن أن تجد اشباعها الصحيح الا في اطار فلاحة وطنية متطورة . ونظرا لأهمية عنصر التمويل كعامل محدد لتنمية أي قطاع ، وبناء على ملاحظاتنا الشخصية - أثناء عملنا كفني زراعي - حول عدم كفاية سياسة التمويل وتأثيرها السلبي المباشر على تطور القطاع الاشتراكي ، وضعف التمويل الذاتي لدى الفلاحين الخواص وشكواهم الدائمة من صعوبة الوصول الى مصادر التمويل الخارجي. رأينا أن نعكف على دراسة مدى مساهمة سياسة التمويل في دفع أو عرقلة سير وتطور قطاع

الفلاحة في مجموعه . فقد لاحظنا أن الدراسات القليلة التي تعرضت لهذا الموضوع، اما أنها تناولته بشكل عابر كواحد من جملة العوامل التي تؤثر في نمو القطاع.أو أنها تناولته بصورة جزئية من حيث أنها اقتصرت على معالجة الموضوع بالنسبة لقطاع قانوني واحد (في الغالب قطاع التسيير الذاتي) أو بالنسبة لنوع واحد من أنواع التمويل (في الغالب أيضا تمويل الاستثمار). وهكذا فان دراسة معمقة وشاملةلجوانب سياسة تمويل القطاع الفلاحي في مجموعه وتأثيرها في تطوره تبدو على جانب من الأهمية خصوصا والجزائر بصدد البحث عن الأساليب الأكثر ملائمة لتطوير هذا القطاع الحيوي والذي ما فتئت الاحداث تؤكد من يوم لآخر أنه الضمانة الحقيقية للبلاد في مرحلة ما بعد البترول. هذا مع التسليم المسبق بأن مجرد تخصيص امكانات مالية أكثر أهمية للمستثمرات الفلاحية ليس شرطاكافيا للوصول بالانتاج الزراعي الى المستويات المرغوبة .

ويرجع التركيز على الفترة (1970 ـ 1984) الى خصوصيتها وعمق تأثيرها في مسار التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الزراعية بشكل خاص نتيجة :

ـ نضج فكرة الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل في التنمية بعد التجربة المكتسبة من وضع وتنفيذ المخطط التنموي الأول 1967 ـ 1969 . الذي يفترض أنه قد مهدالسبيل للانطلاق في تنمية حقيقة شاملة ومتوازنة .

ـ زيادة الموارد المالية للدولة بعد تأميم قطاع المحروقات في مطلع سنة 1971 مما ساعد على تخصيص مبالغ هامة لتحقيق تنمية اقتصادية مكثفة .

ـ اعادة تحديد وهيكلة سياسة تمويل قطاع الفلاحة بصدور المرسوم رقم : 534 ـ 68 بتاريخ 15. 9. 1968 المتضمن حل أجهزة التمويل السابقة ونقل نشاطاتها الى البنك الوطني الجزائري الذي أوكلت اليه مسئولية تمويل القطاع الفلاحي في مجموعه .

ـ الشروع ابتداء من عام 1972 في وضع حد للملكيات الزراعية الكبيرة القائمة

على علاقات انتاج استغلالية تميزت بتبديد الثروات وممارسة زراعة واسعة ومضاربة، دون أن تأخذ على عاتقها لا تكثيف الزراعات ولا التجديد الريفي. وهذا من خلال تطبيق اجراءات عملية الثورة الزراعية . ثم الشروع في اعادة هيكلة مزارع القطاع العام ابتداء من عام 1980 والى غاية عام 1984.

وقد قسمنا البحث الى أربعة فصول :

تناول الفصل الأول منها بشكل موجز عرض ومناقشة تطور أهم مفاهيم واساليب التمويل عموما والتمويل الفلاحي بصفة خاصة على نحو زودنا بخلفية نظرية أساسية ساعدتنا في تحليل وتقييم سياسة التمويل الزراعي المنتهجة في الجزائر . وقد تمحور المبحث الأول من هذا الفصل حول معرفة التطورات التي مرّ بها التمويل في النظرية الاقتصادية وكذلك الأسس التي يقسم على أساسها التمويل الى أنواع مختلفة وحدود المفاضلة بين هذه الأنواع ومدى ملائمة كل منها لتمويل القطاع الزراعي . وانصرف المبحث الثاني الى ابراز الأهمية التي يكتسيها التمويل الفلاحي في شقيه : تمويل الاستغلال وتمويل الاستثمار وكذا خصائص ومجالات كل منها . أما المبحث الثالث فقد استعرض وقيم باختصار الظروف والملابسات الخاصة التي جرى ضمنها تمويل قطاع الفلاحة خلال المرحلة الأولى من عمر تجربة الجزائر المستقلة في مجال التسيير والتنمية حتى يتسنى تلمس التطويرات التي أدخلت على سياسة التمويل في هذا القطاع خلال الفترة محل الدراسة ومدى الاستفادة من التجربة الماضية .

في الفصل الثاني قمنا بتحليل سياسة التمويل وابراز أثرها في تخصيص الوسائل المالية واستعمالها من طرف القطاع الفلاحي ، حيث تناولنا في البحث الاول بالدراسة أداة وهياكل تنفيذ هذه السياسة لمعرفة ما اذا كانت مؤهلة فعلا للتكفل بالمشاكل التمويلية الخاصة بقطاع الفلاحة من خلال استعراض هيكلها التنظيمي وكيفية سير عمل أجهزتها التنفيذية المحلية وعلاقتها بالادارة المركزية . ثم جئنا في المبحث الثاني فناقشنا طرق واجراءات تنفيذ هذه السياسة في القطاعين العام والخاص ، كما جاءت في النصوص

الرسمية ومقابلتها مع الصورة التي طبقت بها من طرف البنك الوطني ، والتعديلات التي أدخلت عليها خلال هذه الفترة واسباب هذه التعديلات: هل هي لقصور أو غموض في النصوص الرسمية أم لانحرافات في التطبيق ، وكيف كان تأثير كل ذلك على فعالية سياسية التمويل . أما الحكم على مدى نجاح أو فشل سياسة التمويل في امداد قطاع الفلاحة بالزخم اللازم لتطوره فيظهر أولا من خلال الكيفية التي تم بها تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة فيما بين القطاعات وداخل القطاع الزراعي وهو ما حاولنا معرفته في البحث الثالث .

في الفصل الثالث عرضنا بنوع من التفصيل اتجاهات تطور مكونات جهاز الانتاج الذي اعتبرناه شرطا أوليا لتطور قطاع الفلاحة ، حيث بينا في المبحث الأول منه اسباب تدهور ما أسميناه بالرأسمال الانتاجي الذي قوامه : قوة العمل والارض والثروة الحيوانية والاشجار المثمرة . واسباب ضعف الانجازات في مجال تحديثه وتوسيعه . كما تعرضنا في المبحث الثاني الى الاسباب التي حالت دون توسع القطاع الخاص في استعمال وسائل الانتاج المساعدة من عتاد وري وأسمدة ... الخ اللازمة لرفع الانتاج وتحسين الانتاجية ، والتوسع النسبي مع انعدام التناسب في استعمالها من طرف القطاع العام.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لتحليل اتجاه تطور الانتاج الزراعي في علاقته بالامكانات المالية المستخدمة في هذا القطاع وكذا حدود استجابته للتطورات التي طرأت على جهاز الانتاج ، ثم مدى مساهمة هذا الانتاج في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. فكان أن حللنا في المبحث الاول اتجاه تطور الانتاج بشقيه النباتي والحيواني وكذا الانتاجية وعلاقة كل منهما بالآخر . مع تبيان اسباب الانحراف عن الاهداف المخططة لهما وأثر ذلك في انخفاض المساهمة النسبية للزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. وفي المبحث الثاني بينا أثر ضعف الانتاج الزراعي المحلي في مواكبة الطلب الوطني المتنامي على المنتجات الزراعية في تراجع الأمن الغذائي للجزائر وتفاقم اعتمادها على السوق الدولية في مجال التموين بالمواد الغذائية في الوقت الراهن واحتمالات

المستقبل .

أما الخاتمة فقد ضمناها حصيلة مكثفة لأهم النتائج التي توصّلنا اليها من خلال البحث متبوعة بأهم الاقتراحات والتوصيات التي نراها لازمة لرفع فعالية سياسة التمويل وتكيفها مع واقع القطاع الفلاحي وكذا تطوير جهازه الانتاجي على نحو يضمن رفع الانتاج وتحسين الانتاجية .

ولا يفوتني أن أسجل هنا أن أكثر ما يواجه الباحث في مجال الفلاحة الجزائرية ، هو عدم دقة وتباين الاحصائيات من مصدر لآخر ، الأمر الذي اضطرنا الى فحص اكثر من مصدر حول نفس المعلومة الواحدة ، والاعتماد على احصائيات المصادر الاكثر حداثة والاكثر رسمية ، والتي نراها أقرب الى الصواب ، وهذا بعد تحليلها من عدة جوانب مختلفة. وقد أولينا جانب التوثيق عناية خاصة بغية توفير الجهد على كل طالب أو باحث يرغب في الرجوع أو الاطلاع على مصادر المعلومات والاحصائيات الواردة في البحث .

وأخيرا ، يقتضي مني واجب العرفان بالجميل أن أتوجه صادقا بالشكر الجزيل للدكتور **عمر صخري** الذي كان لتعاونه الأخوي معنا وما زودنا به من ملاحظات وتوجيهات أثر كبير في تقويم هذا العمل ، على أن الباحث يتحمل وحده مسئولية ما قد ورد من الاخطاء التي لا ينجو منها أي باحث مبتدئ .

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

تطور مفاهيم وأهمية التمويل

منذ مطلع القرن الحالي ونحن نعيش في عصر يتميز بكثافة الدراسات التحليلية والتجارب التطبيقية التي تسفر في كل يوم عن اكتشاف مناهج وطرق جديدة في مجالات التسيير والادارة والانتاج ... الخ التي تضفي على المؤسسة وعلى الاقتصاد في مجموعه فعالية أكبر في الأداء. ولذا فان أي مؤسسة أو قطاع مهما كان مجال نشاطه لايستطيع أن يواكب التطور السريع الذي يميز العصر ، اذا لم يكيف أساليب عمله على نحو يأخذ فيه بما توصل اليه العلم الحديث ، وبقي حبيس مناهج وأساليب عمل أصبحت بحكم التطور أقل فعالية .

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية - خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية - الى بروز أهمية التمويل كعنصر محدد لها ، ومن ثم ضرورة تكييف أساليبه حسب خصوصيات كل قطاع . ولذا رأينا أن نخصص هذا الفصل لاستعراض ومناقشة أهم مفاهيم وأساليب التمويل بصفة عامة والتمويل الفلاحي بصفة خاصة ، لمعرفة مدى مسايرة السياسة الزراعية في الجزائر للتطورات التي حدثت في هذا المجال ، وذلك من خلال ثلاث مباحث .

المبحث الأول

تطور مفهوم وأنواع التمويل

1 - تطور مفهوم التمويل :

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد الا أن دراسته لم تحظ بالاهتمام الا منذ عهد قريب ، عندما تولد احساس بضرورة وضع المبادئ اللازمة لنظرية في التمويل بعد شراء النظرية الاقتصادية وما اسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة مبادئ أصبح من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية للتمويل.(1)

وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه، الا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني" توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام "(2).

غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع انما يمثل النظرة التقليدية للوظيفة التمويلية ، وهي نظرة تركز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة ولذلك فانه لابد لكي يكون هذا التعريف متماشيا مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل أن يفهم على أنه يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الادارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدمات البديلة ودراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر الى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة أخرى في المشروع كالانتاج والتسويق...

ففي اقتصاد المبادلة ، وفي الاقتصاديات المعاصرة خصوصا ، يشكل التمويل أحد

---

(1) محمد الناشر: الادارة المالية . مطبعة جامعة حلب 1979. ص:52 ، 53 .

(2) مجموعة من الاقتصاديين : المؤسسة الاقتصادية . ترجمة : عادل عبد المهدي ، حسن الهموندي . دار ابن خلدون ـ لبنان 1980. ص : 38 ، 39 .

الانشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الانتاج ، فهو يحدد مسار رأس المال نفسه ، وبخاصة اللحظة الأساسية في تحويل رأس المال النقدي الى رأس مال منتج ، فبدون المال وبدون الوسائل النقدية لا يمكن أن يحصل هذا التحول ، اذ أن الحصول على مستلزمات الانتاج لا يتحقق الا عن طريق المبادلة في اسواق معينة . وهذا تأكيد لمقولة : المال قوام الأعمال .

2 - أنواع التمويل :

يمكن النظر الى التمويل من عدة زوايا ترصد من خلالها أنواع التمويل:

1.2 - من زاوية المدة التي يستغرقها :

وبموجبها يقسم التمويل الى :

1.1.2 - **قصير الأجل** : ويقصد به تلك الاموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء البذور والاسمدة ... وغيرها من المدخلات اللازمة لاتمام العملية الانتاجية والتي يتم تسديدها من ايرادات نفس الدورة الانتاجية .

2.1.2 - **متوسط الأجل** : وينشأ عن تلك العمليات التي تتطلب استعمالا للاموال لفترة تتراوح بين 2 - 5 سنوات قبل استردادها كشراء الآلات والمعدات أو المواشي بالنسبة للمشروعات الفلاحية .

3.1.2 - **طويل الاجل** : وينشأ من الطلب على الاموال اللازمة لاجراء التحسينات ذات الصبغة المستمرة كانشاء حضائر لتربية الماشية وغرس الاشجار واستصلاح الأراضي وغيرها من العمليات التي تودي الى زيادة انتاجية الوحدة المزرعية - الهكتار أو الحيوان - في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن الخمس سنوات .

يلاحظ على هذا التقسيم أنه تقسيم كلاسيكي - نظري وقد بدأ يفقد أهميته عمليا ،

اذ لم تعد هناك حدود فاصلة بين العمليات التي يمارسها المشروع سواء كان فلاحيا أو صناعيا . كما أن انتشار ظاهرة تجديد مواعيد استحقاق الديون قد ألغى الحـــدود الزمنية التي تفصل بين الانواع السالفة الذكر ، اذ من الممكن أن يتحول القصـــير الأجل - اذا كان من مصدر خارجي (في شكل قرض مثلا) - بعد تجديد موعد استحقاقـه الى تمويل متوسط الأجل وهي ظاهرة أصبحت شائعة في تمويل الفلاحة في الجزائر كمـا سنرى في الفصول اللاحقة،وبالمثل يمكن ان يتحول التمويل المتوسط الأجل الى تمويل طويل الاجل .

2.2 - من زاوية مصدر الحصول عليه .

ومنها ينقسم التمويل الى :

1.2.2 - تمويل ذاتي : وهو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتيـــة من الأرباح التي حققها المشروع[1] للوفاء بالتزاماته المالية .

وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها .ويرجع ذلك الى أن توسع امكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الانتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الذي يسمح بزيادة الارباح من جهة أخرى .

وعموما فان المشروعات الصناعية تملك قدرة اكبر على تحقيق هذه الشروط وبالتالي فهي تتوفر على امكانية اكبر للتوسع في التمويل الذاتي .

فمن جهة ضغط التكاليف ومن الناحية الفنية البحتة يجد المشروع الصناعي أمامه عدة طرق لانتاج كمية معينة من سلعة ما وفي كل طريقة من هذه الطرق يتم مزج عناصر الانتاج بنسبة تختلف عن الأخرى ويستتبع ذلك اختلاف في النفقة . ولاشك أن درجـــة نجاح المشروع تتوقف على قدرته على ادخال التعديلات الملائمة على هذا المزج حينما

---

(1) مجموعة من الاقتصاديين ، مرجع سابق ، ص: 178 .

تتغير ظروف السوق بحيث يختار الطريقة التي تمكنه من اتمام العملية الانتاجية المطلوبة بأقل نفقة ممكنة . وهذا هو الاتجاه السائد في البلدان المتطورة حيث تتعدد فنون الانتاج وحيث يصعب على المشروع التأثير على اسعار منتجاته نظرا للمنافسة الشديدة بين المشروعات الكثيرة .

ويختلف الوضع في البلدان النامية اذ يجد المشروع صعوبة في تخفيض تكاليف الانتاج وذلك لاسباب كثيرة أبرزها ضعف التحكم في التكنولوجيا المستخدمة التي غالبا ما تكون مستوردة ، بينما تسمح له قلة المنافسة من التأثير في اسعار منتجاته خصوصا اذا كانت الدولة تمارس نوعا من الحماية الجمركية في اطار تشجيع المنتجات المحلية فيكون المشروع في مأمن من المنافسة الاجنبية .

أما المشروعات الفلاحية فان قدرتها على تحقيق الشرط الخاص بضغط التكاليف محدودة في المدى القريب على الأقل وذلك لتنوع وتعدد مدخلات الانتاج فيها من جهة وصعوبة تغيير الفن الانتاجي في المدى القريب من جهة أخرى .

كما أن مجال رفع اسعار منتجاتها فوق سعر التكلفة يعتبر ضيقا مقارنة بالمشروعات الصناعية أو التجارية وذلك ناتج عن :

- خاصية التركيب التنافسي للمنتجات الفلاحية التي ترجع الى التجانس النسبي لمنتجات مختلف المزارع اذ يتعذر على المستهلك في السوق أن يميز مثلا بين قمح من انتاج مزرعة في شرق البلاد وآخر من انتاج مزرعة في غربها .

- سرعة تلف غالبية المنتجات الفلاحية وعدم تحملها للتخزين مدة طويلة مما يضعف القدرة على المضاربة فيها .

2.2.2 - **تمويل خارجي** : ويكون بلجوء المشروع الى المدخرات المتاحة في السوق المالية - سواء محلية أو أجنبية - بواسطة التزامات مالية (قروض سندات ، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية .

ويمكن أن نميز هنا بين التمويل الخاص الذي يتأتى من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات). وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة أو مؤسساتها.

وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي للبلد ، فبينما يسود التمويل الخاص في البلدان الرأسمالية ، يحتل التمويل العام المقام الأول في البلاد الاشتراكية والبلدان النامية التي تنتهج طريق التنمية اللارأسمالي كالجزائر .

ويتخذ التمويل العام شكلين متمايزين من حيث أثرهما على المشروع :

- تمويل مؤقت في شكل قروض تقليدية (وهي الصيغة الشائعة في التمويل الخاص)
- تمويل نهائي في شكل اعانة تمنحها الدولة الى المشروع الذي ترى أن هناك مصلحة في تشجيعه .

وبينما لا يعاد مبلغ الاعانة الى دافعها فان القرض يعاد على أقساط مضافا اليه فوائده ، ويترتب على هذا من وجهة نظر المشروع . أنه بينما تزيد الاعانة من موارده المالية دون تحميله أعباء عاجلة أو آجلة ، فان القرض يزيد موارده المالية عند الحصول عليه ويترتب على بند النفقات اعباء آجلة تتمثل في أقساط استهلاك وفوائد قد تودي الى اضطراب الحالة المالية مستقبلا اذا لم تكن الادارة المالية للمشروع على قدر كبير من الكفاية .

* **حدود المفاضلة بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي**

هناك من يبرر اللجوء الى التمويل بالقروض مستندا الى نظرية في المالية عرفت باسم " نظرية الاستهلاك الذاتي للقرض " التي تقوم على فكرة " أن القرض يمحو نفسه بنفسه بمرور الزمن استنادا الى أن العبء الحقيقي للدين يتضاءل بصفة مستمرة بسبب الزيادة المطردة في الثروة الوطنية وبسبب استمرار هبوط قيمة النقود". (1)

---

(1) د. محمد مبارك حجير : السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية الدار القومية للطباعة والنشر . ص : 162 - سنة النشر غير واردة -

وإذا كان يمكن الطعن في الصحة المطلقة لهذين السببين ، فان هذا لا ينفي أهمية النظرية بالنسبة لاختيار الوقت الذي يجب أن يتم أداء القرض خلاله وكذلك معدل استهلاكه .

ويرى البعض ان المنطق المالي السليم يقضي باستبعاد التمويل الخارجي من مجال تمويل نفقات الاستغلال (النفقات الجارية) نظرا لانها غالبا ما يكون تسديدها في أوقات ضيقة قد يتعذر خلالها الحصول على التمويل الخارجي نظرا لما يتطلبه من اجراءات قبل الحصول عليه ، فضلا عن تكلفته ، ولذا يميلون الى تفضيل الاعتماد على التمويل الذاتي في تمويل الاستغلال وقصر استخدام التمويل بالقروض على تمويل الاستثمار الذي يدر عائدا يغطي أقساط استهلاك القرض وفوائده . ويخلصون الى القول أنه " ليس هناك أفضلية مطلقة للتمويل الذاتي على التمويل بالاقتراض أو العكس "(1) وأن الأمر يتوقف على نتيجة المقارنة بين سعر الفائدة في السوق من جهة والعائد الذي ينتظر أن يدره استعمال القرض من جهة أخرى ، وما يقال عن المشروع يصدق عن المجتمع. فكلما كان عائد استخدام الاموال المقترضة أعلى من سعر الفائدة في السوق الدولية، كان من المصلحة عقد قروض خارجية .

وفي رأينا أن هذا صحيح فقط من الناحية النظرية وان ما يجري في الواقع يشير الى أنه على مستوى المجتمع ، فان المصلحة الاقتصادية قد ترجحها أحيانا اعتبارات سياسية . كما يحدث حين تحجم دولة عن الاقتراض الخارجي عندما ترى أن شروط القرض قد تنقص من سيادتها أو تخشى أن تستغل للتدخل في سياستها .

ولا يكاد الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للمشروع وذلك :

- ان التمويل الخارجي (الاقتراضي) له حدود ، فاذا أصبح تحقيق البضائع جزئيا أو مستحيلا فان التمويل الخارجي لا يستطيع أن يستمر وقتا طويلا .

- ان الجهة التي تمنح القروض تستطيع دائما أن تضع شروطا - باستثناء شروط الائتمان التقليدية : سعر الفائدة ، المدة ، الضمانات - من أجل منح القروض المطلوبة

---

(1) نخبة من الاساتذة - بتكليف من اليونسكو -: معجم العلوم الاجتماعية . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975 . ص : 182 .

كفحص مخطط الانتاج أو مراقبة استخدام الاموال الممنوحة وغيرها من الاجراءات التي تفقد المشروع استقلالـه الاقتصادي .

كما ان لجوء المشروعات المستمر الى التمويل بالاقتراض قد يؤدي الى رفع الفائدة مما ينقص الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي تنخفض عوائد استخدام الاموال المقترضة ، ولو أنه يمكن القول بأن ارتفاع سعر الفائدة كفيل بجلب المدخرات فيزيد عرضهـا بمعدل قد يفوق الطلب عليها فيميل سعر الفائدة الى الانخفاض وتزيد الكفاية الحديـة لرأس المال فترتفع عوائد استخدام الاموال المقترضة .

ولكن في جميع الحالات يكون المشروع عرضة لتحمل آثر تقلبات لا يستطيع تحديـد مداها .

3.2 - **من زاويـة الغرض الذي يستخدم لأجله**

يمكن تصنيف التمويل من هذه الزاوية الى نوعين :

1.3.2 - **تمويل الاستغلال** :

يتمثل في ذلك القدر من الموارد الماليـة الذي يتم التضحية به في فترة معينـة من أجل الحصول على عائد في نفس الفترة ، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغـلال الى تلك الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها ، كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما الـى ذلك من المدخلات اللازمة لاتمام العمليـة الانتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الانفاق الجاري .

وتتميز المشروعات الفلاحيـة عن المشروعات الصناعية بتنوع مدخلاتها الانتاجيـة مما ينتج عنه من الناحية المحاسبيـة صعوبة تطبيـق نظام مراكز الكلف عليها .وقد درجت وزارة الفلاحية في الجزائر حصرها في ثلاث بنود :

- تكاليـف اليـد العاملـة .

- تكاليف التموينات : ويندرج تحت هذا البند المشتريات من البذور والاسمدة والمبيدات والمواد الصحية والوقود ...

- التكاليف الأخرى : ويندرج تحتها : الخدمات الخارجية ، المصاريف المالية ، المصاريف النثرية ، الاهتلاكات .

2.3.2 - تمويل الاستثمار :

يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع . كاقتناء الآلات والتجهيزات والمواشي واقامة محطات لتربية الحيوان واستصلاح الأراضي وما اليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع .

ومن وجهة نظر المخطط الجزائري الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات:[1]

* اقتناء أو خلق سلعة معمرة BIEN DURABLE بهدف زيادة طاقة الانتاج أو انشاء مجموعات انتاجية كاملة .

* تجديد التجهيز الموجود المتعلق بآستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الانتاج .

* نفقات الصيانات والاصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لاطالة الحياة الاقتصادية للتجهيز الموجود ، بمعنى المدة العادية للاستعمال .

وهكذا نلاحظ أن هذا التعريف للاستثمار يجمع بين مفهوم التراكم في النظرية الماركسية من حيث هو " تحويل جزء من فائض الانتاج الاجتماعي الى قوى انتاجية جديدة بهدف تلبية شروط اعادة الانتاج الموسع"[2] ، وبين مفهوم الاستثمار في النظرية

(1) GHEMARI. A:LE FINANCEMENT DES INVESTISSEMENT DANS L'AGRICULTURE . MEMOIRE D.E.S 'I.S.J.A UV D'ALGER 1977

(2) مجموعة من الاقتصاديين . مرجع سابق ، ص : 38، 126 ، 127 .

الرأسماليـة من حيث هو " مصروف يقوم به رب العمل كي يحفظ أو يطور جهاز انتاجه، الذي يعبر عن انتقال رأس المال النقدي الى رأس مال منتج".[1]

مما تقدم يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميزان بين تمويل الاستغلال وتمويل الاستثمـار:[2]

* ان عائـد الأموال المنفقـة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيـــا بعد حدوث الانفاق. كما ان العائد لا يتحقق دفعة واحدة وانما يتوزع على فترات - دورات - انتاجيـة .

* زيادة عنصر عدم التأكد المرتبـط بتقديرات ايرادات وتكاليف الاستثمار، الناتـج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري وما تفتحه من احتمالات تغير المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها .

---

(1) مجموعة من الاقتصاديين . مرجع سابق ، ص : 38، 126 ، 127 .
(2) د. حنفي زكي عيد : دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية . دار البيان 1979، ص 12.

المبحث الثاني

أهمية وخصائص ومجالات التمويل الفلاحي

1 - تمويل الاستغلال

1.1- أهمية تمويل الاستغلال الفلاحي :

تواجه الوحدات الانتاجية الفلاحية في الجزائر كما في معظم البلاد النامية مشكلة عدم توافر رأس المال أو عدم توافر القدر الكافي منه مما تستلزمه العمليات الزراعية ، ويختلف الائتمان الفلاحي عن الائتمان الصناعي أو التجاري في عدة وجوه أهمها :

- موسمية الطلب على رأس المال العامل المرتبط بموسمية النشاط الفلاحي
- بطء سرعة دوران رأس المال العامل

ولذا لاتقبل البنوك التجارية عادة على الائتمان الفلاحي، فبحكم طبيعة الانتاج الفلاحي تكون مدة القروض الفلاحية القصيرة الأجل (الموسمية) أطول نسبيا مقارنة بالصناعة أو التجارة ، كما أن الضمانات التي يقدمها الفلاحون عبارة عن الارضوالمحاصيل الفلاحية ، ويتطلب التنفيذ على الأرض سدادا للدين اجراءات طويلة ، كما لا تصلح المحاصل الفلاحية قبل حصادها ضمانا لدى البنوك التي لا تأخذ كضمان الا البضائع الموجودة في المخازن العمومية . ويمكن أن نضيف الى ما تقدم صعوبة وكلفة التعامل مع اعداد كبيرة من الوحدات الفلاحية المنتشرة عبر أرجاء الوطن .

وقد أدركت الحكومات في بلاد كثيرة هذه الحقيقة ، فأنشأت بنوكا متخصصة في تمويل الفلاحة بغية توفير القروض بالقدر وفي الوقت المناسبين لأكبر عدد ممكن من المزارع وخاصة تلك التي تعود لصغار الفلاحين ، ذلك أن صعوبة الحصول على التمويل القصير الأجل تحد من امكانية الفلاح في الوصول بالكفاية الانتاجية للوحدة المنتجة

(الهكتار أو الحيوان) الى حدها الأقصى[1] وتنشأ حاجة الوحدات الانتاجية الفلاحية الى الائتمان القصير الأجل لتمويل الاستغلال من طبيعة التدفقات النقدية داخل القطاع الفلاحي التي تتسم بـ :

- طول الفاصل الزمني بين وقت دفع النفقات ووقت قبض الايرادات
- توزيع الايرادات توزيعا غير منتظم على مدار السنة

وتتباين حدة كل من هاتين الخاصيتين بالنسبة للمزرعة تبعا لفرع الانتاج : نباتي، حيواني، ونوع الانتاج : حبوب ، خضر أو لحوم ، البان...الخ ، ولذا فان تقديم القروض الموسمية اللازمة لتمويل الاستغلال له أثر بالغ على سير المزرعة اذ يمكن الفلاحين من التغلب على الأعباء المالية التي يواجهونها اثناء الحملات الفلاحية كحملة الحصاد وحملة الحرث ...الخ، واستغلال أكبر قسم من الأراضي، وهذا يستلزم تبسيط شروط واجراءات منح القروض وتكييفها مع خصائص تمويل الاستغلال في الفلاحة .

2.1 - **خصائص تمويل الاستغلال الفلاحي :**

يخضع تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي الى نوعين من الاتجاهات :
اتجاهات موسمية ذات طابع دوري واتجاهات هيكلية مرتبطة بالاتجاه العام لتطور القطاع.[2]

1.2.1 - **الاتجاهات الموسمية** : ويقصد بها تلك التي تعكس دورتي تمويل الانتاج والتسويق من موسم لآخر . وهي تتميز بالنشاط في بداية السنة المالية وبالخمول في نهايتها ونستطيع أن نميز بين اتجاهين رئيسيين يعكس كل منهما دورة معينة :

- دورة تمويل الانتاج (زراعة المحاصيل) وتبدأ في أول أكتوبر (بداية السنة المالية الفلاحية) من كل عام لتبلغ ذروتها في الأشهر الثلاثة الأولى ثم تأخذ في الهبوط حتى تنتهي بانتهاء الموسم حسب نوع المحصول .

---

(1) د. عثمان أحمد الخولي، د. محمود محمد شريف: الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة 1972 ، ص : 65 .

(2) د. فؤاد مرسي: التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية . منشأة المعارف. الاسكندرية 1980 . ص : 201 ، 202 .

- دورة تمويل تسويق المحاصيل الرئيسية :(الحبوب والخمور) وهي أقصر من الأولى ولا تتعدى في الغالب ثلاثة أشهر وتبدأ في شهر سبتمبر من كل عام .

تمول الدورة الأولى مباشرة بقيام البنك الوطني الجزائري من خلال وكالاته بتزويد المستغلات بالقروض اللازمة للحصول على مدخلات الانتاج كالبذور والاسمدة ...الخ

أما الدورة الثانية فانها تمول بطريقة غير مباشرة ، حيث يقوم البنك الوطني بتزويد الدواوين وتعاونيات الخدمات بالقروض لتمكينها من شراء المحاصيل من المستغلات الى أن يتم تصريفها .

2.2.1 - **الاتجاهات الهيكلية** : ويقصد بها تلك الاتجاهات التي تعكس حصيلة التغيرات تقع في المراكز المالية لقطاعات الانتاج القانونية :

- قطاع التسيير الذاتي ،
- قطاع الثورة الزراعية
- لقطاع الخاص

ان الواقع يشير الى تدهور الحالة المالية لمجموع القطاعات خلال الفترة محل الدراسة ، ومما يبرز هذا الاتجاه هو لجوءها المستمر الى طلب القروض الموسمية لتمويل الاستغلال واضطراد مديونيتها قبل البنك الوطني وهو ما سنراه مجسد بالاقام في الفصل التالي.

3.1 - **مجالات تمويل الاستغلال الفلاحي** :

يتميز الانتاج في قطاع الفلاحة بتنوع مدخلاته وترابطها الى درجة يصعب معها وضع تصنيف دقيق لأوجه الاستغلال بها . الا أن المعمول به عادة هو حصرها في ثلاث مجموعات تبعا لفرع الانتاج وهي :

1.3.1 - **مدخلات فرع الانتاج النباتي** : وتشمل البذور ، الاسمدة ، المبيدات...الخ

2.3.1 - **مدخلات فرع الانتاج الحيواني** : وتشتمل الاعلاف ، مواد حفظ الصحة الحيوانية..

3.3.1 - **مدخلات مشتركة** : اليد العاملة ، النقل ، الوقود ... الخ

يلاحظ ان الغرض من هذا التصنيف هو تسهيل المعاملة المحاسبية . ولو أنه يخلو الى الدقة ومنشأ ذلك يعود الى التداخل بين مكونات هذه الفروع اذ قديحدث ان يستعمل قسم من البذور كأعلاف للحيوانات فيتحول من مدخلات لفرع الانتاج النباتي الى مدخلات لفرع الانتاج الحيواني وبالمثل فاستخدام بعض حيوانات المزرعة في اعمال الجرّ وهي ظاهرة شائعة في الريف الجزائري يثير التساءل حول ما اذا كانت الاعلاف المستعملة في تغذيتها تدخل ضمن بند الوقود ؟

2 - تمويل الاستثمار الفلاحي

1.2 - **أهمية تمويل الاستثمار الفلاحي** : تنبع أهمية الاستثمار في الفلاحة من المهام المنوطة بها في اطار التنمية الاقتصادية . وقد حاول عدد من الاقتصاديين المهتمين بقضايا التنمية تحديد الدور المرتقب أن تلعبه الفلاحة في عملية التنمية استنادا الى الدور الذي لعبه هذا القطاع في البلدان المتطورة عندما كانت تجتاز مراحلها الأولى. الا ان النظريات التي حاولت أن تعطي دورا لقطاع الفلاحة ضمن عملية التنمية في حاجة الى ان تأخذ في الاعتبار اختلاف السياق الذي توجد فيه البلدان النامية اليوم عن ذلك الذي كانت توجد فيه البلدان المتطورة بالامس . فضلا عن تباين معطيات القطاع من بلد لآخر . وعموما يمكن اجمال المهام المنوطة بقطاع الفلاحة في اطار عملية التنمية الاقتصادية في :

- أ - تحقيق الأمن الغذائي (1) : حيث تعاني معظم البلاد النامية من إنخفاض مستوى التغذية بها وتدهور نوعيتها، وذلك لاستحواذ النشويات على نسبة تترواح بين60% من السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في هذه البلدان وبالنسبة للجزائر فان متوسط ما يحصل عليه الفرد هو 2661 حريرة عام 1976 مقابل 3200 حريرة التي تمثل

---

(1) كثيرا ما يقع الخلط بين الأمن الغذائي والاستقلال الغذائي، ونحن نرى أن الأول يمكن تحقيقه عن طريق تنمية فلاحية موجهة ، في حين أن الثاني وهم ينبغي التخلي عنه لأن انتاج كل ما يلزم لغذائنا محليا قد لا يكون مبررا اقتصاديا أو ممكنا عمليا .

الحد المعتمد من طرف منظمة التغذية والزراعة [1] ولذا فان زيادة الطلب على المواد الغذائية ذات خاصية اقتصادية متميزة في هذه البلدان نتيجة :

- ارتفاع معدل النمو الديمغرافي الذي يفوق في غالبيتها 3٪ سنويا وهو معدل أكبر بكثير من ذلك السائد في البلاد المتطورة .

- ارتفاع مرونة الطلب الدخلية التي تجعل كل زيادة في الدخل تنصرف الى زيادة الطلب على المواد الغذائية وذلك لقصور سابق في معدلات تناول الغذاء .

ويمكن الاشارة كذلك الى ان نقص عرض المواد الغذائية وارتفاع أسعارها كان وراء عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلدان . فضلا عن ان استيراد المواد الغذائية يشكل ضغطا على رصيد العملات الاجنبية اللازمة لا ستيراد التجهيزات الضرورية لعملية التنمية .

- ب - توفير المواد الخام للصناعة : ان الكثير من الصناعات التحويلية (كصناعة التبغ ، الزيوت ، المعلبات ...) تعتمد في انتاجها على مواد أولية من أصل فلاحي ولذا فان تطورها مرهون بزيادة انتاج المواد الأولية الفلاحية بالمقادير والمواصفات المناسبة ، وفي هذا المجال نذكر أن نقص الانتاج الفلاحي في بعض المواد كان وراء التعطيل الجزئي للطاقة الانتاجية في بعض المصانع ، مثل مصنع السكر بالخميس وقالمة والقسم الاكبر من معامل حفظ الفواكه والخضر. [2]

- ج - توفير فرص تشغيلية : وهنا نميز بين اتجاهين وفقا لمراحل التنمية الاقتصادية

ففي المراحل الأولى لانطلاق عملية التنمية يكون مطلوبا من الاستثمار في قطاع الفلاحة امتصاص العمالة العاطلة في الريف التي لا تقوى الصناعة الناشئة في المدن

---

(1) د.ع بن اشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط.د.م.ج الجزائر1982ص414

(2) BEDRANI .S:L'AGRICULTURE ALGERIENNE DEPUIS 1966 . OPU ALGER 1981 ' P8

على استعابها . وهنا من الضروري أن نشير الى أن هناك امكانيات تشغيل. لا تزال غير مستغلة في كثير من البلاد النامية داخل قطاع الفلاحة نفسه لاسيما اذا ما انطلقت بها مشاريع الري وصيانة التربة ... وغير من مقومات الزراعة العصرية التي تتطلب مزيدا من اليد العاملة .

اما في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية فان ارتفاع انتاجية العمل في الزراعة يفضي الى الاستغناء على نسبة من القوة العاملة في الزراعة اللازمة لتغذية السكان . فتتحول الفلاحة الى المساهمة في امداد الصناعة بما تحاجه من يد عاملة ذلك أن فرض العمل هي بشكل عام أوسع في الصناعة منها في الزراعة .وان اعتماد الصناعة على العمالة الزائدة هو التعميم الذي استخدم كافتراض عام ومقبول فيما كتب عن التنمية الاقتصادية .

- ج - خلق اسواق للمنتجات الصناعية : ان تطور القطاع الفلاحي من شأنه أن يفتح آفاقا واسعة لتصريف المنتجات الصناعية وذلك من زاويتين :

أولاهما : ان تطوير القطاع الفلاحي يقتضي استخدام المزيد من المدخلات كالآلات والأسمدة والمبيدات ... الخ وهي كلها منتجات صناعية .

ثانيهما : ان تطور الفلاحة يكون بشكل عام مصحوبا بزيادة في الدخول النقدية للفلاحين مما يدفعهم الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية من السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة . ولذا يكون من الضرورة بمكان اعطاء التنمية الفلاحية أهمية في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية الى مستوى اكثر من مجرد سد الحاجات الاساسية من الغذاء باعتبارها وسيلة فعالة لتحفيز النمو الصناعي .

في هذا المجال يبين الاستاذ نركسه O . NURKES أن مشكلة السوق الضيقة التي يعاني منها معظم البلاد النامية تكمن في عدم وجود تصريف كاف للسلع المصنوعة في هذه البلاد التي يشكل فيها الفلاحون وعوائلهم ما يعادل ثلثي أو أربعة أخماس السكان جلهم فقراء بالنسبة لشراء أي منتوج صناعي أو أي شيئ اضافي عما يشترونه حاليا ،وان هناك نقص فعلي في القدرة الشرائية منشأة انخفاض الانتاجية

الفلاحيـة .(1)

ومما يزيـد من أهميـة السوق الداخليـة في تصريف المنتجات الصناعية بالبلاد النامية عجز منتجاتها الصناعية وهي في طور النشوء عن ايجاد منافذ لها في الســـوق الدوليـة من جراء المنافسـة التي تواجهها من قبل منتجات البلدان المتطورة والتي هي في الغالب اكثر جودة وأقل سعرا .

- هـ - خلق فائض اقتصادي قابل للتراكم : ان التاريخ الاقتصادي للبلدان المتطورة اليوم . يؤكدان الفائض الاقتصادي المتحقق في القطاع الفلاحي كان وراء انطلاق التنمية الاقتصادية بها حتى في تلك البلدان التي لا تتوفر على مساحات زراعيه شاسعة كاليابان الذي بالرغم من ذلك كانت " الزراعـة تمثل المصدر الاساسي لتوليد الفائض الاقتصادي... من حيث اعتماده في تحقيق التراكم الأولي لرأس المال، وهذا ما يفسر بقاء الضرائـــب على الأرض المصدر الرئيسي للعوائد الحكومية حتى مطلع هذا القرن اذ شكلت على الدوام ما يزيد عن نصفهـا ."(2)

اما بالنسبـة للبلدان النامية اليوم فان البعض يرى أن دور الفلاحة في تحقيـق الفائض يجب أن ينصرف الى زيادة الصادرات الفلاحية - خصوصا تلك التي لا تملـــك ثروات منجميـة - باعتبـارها طريقـة ذات آفاق ايجابيـة على نطاق تزويدها بالعمـلات الاجنبيـة اللازمـة لاستيراد الأموال الرأسماليـة الضروريـة للتنميـة الاقتصادية بها . لأن " وظيفـة الصادرات كمورد أساسي يحدد حجم السلع الانتاجية المستوردة يتقدم على دورها المتمثـل في توسيع آفاق السوق امام المنتجـات المحلية في المراحل الأولى مـــن التنميـة الاقتصاديـة "(3)

---

(1) نضال كامل : الأسس النظرية في التنميـة الزراعية الحديثة . مطبعة الحـــوادث بغداد . 1974 . ص 71

(2) عصام الخفاجي : رأسمالية الدولة الوطنية ، دار ابن خلدون - بيروت . ص 38، 39

(3) عبد العزيز صبوعة : اتجاه تطور الصادرات السلعية الجزائرية وأثرها على التنمية الاقتصادية - رسالة ماجستير - جامعة بغداد- 1983 ، ص : 9

ولكن التدهور المستمر لحصة البلاد النامية في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة يجعلنا غير مطمئنين لنجاعة هذا المسلك . ولو ان هناك من يعتبر هذا التدهور نتيجة ركود نسبي مؤقت في الطلب على المواد الاولية من قبل البلدان الصناعية من جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة . ولكن الاستاذ نركسه O. NURKES يعطي اسبابا عديدة لهذا الركود في الطلب توحي بديمنومته ، منها :

- ان الاقطار الصناعية تحمي منتجاتها الفلاحية
- ميل مرونة الطلب الدخلية على المواد الزراعية الى الانخفاض
- زيادة الاكتشافات الخاصة باستخدام البدائل الصناعية عوض المواد الاولية الطبيعية
- تحول الانتاج الصناعي نحو بضائع ذات مدخلات قليلة من المواد الاولية

اما الأستاذ ماينت H. MYINT فيرى أن هناك تغيران أساسيان أخذا يعتريان البلاد النامية نفسها من الضروري أخذهما في الاعتبار :

أولهما : أن نمو الصناعات المحلية خلق طلبا جديدا على المواد الاولية عموما والزراعية خصوصا .

ثانيهما : زيادة السكان التي وان أخذنا في الاعتبار ضعف القدرة الشرائية فانهما ستخلق ضغطا متزايدا في الطلب على الغذاء .(1)

ومهما يكن من أمر فان المشكلة في رأينا تكمن في صعوبة تحديد المدى الذي يمكن الركون اليه لاعتبار أن زيادة الصادرات الفلاحية هي وسيلة فعالة وذات دور استراتيجي في جلب العملات الصعبة .

1.1.2 - أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائري :

يكتسي الاستثمار في القطاع الفلاحي أهميته من عاملين :

* الوضع المتردي الذي وجد عليه هذا القطاع غداة الاستقلال .

---

(1) نقلا عن : نضال كامل . مرجع سابق . ص : 76

* المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني .

أ - وضع الفلاحة غداة الاستقلال :

ان الوضعية التي كانت عليها الفلاحة الجزائرية والتي استمرت الى سنوات بعد ذلك هي نتاج ممارسات خضعت لها اثناء الاحتلال من طرف السلطات الاستعمارية ويمكن تقسيم عهد الاحتلال من حيث الآثار المترتبة على الفلاحة الى ثلاث مراحل هي :

. المرحلة الأولى : 1830 - 1880

تجمع الدراسات الاقتصادية على أن الفلاحة الجزائرية عام 1830 كانت منسجمة ومتجانسة في مستوى تطور قواها الانتاجية ، وكان الهدف من الانتاج يكاد يكون واحدا وهو توفير وسائل اشباع الحاجات الغذائية الوطنية.فكان القمح يمثل اهم محصول في البلد ويشكل اكثر من 90% من قيمة الصادرات. (1) ولكن السلطات الاستعمارية عملت منذ البداية على اعادة تشكيلها على النحو الذي يجعلها في خدمة الاقتصاد الفرنسي، وذلك بتحويلها من فلاحة موجهة لاشباع الحاجات الوطنية الى فلاحة تصديرية مكملة لتيارات اشباع حاجات السوق الفرنسية .فكانت تصفية الملكية الجماعية للارض ونزعها من الأهالي وتشجيع وتعميم بيعها لادخال الملكية الفردية السبيل المودي الى تحقيق هذا الهدف وقد جرى ذلك بطريقتين :

أولهما الطريقة القانونية : وقد امتدت الى عام 1870 وتتمثل في اصدار سلسلة من التشريعات استهدفت تفجير الملكية الجماعية للارض وتأكيد حق ملكيتها لمن يحوزها وقد كان لهذه الطريقة نتيجتان :

- جعل الارض بالتدريج سلعة تجارية

- استحواذ السلطات الفرنسية على الأراضي الخاضعة للاستغلال الجماعي (اراضي العرش ، أراضي الحبوس) والأراضي التي لا يستظهر اصحابها بعقد الملكية ، مستغلة

---

(1) حسن بهلول : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ش . و . ن . ت . الجزائر ص : 118 ، 119 .

في ذلك ضعف أو انعدام التنظيم القانوني للملكية ونظام العقود في ذلك الوقت .

ثانيهما : المصادرة : وتمثلت في الاستلاء الواسع على الملكيات الزراعية الخاصة كرد فعل من طرف السلطة الاستعمارية على الانتفاضات الشعبية المتتالية ابتداء من ثورة المقراني عام 1871.(1)

فكان أن بلغت مساحة الأراضي الفلاحية التي استولت عليها السلطات الفرنسية في هذه الفترة ما يعادل 1.700.000 هكتار أغلبها يقع في السهول الخصبة وزعت منها حوالي 880.000 هكتار عام 1880 على المعمرين الأوروبيين لانشاء 496 مزرعة ، بالاضافة الى 165.000 هكتار التي انتقلت اليهم عن طريق البيع(2)

وهكذا يمكن القول أن انعكاسات هذه المرحلة على الفلاحة الجزائرية تمثلت أساسا في تغيير بنيتها العقارية ومضمون ذلك :

- تزايد مساحة الأراضي المملوكة من طرف المعمرين وتركزها في السهول الخصبة
- انكماش مساحة الأراضي المملوكة من طرف الجزائريين وتقهقرها باتجاه المناطق المحاذية للصحراء . والمناطق الجبلية .

---

(1) من القرارات التي اصدرتها السلطات الاستعمارية بهذا الشأن :
- قرار 1832 القاضي بمصادرة أراضي العرش
- قرار اكتوبر 1844 القاضي بمصادرة أراضي الاوقاف
- قرار 31 جويلية 1846 القاضي بمصادرة أراضي القبائل الرحل
- مراسيم 1844 ، 1846 " " " التي تعتبرها السلطة الفرنسية غير زراعية .
- قرارات 1871 القاضية بمصادرة أراضي كل من شارك في ثورة المقراني والشيخ الحداد

(2) د. محمد يحي ربيع : تكوين التخلف ، مطبوعة بمعهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، ص 100 .

. **المرحلة الثانية :** 1880 - 1930

وهي المرحلة التي تميزت بتبدل في وجهة الفلاحة وفي تركيبها المحصولي.

وفي هذا المجال يذكر المؤرخون أن مرض PHYLLOXERA الذي أصاب الكرمة في فرنسا عام 1875 وما نتج عنه من ارتفاع في اسعار الخمور اضافة الى تشجيع الحكومة الفرنسية (1). قد دفع المعمرين في الجزائر الى تطوير زراعة الكروم وعزز هذا الاتجاه في تحويل الزراعة عوامل متعدد أهمها :

- السعر: حيث كان دخل الهكتار من الكرمة آنذاك 4.000 فرنك بينما دخله من القمح لايزيد عن 300 فرنك .

- النظام المالي: فقد وضعت السلطة الاستعمارية شبكة واسعة من البنوك في خدمة المعمرين فكانت تقدم لهم القروض لبناء الاقبية لتخزين الخمور وشراء وسائل الانتاج.

وهكذا بدأت مرحلة تحويل وجهة الفلاحة من فلاحة متوجهة نحو الداخل (زراعة الحبوب) الى فلاحة متوجهة نحو الخارج (انتاج وتصدير الخمور).

أما على مستوى التركيب المحصولي فقد تراجعت أهمية زراعة الحبوب الى المرتبة الثانية في حين أصبحت زراعة الكروم تحتل المرتبة الأولى ومن المؤشرات التي تبرز هذه الحقيقة أن الأجور المدفوعة في قطاع الكرمة كانت تعادل 30 مليون فرنك قديم عام 1900 من أصل 56 مليون فرنك التي تمثل مجموع الأجور المدفوعة في الجزائر، كما شكلت صادرات الخمور 43٪ من مجمل صادرات الجزائر عام 1912 (2)، اذن فالتوسع في زراعة الكرمة كان السمة المميزة لهذه المرحلة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

(1) ورد في الخطاب الذي القاه مبعوث فرنسا الى الجزائر أمام المعمرين "سوف ينضب الخمرمن أوروبا في السنوات القادمة فعلى بلادكم أن تؤمن حاجات فرنسا من الخمر"

(2) د. محمد يحيى ربيع : مرجع سابق . ص : 103 - 107 .

جـدول (1 ـ 1)

تطور مساحة الاراضي المزروعـة بالكـرمـة

خلال الفترة : 1921 ـ 1934

السنـوات	المساحـة بالهكتار	الرقم القياسي
1921	168.742	100
1924	180.757	107
1927	207.367	123
1930	234.916	139
1934	373.292	221

المصدر: ع. بن أشنهو : تكون التخلف في الجزائر، ش . و . ن . ت الجزائر 1979 ص : 164 .

وقد كان هذا التوسع في زراعة الكرمة يجري بشكل مواز لعمليات نزع الأراضـي من الأهالي وانتقالها الى المعمرين ، كما يظهر من الجدول التالي :

جـدول (1 ـ 2)

تطور مساحة الأراضي الزراعية الآيلـة الى المعمرين

السنـوات	المساحـة بالهكتار	الرقم القياسي
1880	1245.000	100
1900	1912.000	154
1920	2581.000	207
1940	3045.000	245

المصدر : حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص : 133 .

يتضح من الجدول أنه بالمقارنة مع سنة الاساس 1880 . كان أعلى تطور لانتقال الأراضي من الجزائريين الى المعمرين هو عام 1940 برقم قياسي 245 أي بزيادة في ملكيات المعمرين تعادل 145٪ .

وقد أدى هذا التطور في انتقال ملكية الارض الى سيطرة المعمرين على2393.000هـ من الأراضي الفلاحية في نهاية العام 1930.

<u>المرحلة الثالثة</u> 1930 ـ 1962

في هذه المرحلة وربما قبلها بقليل يكون من الأنسب الحديث عن قطاعين فلاحيين بدل قطاع واحد وذلك لتبلور تباينهما سواء من حيث درجة تطور وسائل الانتاج أو من حيث نوع المحاصيل المنتجة وارتباطها أو انفصالها عن احتياجات السوق المحلية .

الأول قطاع الأهالي :

وقد تميز في هذه المرحلة بالسمات التالية :

- الاتجاه نحو زراعة الحبوب وتربية الماشية ـ خصوصا الغنم ـ بالطرق التقليدية وهو ما فرضته طبيعة الأراضي التي قلنا أنها تركزت في الهضاب العليا والسهوب

- الاعتماد على الزراعة البعلية والافتقار الى استخدام مدخلات الزراعة الحديثة كالآلات والاسمدة والمبيدات ... وذلك لارتفاع اسعار وسائل الانتاج الزراعي في هذه الفترة ، وقد يلغ معدل الارتفاع في بعضها 500٪.(1)

الثاني قطاع المعمرين الأوروبيين :

وتتلخص معطياته في :

- تقلص مساحة الاراضي التي كان يسيطر عليها من 2.393.000 هكتار عام 1930 الى 2.345.000 هكتار عام 1962 .

- تقلص المساحة المزروعة بالكرمة من 400.000 هكتار 1934 الى حوالي 350.000 هكتار عام 1960 .

---

(1)د.محمد يحيى ربيع : مرجع سابق . ص 110.

وقد رافق هذا التراجع في المساحة تراجع مماثل على مستوى المردودية حيث سجل في هذه المرحلة :

- انخفاض مردود هكتار الكرمة من 61 هكتو ليتر عام 1928 الى 25 هكتو ليتر عام 1947 .

- ركود مردود زراعة الحبوب بين سنتي 1929 و 1957

وتجدر الاشارة هنا أن الركود الذي أصاب الفلاحة في هذه المرحلة قد تزامن مع نمو سكاني معتبر حيث ارتفع عدد سكان الريف من 5ر4 مليون نسمة عام 1930 الى 7 ملايين نسمة عام 1960 مما كان له انعكاسات اجتماعية واقتصادية تمثلت في :

- هجرة نحو 5ر1 مليون نسمة من الريف الى المدن فيما بين 1930 و 1960[1] وهجرة 110.923 نحو فرنسا فيما بين 1959 - 1964[2]

- ضعف ارتفاع معدل الاستخدام في الفلاحة الذي لم يتجاوز نسبة 5ر0٪ خلال 25 سنة (1930 - 1955) (بالنسبة للعمال الزراعيين الذين يقبضون أجرة)

- استيراد الحبوب عام 1942 بعد ان كانت تصدر[3]

ويرجع البعض الركود الذي أصاب القطاع الفلاحي في هذه المرحلة الى أن " الرأسمالية قد بدأت مراجعة عملية تراكم رأس المال التي جرت في الجزائر وبدء التناقض بين مصالح رأس المال الزراعي في الجزائر ورأس المال الزراعي في فرنسا ... وكان الحل المتبع هو اعطاء الأولوية للرأسمالية الزراعية في فرنسا"[4]

(1،4) نفس المرجع السابق ، ص : 117 ، 121 .

(2) BEDRANI.S:L'IMPACT DE L'EXTERIEURE SUR L'AGRICULTURE ALGERIENNE UV D'ALGER 1979 P 25

(3) HERSI.A:LES MUTATIONSDES STRUCTURES AGRAIRE EN ALGERIE DEPUIS1962 O.P.U ALGER 1981 ' P 67

ونحن من جهتنا لا نستبعد أن يكون للجو السياسي دخل في ذلك ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما اعقبها من حوادث داخل الجزائر ، خلقت نوعا من الاحباط لدى الجزائريين ونوعا من انعدام الامن في أوساط المعمرين الأوربيين . والآن نعتقد أنه صار في استطاعتنا رسم معالم صورة الوضع الذي كانت علية فلاحتنا غداة الاستقلال والذي - كما أشرنا قبلا - استمر الى سنوات بعد الاستقلال .

وتتمثل السمات الرئيسية لهذه الصورة في :

- وجود قطاع متطور يستخدم وسائل انتاج عصرية في ظل اسلوب انتاج رأسمالي ويستحوذ على ما يقرب من 4.827.400 هكتار جلها من اخصب الأراضي الفلاحية ، تتوزع ملكيتها بين المعمرين الأوربيين (2345.000 هكتار) وكبار الملاك الجزائريين (2.482.400 هكتار) .

- وجود قطاع متخلف يستخدم وسائل انتاج بدائية ، ينتج لسد احتياجاته الذاتية ويغطي مساحة 2.809.180 هكتارا من الأراضي الفلاحية موزعة بين منطقة التل (سفوح الجبال) في الشمال ومنطقة الاستبس (المحاذية للصحراء) في الجنوب .
وهي على العموم أراضي ضعيفة الانتاج .

- فلاحة وحيدة الجانب قائمة على زراعة الكروم ، التي أصبحت تشكل نسبة 44٪ من مجمل الانتاج الفلاحي ، بينما لا يمثل القمح وهو مصدر الغذائي الرئيسي للسكان سوى 33٪ .

- فلاحة متخارجة EXTRAVERTIE تنتج لتلبية حاجات السوق الخارجية (تصدير الخمور) بدل السوق الداخلية .

ب - <u>مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني :</u>

فضلا عن المهام المنوطة بقطاع الفلاحة في اقتصاديات البلاد النامية عموما والتي ذكرناها آنفا ، فان للفلاحة في الجزائر خصوصيات تجعلها تتبوأ مكانة أساسية

في الاقتصاد الوطني ، أهمها :

- تأمين العش لنسبة كبيرة من السكان : اذ تمثل الفلاحة المهنة الرئيسية لنسبة ، عالية من السكان المقيمين ، حيث كانت نسبة العاملين بها تمثل اكثر من 50٪ من مجموع القوة العاملة عام 1967 في حين لم تكن تستوعب قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والاشغال العمومية الا نسبة 13,4٪ ، 21,3٪ ، 8٪ على التوالي لنفس السنة (1) ورغم أن التنمية التي انتهجت فيما بعد أدت الى اعادة توزيع العمالة لصالح القطاعات غير الفلاحية ، فقد بقيت الفلاحة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشتغلين بها عام 1983 بنسبة 30,2٪ مقابل 14,1٪ للصناعة و16,8٪ لقطاع البناء والاشغال العمومية و 20,7٪ لقطاع الخدمات (2).

- توفير الغذاء للاستهلاك المحلي : فالفلاحة هي المصدر الذي يمد السكان بالمواد الغذائية ، ويلاحظ أن الطلب على المنتجات الغذائية ما انفك يزداد تحت تأثير:

. النمو الطبيعي للسكان حيث أدى معدل النمو الديمغرافي المرتفع (3,2٪) الى انتقال عدد السكان المقيمين من حوالي 12 مليون نسمة في 1966 الى اكثر من 18 مليون نسمة في ظرف عشر سنوات (1977) .

. الزيادة في المداخيل . حيث أدى تنفيذ مخططات التنمية الى زيادة الانفاق على المشروعات وبالتالي الى زيادة الدخول الفردية ، ومعلوم ان التغير في الدخل الفردي يودي الى التغير في الطلب بالنسبة للكثير من السلع .

. التغير في الوجبة الغذائية للفرد وتركيبها

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى نمو في الاستهلاك قدر ب : 6٪ سنويا حسب تقرير رئيس الجمهورية المقدم الى المؤتمر الخامس للحزب .

---

(1) BOUZIDI .A:DANS'LES CAHIERS DU CREA'N° 2/2 '1984 ' P 59

(2) ONS : ANUAIRE STATISTIQUE DE LA ALGERIE ' N° 12 ' 1985 . P 40

- المساهمة في تكوين الدخل الوطني : حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي P.I.B حوالي 12,9٪ عام 1967 انخفضت الى حوالي 8,6٪ عام 1984 (1)

ان التناقض بين انخفاض نسبة مساهمة الفلاحة في الدخل الوطني وارتفاع نسبة العاملين بها ، وحده كاف في نظرنا لجعلها تحظى باهتمام خاص عند التفكير في وضع مخطط للتنمية الاقتصادية .

2.2 - خصائص الاستثمار الفلاحي :

يتميز الاستثمار في الفلاحة بخصائص عامة مشتركة بين القطاعات الفلاحية لمختلف بلدان العالم ، وأخرى خاصة ترتبط بفلاحة كل بلد على حده من حيث بنيتها العقارية وتركيبها المحصولي ودرجة تطورها او تخلفها ... الخ

ومن أهم الخصائص العامة للاستثمار الفلاحي :

- ضخامة نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الانتاجية مقارنة بالصناعة والتجارة ، اذ يقدر البعض قيمة الارض والمباني وما اليها من المنشآت الثابتة ب 75٪ من رأس مال المزرعة (2) ، ومعلوم ان هذه الأصول الرأسمالية تمثل مصدر التكاليف الثابتة التي تتحملها المزرعة بغض النظر عن حجم الانتاج .

- التغير التكنولوجي الفلاحي : فقد عرفت الفلاحة كغيرها من القطاعات الاقتصادية تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل واساليب الانتاج ، أدى الى مكننة العمليات الفلاحية واستخدام مدخلات جديدة كالاسمدة الكيميائية والمبيدات ...الخ التي صارت مستلزمات أساسية في الفلاحة العصرية ، ولا يخفى أن ادخال مثل هذه التحسينات يتطلب استثمار أموال كبيرة .

---

(1) O.N.S : STATISTIQUES ' N° 2/1 ' 1984 ; P 49
MAPT : RAPPORT SUR L'EXECUTION DU P.Q 1980 /84 . P 14

(2) د. عثمان احمد الخولي، محمود محمد شريف ، مرجع سابق ، ص: 30 .

- التخصص النطاقي دون العمالي : ونقصد بالتخصص النطاقي قيام المزارع في نطاق جغرافي معين بالتركيز على انتاج محصول معين (الحبوب في الهضاب العليا). اما التخصص العمالي فهو المعرف بقيام فرد أو مجموعة أفراد بأداء عمل معين ضمن العملية الانتاجية . والفلاحة بطبيعتها مقاومة للتخصص العمالي، لان الاستفادة من اقتصاديات التخصص في العمل يستلزم ان يكون العمل مستمرا وموزعا توزيعا زمنيا منتظما طوال الفترة التي تستغرقها العملية الانتاجية .[1] وهذا الشرط لا يتحقق في الفلاحة لاشتمالها على عمليات بيولوجية ، ولذا فان تقسيم العمل في الفلاحة على النحو المعمول به في الصناعة سوف يترتب عليه تعطيل القوة العاملة عطالة موسمية تزيد أضرارها عن المنافع الاقتصادية للتخصص العمالي .

- أهمية عنصر المخاطرة : ان ارتباط الانتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية تجعله محاط بكل حالات عدم التأكد، الأمر الذي يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم امكانية الحصول على عوائد مجزية . ولذا نجد الحكومات في كثير من البلدان تقوم بكفالة الاستثمار في هذا القطاع بطرق شتى ، كالتعهد بشراء المحصول باسعار معينة تضمن للمستثمرين حصولهم على اباح مجزية ، أو التعويض عن الخسائر في حال تعرض المحاصيل للآفات الطارئة .

- اختلاف السنة المالية في الفلاحة عن السنة المالية العادية .[2] يؤدي الى الاخلال بعمل البنوك المختلطة ذات النشاط الاستثماري من وجهة النظر المحاسبية كترصيد الحسابات واعداد الميزانيات مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في القطاع الفلاحي .

- الدورة الزراعية : يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الزراعية التي يستوجب الانتاج في سنة وتخصيب الارض في السنة الموالية تلافيا لتدهور الخصائص الطبيعية

(1) نفس المرجع السابق . ص : 35 .

(2) تبدأ السنة المالية الفلاحية في الجزائر في أول سبتمبر من السنة الجارية وتنتهي في اوت من السنة التالية .

للتربة (نقص العناصر المغذية) .

- بطء دورة رأس المال ، وذلك لان التدفق النقدي في النشاط الفلاحي لا يكون الا مرة واحدة عند بيع المحصول في نهاية السنة مما يجعل الدورة طويلة خاصة في فرع الانتاج النباتي المتعلق بمحاصيل الحقل الكبرى .

- صعوبة توزيع التكاليف بدقة على المقادير أو الوحدات المنتجة نتيجة خضوع الانتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتجات . كالقمح يرتبط به التبن . فضلا عن أن مدخلات دورة انتاجية معينة قد تكون من مخرجات دورة انتاجية سابقة لنفس الفرع فيكون السؤال حول تقييمها : بسعر السوق أم بسعر التكلفة .

- ضعف التركيز لوسائل الانتاج بالنسبة لوحدة المساحة ، مقارنة بالصناعة حيث يجري الانتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأرض مما ينشأ عنه اسلوب خاص في التنظيم مع صعوبة التوليف بين عناصر الانتاج لبلوغ السعة المزرعية المثلى

1.2.2 - خصائص الاستثمار الفلاحي في الجزائر :

ان خصائص الاستثمار الفلاحي تتحدد كتابع لعاملين :

- وضع القطاع الفلاحي عند انطلاق عملية التنمية
- الاهداف المراد بلوغها ووسائل تحقيقها

بالنسبة للعامل الاول سبق ان تعرضنا له عندما حاولنا رسم معالم الصورة التي كانت عليها فلاحتنا غداة الاستقلال ، وهي الصورة التي قلنا أنها استمرت الى سنوات بعد الاستقلال وبالتقريب الى بداية الفترة محل الدراسة .

اما العامل الثاني الذي حدد خصائص الاستثمار الفلاحي فنجد التعبير عنه في " النموذج " المطبق في التنمية .

ومن المعلوم أن النموذج التنموي الذي تبناه صانعو القرار ساعتها هو للاقتصادي ج . ديستان دو برنيس G. DESTIN DE BERNIS

والسؤال الذي يطرح الآن : ما هو موقع الفلاحة من هذا النموذج ؟

باستقراء النموذج يتضح أن الهدف الأساسي الذي كان يبدو اكثر الحاحا آنذاك يتمثل في تحقيق معدل نمو متسارع في التشغيل والانتاج الصناعي والزراعي.وان الشرط الأساسي لتحقيق هذا الهدف هو اقامة " صناعات مصنعة " تكون مهمتها تزويد قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني بالمعدات والتجهيزات اللازمة لزيادة انتاجية العمل واعادة هيكلة الاقتصاد .

واضح اذن منذ الآن أن قطاع الصناعة حظي بالاهتمام الاول في النموذج - الذي لا يختلف كثيرا عن تلك التي طبقت في البلدان المتطورة - وكانت الحجة في ذلك أن قطاع الصناعة يلعب دورا مزدوجا :

الأول تمويلي (فرع المحروقات) ويقوم على جلب الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات التنمية في باقي القطاعات .

والثاني كمحرك للقطاعات الآخرى بما يمدها من معدات وتجهيزات ...

ولذا كانت استراتيجية التصنيع تتمحور حول :

- اقامة صناعات اساسية للحديد والصلب والبتروكيمياء
- تنمية الصناعات الميكانيكية كوسيلة للتنمية الصناعية والزراعية
- تنمية صناعات بديلة يمكنها تلبية الاستهلاك وتعويض الواردات .

ومعنى هذا أن توزيع الاستثمارات ينبغي ان يكون وبشكل كثيف لصالح فروع صناعات سلع التجهيز والسلع الوسيطة في مرحلة أولى، وتكثيف الاستثمارات في هذه الفروع لاشك وأنه ينفي مبدئيا امكانية تحقيق استثمارات هامة في قطاع الفلاحة ، اذا ما علمنا ان مصدر التمويل الرئيسي (المحروقات) كان لا يزال بيد الشركات الاجنبية وأنه هو نفسه في حاجة الى تنمية تتطلب استثمارات معتبرة وهكذا يصير الاستثمار في الفلاحة ضمنيا في المرحلة الثالثة .

واذا ما عرفنا أن هدف الزيادة في التشغيل وفي انتاجية العمل بالفلاحة لا يمكن بلوغه بمجرد أن يقدم للفلاحة الوسائل اللازمة للتكثيف الزراعي[1] ما لم يعاد النظر في علاقات الانتاج وفي اشكال ملكية الارض على نحويلغي علاقات الانتاج الاستغلالية الموروثة عن العهد الكولونيالي ويقضي على الملكيات الكبيرة والصغيرة المجزأة لاقامة اشكال لاستغلال الارض تساعد على التكثيف ، اذا ما عرفنا هذا أدركنا أن المرحلة الأولى من انطلاق عملية التنمية تكون عمليا وبالضرورة مرحلة تأسيسية بالنسبة لقطاع الفلاحة . وان المرحلة الراهنة . أي بعد الانتهاء من تنفيذ اجراءات الاصلاح الزراعي هي بحق مرحلة الاستثمار الفلاحي .

ونشير في الأخير الى ان الاستثمار في الفلاحة الجزائرية يتميز من حيث مصدر اتخاذ قرار الاستثمار الى :

- استثمار عام تقوم به الدولة في اطار مخطط وهو الاكثر تأثيرا في مسار تنمية القطاع لما للدولة من امكانيات واسعة .
- استثمار خاص يتم بمبادرات فردية من طرف الفلاحين الخواص

3.2 - مجالات الاستثمار الفلاحي

تعتبر مجالات الاستثمار في الفلاحة بشكل عام محدودة وتقليدية من حيث انه لم يطرأ عليها تغيير كبير مقارنة بالصناعة . غير أن هناك اكثر من مدخل لتحديد المجالات التي يجري فيها الاستثمار، نقتصر على ذكر أهمها :[2]

1.3.2 - المدخل الاقتصادي

وفيه يتم اعتماد مفهوم عناصر الانتاج في تحديد مجالات الاستثمار فتظهر على النحو التالي :

---

(1) يقصد بالتكثيف في الزراعة زيادة وحدات رأس المال والعمل بالنسبة لوحدة المساحة

(2) لمزيد من التوسع في هذا المجال ، يمكن الرجوع الى: بحسه عيسى : تمويل الاستثمار الزراعي.رسالة ماجستير - جامعة بغداد ، 1983، ص 8 وما بعدها

• الارض
• قوة العمل (وتتمثل في العنصر البشري بما لديه من طاقة عضلية وفكرية وخبرات)
• وسائل العمل (وتشمل الأدوات التي يستعملها العامل للقيام بعملية الانتاج ولا تدخل في المنتوج)
• مادة العمل (كل ما يخضع للتشكيل أثناء عملية الانتاج ويدخل في المنتوج)

يلاحظ ان هذا التصنيف هو المعمول به في الصناعة ولكن اعتمادة في الفلاحة يستدعي عدة ملاحظات :

- ان الارض في الصناعة تعتبر وسيلة انتاج ثانوية سواء ، من حيث تدخلها في تحديد حجم الانتاج أو من حيث مخصصات الاستثمار. بينما تعد مركز الاستثمار الرئيسي في الفلاحة باعتبارها أهم مكونات رأس المال الثابت. فضلا عن أنها في الفلاحة تعتبر وسيلة انتاج ومادة عمل في آن واحد .

- معامل الارتباط بين المدخلات والمخرجات : يعتبر الارتباط بين المدخلات والمخرجات وثيقا في الصناعة حيث ان توفير كميات معينة من عناصر الانتاج ينتج عنه حجما موازيا من المخرجات في حين ان الارتباط ضعيف في الفلاحة اذ أن استعمال مقادير معينة من عناصر الانتاج لا يعطي بالضرورة مخرجات موازية . وذلك لدخول متغيرات أخرى غير عناصر الانتاج في تحديد حجم الانتاج كالمناخ ونوع التربة ...الخ وغيرها من المتغيرات التي مازالت سيطرة الانسان عليها محدودة .

2.3.2 - المدخل المحاسبي

وفيه يتم اسقاط نظام مراكز الكلف على مكونات القطاع الفلاحي فتكون مجالات الاستثمار كمايلي :

• الارض
• البناءات
• المعدات والآلات
• المخزون

نعتقد ان هذا التصنيف بعيد عن انْ يتماشى مع القطاع الفلاحي - أو على الأقل مع قسم كبير من وحداته الانتاجية - لأنه يهمل مكونات تشكل مركز الكلفة الرئيسي لبعض الوحدات كاليد العاملة والمواشي ...

3.3.2 - مدخل فرع الانتاج

وفيه يتم تحديد مجالات الاستثمار استنادا الى التقسيم الشائع لفروع الانتاج الفلاحي .

فرع الانتاج النباتي ويشمل :

- محاصل الحقل الكبرى
- الخضر والبقول الجافة
- الفواكه والثمار ... الخ

فرع الانتاج الحيواني ويشمل :

- انتاج اللحوم الحمراء
- انتاج اللحوم البيضاء
- انتاج الحليب
- انتاج البيض ... الخ

يعتبر هذا التصنيف في نظرنا اكثر ملائمة للنشاط الزراعي من حيث أنه يساعد على توزيع الاستثمارات وربطها بانواع الانتاج المراد تطويرها وهذا ما يستجيب لمتطلبات التخطيط الشامل ويسمح باقامة علاقة دالية بين الاستثمارات المنفذة والانجازات المادية المحققة . التي كثيرا ما يصعب الوصول اليها بسبب قلة تجزئة DESAGREGATION الاستثمارات على المستوى المالي .

المبحث الثالث

تمويل الفلاحة خلال 1962 - 1969

نستهدف في هذا المبحث تكوين فكرة عامة عن الظروف والملابسات الخاصة التي جرى ضمنها تمويل قطاع الفلاحة في المرحلة الأولى من عمر تجربة الجزائر المستقلة في مجال التسيير والتنمية ، حتى نتمكن من تلمس التطورات التي حدثت خلال المرحلة موضع الدراسة ، ذلك أن انسحاب سمات مرحلة منصرمة بايجابياتها وسلبياتها على مرحلة تالية يعد في نظرنا مؤشر عجز على الاستفادة من تجارب الماضي، وهو ما ينبغي تجنبه اذا أريد لمؤسساتنا أن تتطور نحو الأفضل وبالتالي تحقيق أهداف التنمية بشروط ملائمة من الكلفة والفعالية .

لقد عرف تمويل الفلاحة خلال هذه المرحلة عدة تحولات ارتبطت بتغير هياكل ومصدر التمويل ، و يمكن حصر هذه التحولات في فترتين :

1 - طرق واجراءات تمويل الفلاحة خلال 62 - 1966

في هذه الفترة وفيماعدا موسم 62 - 1963 الذي مول فيه قطاع الفلاحة من قبل الخزينة العامة التي وسطت الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية C.C.S.A.P [1]، فان البنك المركزي الجزائري كان هو مصدر تمويل الفلاحة . وقد اتبع في ذلك طرقا واجراءات تختلف بحسب نوع التمويل .

1.1 - طرق واجراءات تمويل الاستغلال :

على أساس المساحة المزروعة وبيان تكاليف العمليات الزراعية كما تحددها الادارة الفلاحية المحلية استنادا الى المعايير التقنية المحددة سلفا ومخططا الانتاج لكل مزرعة يضع البنك المركزي مبلغا اجماليا تحت تصرف الديوان الوطني للاصلاح

(1) مؤسسة مالية متخصصة موروثة عن العهد الاستعماري

الزراعي O.N.R.A [1]. الذي كلف بضمان تمويل وتسويق انتاج القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، وللقيام بوظيفته " المصرفية " استخدم الديوان هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية ، لاشعار المزارع المعنية بمبلغ القرض وتسيير أقساطه وفق المخطط الزمني للعمليات الزراعية (تسميد ، حرث ، حصاد ...)

2.1 - طرق واجراءات تمويل الاستثمار :

فيما يتعلق بتمويل التجهيز بالعتاد والاستثمار كان الديوان يقرر في مستواه احتياجات الفلاحة من المعدات والآلات والمواشي دون الرجوع الى المسيرين المباشرين للوحدات الفلاحية لمعرفة الاحتياجات الحقيقية للمزارع[2]. ويتحصل على موارد التمويل عن طريق حسم السندات الموقعة من قبله والمكفولة من طرف وزارة الفلاحة لأمر البنك المركزي ، وهنا نلاحظ أن " الاصل أن يجري تمويل الاستثمار من موارد حقيقية ، أي من الادخار ، فليس هناك سبيل آخر أمام الدولة للتمويل دون الوقوع في اساليب تضخمية "[3] ولكن الدولة في هذه المرحلة لجأت الى التمويل بالاقتراض من البنك المركزي وبشكل منتظم ، ورغم ذلك فان ضخامة الاعباء بالنسبة للموارد بالاضافة الىعدم تكيف شبكة هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية مع التوزيع الجغرافي للمزارع المسيرة ذاتيا وقلة الاطارات المالية بها - بعد الرحيل الجماعي للمعمرين - جرّ مشاكل جدية للديوان الذي وجد نفسه في حالة انقطاع التمويل عنه . فاضحى عاجزا عن مواجهة الاحتياجات التمويلية للمزارع ، خاصة وان البنك المركزي كان يقتطع مباشرة من حساب الديوان متحصلات بيع المنتجات الفلاحية لاستيفاء مبالغ القروض .

---

(1) تأسيس في 18 مارس 1963

(2) جاء ذلك على لسان نائب مدير التمويل بوزارة الفلاحة في مقابلة شخصية معه .

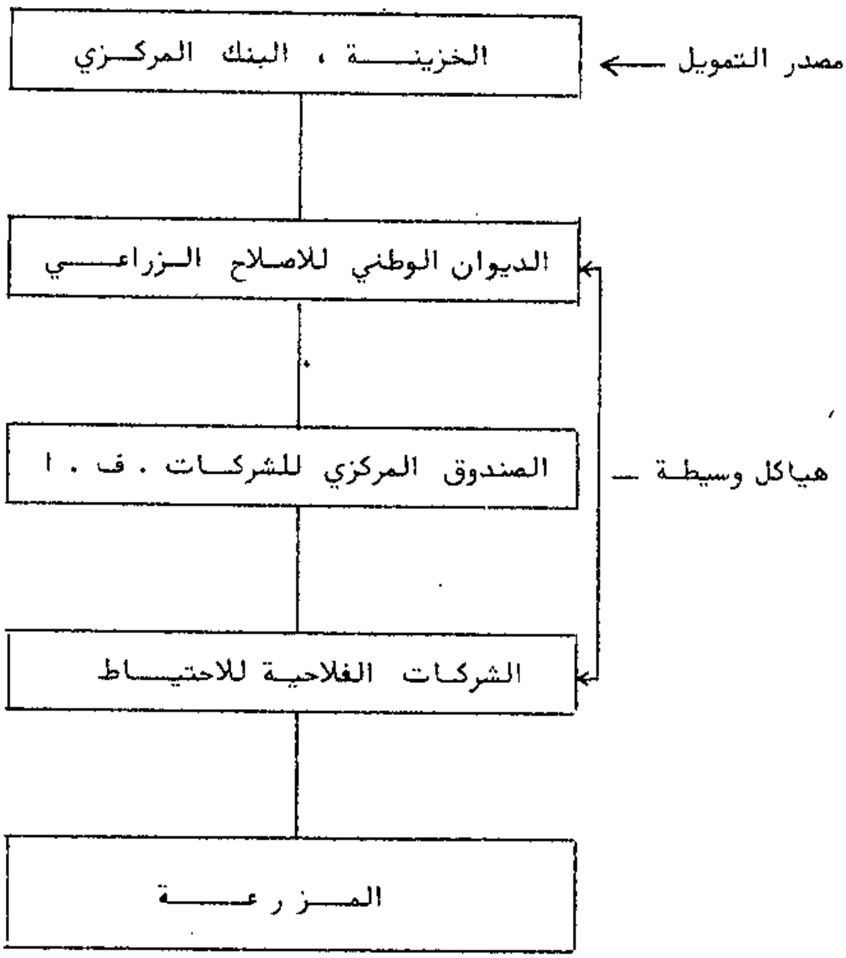
(3) فؤاد مرسى : التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية ، منشأة المعارف 1980.ص: 68

3.1 - تقييم تمويل الفلاحة خلال 62 - 1966

لقد تميز تمويل الفلاحة في هذه الفترة على الصعيد التنظيمي بطول قناة التمويل الذي أدى الى كثرة الاجراءات وتعدد المستويات التي يمر بها طلب التمويل صعودا ونزولا وقد انعكس ذلك في تأخر امداد المزارع بالمال اللازم في الوقت المناسب وبالتالي عرقلة تنفيد العمليات الزراعية في حينها كما تقتضيها طبيعة الزراعة .

شكل (1 - 1)

المستويات التي يمر بها طلب التمويل



أما فيما يخص الاستفادة بالقروض فكانت موجهة أساسا لتلبية احتياجات قطاع

التسيير الذاتي الذي رأت السلطة السياسية آنذاك وجوب حمايته وبأي ثمن من الوقوع في وضع الازمة .. في حين ظل القطاع الخاص مهمشا بالنسبة لقروض الاستغلال الا فيما كان يتخذ أحيانا شكل تموين بالبذور والاسمدة ، بينما أقصي من الاستفادة من قروض التجهيز والاستثمار .

2 - طرق واجراءات تمويل الفلاحة خلال 66 - 1969

ابتداء من جوان 1966 انتقل تمويل الفلاحة الى البنك الوطني الجزائري(1) ولكن هذا الأخير نظرا لكثرة النشاطات التي كان يضطلع بتمويلها لجأ الى توسيط الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني C.A.C.A.M والصناديق الجهوية للقرض الفلاحي التعاوني .

1.2 - طرق واجراءات تمويل الاستغلال :

ابتداء من أول أكتوبر 1966 اتخذ تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الاشكال التقليدية للقرض ، بفتح حسابات مصرفية لكل وحدة فلاحية لدى الصندوق الذي تقع الوحدة في دائرة اختصاصه الجغرافية . لقد جرى تمويل الموسم الفلاحي 67 - 1968 في ظروف صعبة للغاية . على اثر الاتفاق المبرم بين البنك الوطني والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني القاضي بأن يقوم هذا الأخير بالخدمات المصرفية لحساب القرض الفلاحي التعاوني مما نشأ عنه تداخل في الصلاحيات(2)، أدى بالسلطة السياسية الى اصدار مرسوم (25.9. 1968) يتضمن حل أجهزة القرض الفلاحي وتأكيد حق البنك

---

(1) تأسس بموجب المرسوم رقم 66 - 173 المؤرخ في 13 جوان 1966

(2) MAP/DGF:RAPPORT SUR LES CONDITIONREQUISES POUR LACREATION D'UNE INSTITUTION FINANCIERE SPECIALISé POUR LE SECTEUR DE L'AGRECULTURE ET LE DEVELLOPEMENT RURAL 1981 . P 8

الوطني في الانفراد بتمويل الفلاحة منذ هذا التاريخ فقط أصبح البنك الوطني يضطلع بشكل مباشر من خلال وكالاته بمسؤولية تمويل الاستغلال والاستثمار لمجموع القطاعات الفلاحية .

2.2 - طرق واجراءات تمويل الاستثمار

تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر مرحلة التنمية المخططة بالشروع في تنفيذ المخطط الثلاثي 67 - 1969. وقد استتبع ذلك أن أصبح تمويل الاستثمارات يخضع لطرق واجراءات تقتضيها طبيعة التخطيط المركزي بماله وما عليه ، وهي الاجراءات التي ستكون موضع دراسة مفصلة في الفصل الثاني من هذا البحث. مع الاشارة هنا الى أن هذه الاجراءات تختلف حسب نوع التمويل (تمويل بمساهمات مؤقته أو تمويل بمساهمات نهائية) وكذا حسب الطبيعة القانونية للقطاع (قطاع عام أو قطاع خاص) .

3.2 - تقييم تمويل الفلاحة خلال 66 - 1969

يتضح مما تقدم ان انتقال تمويل الفلاحة الى البنك الوطني لم يؤد الى أي تحسن على المستوى التنظيمي ، حيث ظل الطول والتشعب صفات ملازمة لقناة التمويل ، فضلا عن تداخل مهام وصلاحيات الهياكل الوسيطة . ولكن الشيء الجديد في هذه الفترة هو أن الاستفادة من القروض لم تعد وقفا على قطاع التسيير الذاتي بل شملت مجموع الفلاحة بما في ذلك وحدات القطاع الخاص ، وهذا سواء بالنسبة لقروض تمويل الاستغلال أو بالنسبة لقروض تمويل الاستثمار .

وقد تميزت قروض الاستغلال بتذبذب كتلتها من سنة الى أخرى مع ضآلة نصيب القطاع الخاص منها مقارنة بنصيب القطاع العام كما يظهر من الجدول التالي :

جـــدول (1 - 3)

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاعات الفلاحـة

(مليـــــون د ج)

القطـــاع / السنـــوات	1967	1968	1969
القطـاع العـام	977,4	867	1255,4
القطاع الخـاص	59,9	60	70
حصـة القطاع الخاص٪	5,8	6,5	5,3

المصدر : أعد بنـاء على معطيـات : BEDRANI . S : OP-CIT ' P 209

أما قروض الاستثمار ، فمع دخول التنميـة المخططة حيز التطبيق ، أعطت الدولـــة أهميـة للاستثمار في الفلاحة ، وهكذا خصصت لها مبلغ 2,4 مليار دج، أي ما يعادل 26٪ من مجموع الاعتمادات المرصودة للمخطط الثلاثي ، وقد استفاد القطاع الخاص بنصيـــب أوفر من قروض الاستثمار ولكنه بقي دون نصيب القطاع العام كما يبدو من الجـــدول (1 - 4) وتسمح قراءة معطيـات الجدولين (1 - 3) و (1 - 4) بتسجيل الملاحظـــات التاليـة :

- ضعف حصـة القطـاع الخاص من قروض الاستغلال وهذا لا يعكس ارتفاع قدرتـــه على التمويـل الذاتي بقدر ما هو مؤشـر على العراقيل التي تحول دون وصوله الى القـرض وهذا ما تؤكده شكاوي الفلاحين في هذا المجال .

- ارتفاع الطاقـة الاستيعابيـة للاستثمارات لدى القطاع الخاص حيث تراوحـــت حصته من الاستثمارات المنفذة بين 92,1٪ و 56,9٪ رغم أن حصته من الاستثمارات الممنوحة

جـــدول (1 ـ 3)

تطور قروض الاستغلال الممنوحة لقطاعات الفلاحة

(مليـــــون د ج)

السنوات / القطاع	1967	1968	1969
القطاع العام	977,4	867	1255,4
القطاع الخاص	59,9	60	70
حصة القطاع الخاص٪	5,8	6,5	5,3

المصدر : أعد بناء على معطيات : BEDRANI . S : OP.CIT ' P 209

أما قروض الاستثمار . فمع دخول التنمية المخططة حيز التطبيق ، أعطت الدولة أهمية للاستثمار في الفلاحة ، وهكذا خصصت لها مبلغ 2,4 مليار دج، أي ما يعادل 26٪ من مجموع الاعتمادات المرصودة للمخطط الثلاثي ، وقد استفاد القطاع الخاص بنصيب أوفر من قروض الاستثمار ولكنه بقي دون نصيب القطاع العام كما يبدو من الجدول (1 ـ 4) وتسمح قراءة معطيات الجدولين (1 ـ 3) و (1 ـ 4) بتسجيل الملاحظات التالية :

ـ ضعف حصة القطاع الخاص من قروض الاستغلال وهذا لا يعكس ارتفاع قدرته على التمويل الذاتي بقدر ما هو مؤشر على العراقيل التي تحول دون وصوله الى القرض وهذا ما تؤكده شكاوي الفلاحين في هذا المجال .

ـ ارتفاع الطاقة الاستيعابية للاستثمارات لدى القطاع الخاص حيث تراوحت حصته من الاستثمارات المنفذة بين 92,1٪ و 56,9٪ رغم أن حصته من الاستثمارات الممنوحة

تراوحت بين 39,4٪ و32,3٪ .

جــدول (1 ـ 4)

تطور قروض الاستثمار حسب القطاعات القانونية

(مليــون د.ج)

القطــاع / القروض / السنوات	1967		1968		1969	
	ممنوحة	منفذة	ممنوحة	منفذة	ممنوحة	منفذة
ق التسيير الذاتي	200	9,7	273	17,2	270	113,2
ق الخاص	130	113	130	102	130	149,5
حصة ق الخاص٪	39,4	92,1	32,3	85,6	32,5	56,9

المصدر: السابق ، ص : 218 .

هذا مع الاشارة ان الاموال المقدمة لموسسا ت القطاع العام في مجموعه (الفلاحي، الصناعي ، التجاري) ظلت بمثابة تبرعات الى غاية عام 1970 ، مما أدى الى نتائج سلبية بالنسبة لتسييرها.[1] ولذا ابتداء من هذه السنة اعتبرت هذه الفلسفة غير صالحة ، وتقرر أن تقوم موسسات القطاع العام بتسديد ما تقترضه من البنوك في جميع الظروف وهذا قصد حثها على مكافحة كافة أشكال التبذير والسهر على التسيير المتوازن والفعال للاموال التي تضعها الدولة تحت تصرفها .

وقد اتضح هذا الاتجاه الجديد باصدار قانون المالية لعام 1971 الذي نص أيضا على اعادة تنظيم الكيفيات المتعلقة بتوزيع القروض المتوسطة والطويلة الأجل

---

(1) وزارة الاعلام والثقافة : النظام المصرفي في الجزائر ، 1971 ، ص : 25 .

على مؤسسات القطاع العام .

أخيرا وبالنسبة لفترة 62 _ 1969 ككل ، نشير أن التغييرات المتعددة لمصدر التمويل وهياكله التي قامت بها الدولة ، أفضت الى حدوث تدخلات كثيرة وغامضة وأحيانا متناقضة من طرف السلطات العمومية ، وهي التدخلات التي شكلت أحد الاسباب الكامنة وراء ضعف نسبة التنفيذ للاستثمارات في القطاع العام خلال فترة المخطط الثلاثي باعتباره القطاع الاكثر عرضة للتدخل .

الفصل الثـــاني

سياسة التمويل وأثرها على توزيع واستعمال الوسائل المـاليـة الموجهـة لقطـــاع الفلاحـة

اذا كان من المسلّم به أن الوسائل المالية تشكل أحد الشروط الأولية لتنميـــة أي قطـاع ، فان فعالية سياسة التمويل باجراءاتها وتدابيرها هي التي تحدد دور هـذه الوسيلة الهامة في دفع أو كبح عجلة التنمية بهذا القطاع أو ذاك ،كما أن للهياكل والأجهـزة التي تتولى تنفيذ هذه السياسة أثر كبير في اضفاء الفعالية المطلوبة عليها أو الغائها .

ولذا فانه من الضروري أن نفحص ضمن أي نطاق من الاجراءات والهياكل جرى تعبئة وتسيير الوسائل المالية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي ، وانعكاساتها على النتائج المحققة في هذا القطاع . وذلك ما سنقوم به خلال المباحث الثلاثة التالية :

- المبحث الأول : أهمية وموقع ادارة التمويل الفلاحي من الجهاز المصرفي
- المبحث الثاني : طرق واجراءات التمويل بين النص والتطبيق
- المبحث الثالث : توزيع واستخدام الوسائل المالية والاختلال المزمن

المبحث الأول

أهمية وموقع ادارة التمويل الفلاحي من الجهاز المصرفي

لم تكن ادارة التمويل الفلاحي حتى أواخر عام 1982 الا قسما من أقسام البنك الوطني ، الذي كان يضطلع بمهمة تمويل القطاع الفلاحي الى جانب قطاعات أخرى . ولذا يقتضي الوقوف على أهمية وموقع ادارة التمويل الفلاحي من الجهاز المصرفي معرفة أولا أهمية وموقع البنك الوطني منه .

1 ـ أهمية وموقع البنك الوطني من الجهاز المصرفي

تتجلى أهمية ومكانة البنك الوطني من الجهاز المصرفي الجزائر من خلال :

1.1 ـ **تأسيسه** : فهو أول مؤسسة مصرفية عمومية تأسست في الجزائر المستقلة بعد البنك المركزي ، ولعل هذا هو سبب وصفه " بالوطني " .

وقد تشكل من الهياكل التي ورثها عن " القرض العقاري للجزائر وتونس" وهو أهم مؤسسة مصرفية كانت موجودة في الجزائر حتى عام 1965. وقد جاء تأسيس البنك الوطني في جوان 1966 استجابة لدوافع سياسية واقتصادية .

أ ـ الدوافع السياسية : ومنها

ـ اعتبار تأميم المؤسسات المصرفية الاجنبية واقامة مؤسسات وطنية بدلها، عملا يندرج في اطار استكمال استعادة السيادة الوطنية .

ـ اعتبار سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي من مقتضيات الأخذ بأسلوب التخطيط في التنمية ، الذي كان التفكير فيه واردا منذ السنوات الأولى للاستقلال كما يظهر من الوثائق الرسمية التي جاء في احداها :" ينبغي الاقتناع بأنه عبر الموارد المالية نستطيع بسهولة أن نسمح أو نعيق تحقيق العمليات الاقتصادية ، وأن تخطيطا ماديا لا يكون مصحوبا بتخطيط مال ووسائل الزام محكوم عليه بالعجز "(1)

---

(1) الوثيقة هي: NOTE D'OCTOBRE 1963. MINISTERE DU TRESOR والنص نقلا عن:
CHRISTIAN PALLOIX: LES ENTREPRISES PUBLIQUES ALGERINNES :CONTRAINTE MONETAIRE ET CONTRAINTE EXTERIERE ' COLLOQUE I.S.E.ORAN . AVRIL 1982 ' P

ب ـ الدوافع الاقتصادية وتتمثل في :

ـ النزيف الحاد الذي تعرض له القطاع المصرفي من جراء اقدام المؤسسات المصرفية الاجنبية على غلق ما يعادل ثلاثة ارباع شبابيكها ، حيث انتقل عدد الشبابيك العاملة من 461 عام 1962 الى 128 عام 1965 (1) ، وما نجم عنه من أضرار سواء على مستوى تعبئة الموارد المالية أو استخدامها في مجال التنمية .

ـ ثبوت اتجاه البنوك الاجنبية ذات النزعة الرأسمالية نحو تمويل الواردات ونفورها من تمويل التحولات التنموية الوطنية لاسباب سياسية أو " لحذر" مصرفي (2).

ـ ممارسة الوظائف المصرفية المكونة للارباح والتي كانت حكرا على البنوك الاجنبية .

2.1 ـ <u>مجال تدخله</u>

فضلا عن ممارسته للعمليات المصرفية التقليدية (استلام الودائع ، منح الائتمان ...الخ) اسندت الى البنك الوطني على وجه التحديد المهام التالية :

ـ التمويل الخارجي للاستثمارات المخططة ـ في علاقته مع الخزينة ـ بالاشتراك مع البنك الخارجي الجزائري

ـ تمويل النشاط الاقتصادي بالاشتراك مع البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري .

ـ الانفراد بتمويل القطاع الفلاحي

والى جانب الاجراءات الفنية المصرفية ، كلف البنك باعداد بيانات عن التدفقات المالية لقطاعات النشاط الاقتصادي التي يتعامل معها ومتابعة أوضاعها المالية لتقدير العجز التمويلي لكل منهما وتحديد حجم القروض المناسب لها ومراقبة استخدام هذه القروض واستردادها ، وهذا استجابة لرغبة الدولة في ممارسة الرقابة المصرفية على

---

(1) المرجع السابق ، ص : 5 .

(2) ENISSAAD . M.E :LA FORMATION DU RESEAU BANCAIRE ALGERIENET SON OLE DANS LE DEVELLOPEMENTECONOMIQUE . B.N.A . 1976 . P1

الوحدات الاقتصادية .

ولكن توزيع العمليات المصرفية على هذا النحو يستدعي بعض الملاحظات :

_ أنه لا يستند الى أساس منهجي من حيث أنه يخلط بين التخصص القطاعي(فلاحة صناعة ...) والتخصص الوظيفي (انتاج ، تسويق ، استيراد...) في توزيع العمليات المصرفية .

_ توزع العمليات المصرفية للقطاع الواحد بين أكثر من بنك وما قد ينجم عنه من تداخل في الصلاحيات .

_ ومن نتائج الوضعية السابقة أن دخلت البنوك في منافسة على مستوى سعر الفائدة وتقديم الخدمات الاضافية لتمويل النشاطات الاقتصادية.(1)

وقد ظل هذا الوضع قائما الى عام 1971 حيث ألزم قانون المالية المؤسسات العمومية بالتعامل ماليا مع بنك واحد.

_ المكانة المتميزة التي يمنحها للبنك الوطني ضمن الجهاز المصرفي والتي يترجمها اتساع نطاق تدخله الذي يكاد يشمل جميع القطاعات .

3.1 _ سياسة البنك في التمويل

يمكن أن نقسم سياسة البنك في تمويل المشاريع الى : سياسة عامة، وسياسة خاصة بقطاع الفلاحة .

1.3.1 _ السياسة العامة : وهي ترجمة لمنطق عمل النظام المالي الجزائري الذي يتكون من حلقتين كبيرتين متمفصلتين :

_ حلقة CIRCUIT الخزينة _ البنك الجزائر للتنمية ، التي تتولى تدبير أمر تمويل الاستثمارات المخططة ، فتقوم لهذا الغرض باجتذاب الموارد المالية للدولة والمتمثلة على الخصوص في الجباية العادية والايرادات البترولية وسلفات البنك المركزي . الموارد النقدية لكل من الصندوق الوطني للادخار والاحتياط ، مؤسسات التأمين

(1) عيسى يحه : مرجع سابق ، ص 80 .

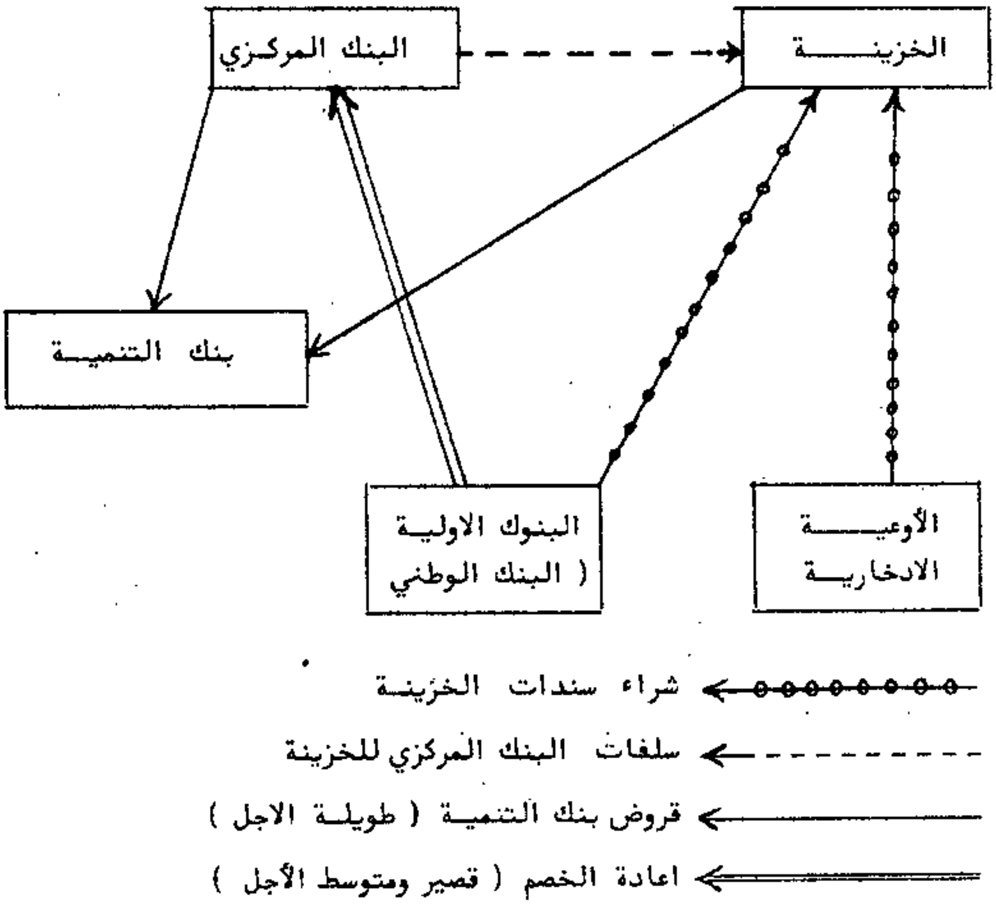
والحساب البريدي الجاري باعتبارهم المراسلين المفضلين PRIVELEGIES للخزينة

- حلقة البنوك الأولية : التي يقوم كل بنك في اطارها بتمويل نشاط أو عدة أنشطة معينة كما رأينا ذلك من قبل .

- وتشكل سندات الخزينة نقطة التمفصل بين الحلقتين كما يمكن ملاحظة ذلك من الشكل (2 _ 1)

الشكل (2 _ 1)

يوضح علاقة وموقع البنك الوطني من الجهاز المصرفي والمالي



وما يمكن ملاحظة كذلك هو أن عمل الحلقة الأولى يفصح عن منطق تخطيط اشتراكي

للاقتصاد ، في حين أن عمل الثانية يتم عن ممارسة منطق اقتصاد السوق. وفي هـــذا الاطار فان سياسة التمويل المنتهجة من طرف البنوك الاولية ـ بما فيها البنك الوطـني ـ تتمثل أساسا في المفاضلة بين الاستثمارات التي تقترح عليها لدى وكالاتها من قبـل الموسسات والهيئات العامة والخاصة ومشاريع الخزينة ، فتقوم بـ :

- رفض المشاريع التي لا تدخل في دائرة اختصاصها
- تمويل المشاريع وفق أولوية تستند الى معايير الربحية وقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته .

وتتمثل مشاريع الخزينة في السندات التي تودعها لدى البنوك والأوعية الادخارية كتعبئة للمدخرات مقابل فائدة محددة . وهذه السندات تعاملها البنوك معاملة المشاريع الاستثمارية التي تقترح عليها من قبل الموسسات والهيئات ، مع فارق بسيط يتمثل فيوجود حد أدنى من السندات تكون البنوك ملزمة باقتناءه . ولذا فان البنوك عادة لا تقتني الآ الحد الاجباري ماعدا في حالة وجود فيض مالي لا يقابله مشاريع استثمارية مجزية، وهـي على كل حال نادرة .

هذه اذن هي السياسة العامة المنتهجة من طرف البنوك الأولية في تمويل النشاطات الموكلة اليها . فهل هناك سياسة خاصة للبنك الوطني في تمويل الفلاحة ؟

2.3.1 ـ سياسة البنك في تمويل الفلاحة

ان المتتبع للمراحل التي مر بها التمويل الفلاحي لا يمكنه أن يلمس معالم سياسة تمويل خاصة بالقطاع الآ ابتداء من العام 1971 حيث أصبحت تدخلات البنك الوطنـي تتم طبقا للسياسة المحددة من قبل السلطة العمومية المتعلقة بتمويل الاستغـلال والاستثمار الفلاحيين . وهذا بعد خضوع النظام المصرفي لمنظومة التخطيط، وقد ترجم ذلك بالنسبة للفلاحة في :

- ادخال الالزام بالتمويل : أي ان البنك يكون ملزما بتمويل الاستثمار حالما يتخذ

قرار الاستثمار من قبل هيئة التخطيط .

- الزام كل مؤسسة عامة فلاحية (وغير فلاحية) بالاعتماد لدى بنك
- التمييز بين حساب الاستثمار وحساب الاستغلال لكل وحدة
- وضع معدلات فائدة تفضيلية لصالح الفلاحة تقدر ب 4% لقروض الاستغلال (القصيرة الآجل)، 3 ـ 5ر3% لقروض الاستثمار (المتوسطة والطويلة الأجل).

ولكن لابد من الاشارة الى أن هذه الاجراءات التي كانت تبدو منطقية في نظر السلطة السياسية باعتبارها تصب في اتجاه بناء اقتصاد موجه وتستجيب لخصوصيات قطاع الفلاحة، لم تهضم بسهولة من طرف ادارة البنك الوطني التي كانت لا تزال تفكر بمنطق اقتصاد السوق ، الأمر الذي جعل تجاوبها مع هذه السياسة " المفروضة" عليها ضعيفا لا يتعدى حدود القيام " بالواجب ". ومما ساعد على تكريس هذا الوضع الفراغ التشريعي الذي ميز السنوات الأولى للفترة محل الدراسة (1) والمتمثل في عدم وجود نصوص رسمية تحدد بدقة ووضوح علاقة البنك الوطني بالوحدات الفلاحية . حيث نجد أن النصوص المشتركة لوزارتي الفلاحة والمالية في هذا المجال ، اكتفت فقط بالاشارة الى أن الهدف الرئيسي لسياسة التمويل هو تلبية كل الاحتياجات المالية للاستغلاليات الفلاحية (2) وذكر بعض المحاور التي ترتكز عليها هذه السياسة .

4.1 ـ موارد البنك في تمويل الفلاحة

يعتمد البنك الوطني في تمويل الوحدات الفلاحية الانتاجية والخدمية في المنبع والمصب المرتبطة مباشرة بالنشاط الفلاحي ، على ثلاثة مصادر :

- موارده الخاصة : لتمويل الاستغلال بالقروض القصيرة الأجل وتمويل الاستثمار بالقروض المتوسطة الأجل .

---

(1) يعتبر المرسوم 73ـ135 الصادر في 1973/8/9 أول نص حدد بشئ من الدقة علاقة البنك بالوحدات الفلاحية .

(2) B.N.A /DFA:VUE D'ENSENBLE SUR LE FINANCEMENT DU SECTEUR SOCIALISTE.P1

- موارد الخزينة العامة : لتمويل الاستثمار بالقروض الطويلة الأجل
- موارد البنك الجزائري للتنمية : لتمويل تجهيز هياكل الخدمات (الدواوين)

وهكذا يلاحظ أن العبء الاكبر في التكوين الرأسمالي للقطاع الفلاحي يقع على عاتق الخزينة العامة للدولة من خلال تقديمها لقروض الاستثمار الطويلة الأجل والمساهمات النهائية (اعتمادات ميزانية التجهيز العام لتمويل البنية التحتية للفلاحة) التي لا أمل في استردادها . بالاضافة الى تحملها لخسائر مزارع القطاع الاشتراكي (القروض غير المسددة للبنك)

5.1 - نصيب البنك الوطني من الهياكل المصرفية .

ان التقرب من الزبائن واتساع نطاق الخدمات التي يقدمها البنك تعتبر من الشروط الأولية لنجاحه في مهمته ، والبنك الوطني ادراكا منه لهذه الحقيقة وللمهمة الموكلة اليه في خدمة الفلاحة عمل على تعبئة وسائل بشرية ومادية معتبرة تمثلت على الخصوص في اقامة شبكة واسعة من الفروع والوكالات والمكاتب مع محاولة تكييفها جغرافيا وتقنيا بحيث تستجيب لمتطلبات تمويل الفلاحة . والجدول (2 - 1) يعطي فكرة عن التطور الذي عرفته شبكة هياكله كما يبرز مكانته ضمن الجهاز المصرفي .

الجدول (2 - 1)

يوضح تطور بنية القنوات المصرفية بين 1968- 1982

البنك	الفروع والوكالات	%	الفروع والوكالات	%
البنك الوطني	132	76,7	207	61,4
القرض الشعبي	27	15,7	89	26,4
البنك الخارجي	13	7,6	41	12,2
المجموع	172	100	337	100

المصدر : الجهات المعنية .

يتضح من الجدول أن البنك الوطني منذ انشاءه والى غاية 1982 [1] ظل يستحوذ على الجزء الاكبر من الهياكل المصرفية ، ورغم أن التطور النسبي كان لصالح كل من القرض الشعبي بـ 26,4٪ عام 1982 مقابل 15,7٪ عام 1968 والبنك الخارجي بـ 12,23٪ عام 1982 مقابل 7,6٪ عام 1968 ، فان البنك الوطني لم يفقد موقعه المهيمن ضمن الجهاز المصرفي وهذا ما تؤكده نسبة 61,4٪ من مجموع القنوات المصرفية العائدة اليه عام 1982 .

والواقع أن الارقام الواردة في الجدول لا تعبر بدقة عن حجم وانتشار هياكل البنك الوطني وأنه لابد لذلك من الأخذ في الاعتبار أن للبنك 676 مكتب منتشر عبر التراب الوطني بمعدل مكتب في كل تعاونية بلدية متعددة الخدمات C.A.P.C.S وأن وكالاته تنتشر هي الأخرى بمعدل وكالة - وأحيانا اكثر - في كل دائرة .

ولضمان السرعة والفعالية في تقديم الخدمات باشر البنك ابتداء من 1978 العمل باللا مركزية التي ترجمت باقامة فرع له في كل ولاية يشرف على جميع الوكالات التي تقع في نطاق الولاية ، قادر على اتخاذ وتنفيذ جميع القرارات المرتبطة بعمليات الائتمان على المستوى المحلي . والفرع من هذه الزاوية يمثل في صلاحياته وسلطاته فيما يخص الائتمان - مؤسسة لامركزية على مستوى الولاية .

وبفضل أهميته على المستوى الوطني وامكاناته البشرية والمادية المتمثلة في " اقتناء واستخدام وسائل الاعلام الآلي في معالجة العمليات " اعتبر البنك الوطني الجزائري " أول بنك افريقي والبنك الرابع عشر في العالم الثالث" [2]

وهكذا يمكن القول أن البنك الوطني كان من حيث هياكله وامكاناته مؤهلا

---

(1) ابتداء من النصف الثاني من عام 1982 تم تحويل قسم من هياكل البنوك الثلاثة لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

(2) من تقرير مدير التمويل الفلاحي بالبنك الوطني المقدم في" ملتقى تسيير الاستغلاليات الفلاحية " 9 - 12 / 11 / 1981 .

مبدئيا للتكفل بتمويل القطاع الفلاحي في مجمله .

2 - موقع ادارة التمويل الفلاحي ضمن البنك الوطني

ان البنك الوطني كما رأينا من قبل ليس متخصصا في تمويل الفلاحة فحسب ، وانما يضطلع بتمويل نشاطات كثيرة تعود لقطاعات مختلفة ، ولذا فقد خصص قسما من أقسامه الثمانية المكونة لهيكله التنظيمي . للتكفل بتمويل الفلاحة ، هو: ادارة تمويل الفلاحة DIRECTION DU FINANCEMENT DE L'AGRICULTURE ، والهدف المعلن من انشاءها هو الاقتراب من عالم الفلاحة للتعرف على خصوصية مشاكلها التمويلية وايجاد الصيغة الملائمة لمدها بالقروض في الوقت وبالقدر اللازم لضمان حسن سير وتطور الانتاج .وتعتبر ادارة تمويل الفلاحة من أهم اقسام البنك نظرا لـ :

- اتساع وأهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني
- هيمنتها على الجزء الاكبر من نشاطات البنك ممثلا في جهود ما يزيد عن ثلث اجمالي المستخدمين .
- عدد الاقسام الفرعية التي تتكون منها والتي تكاد تشكل " بنكا داخل البنك " كما جاء على لسان أحد المسئولين .

ولذا نستعرض فيمايلي أقسامهاووظائفها بالقدر الذي يسمح لنا بالتعرف على الدور الذي تقوم به وأثره على فعالية سياسة التمويل .

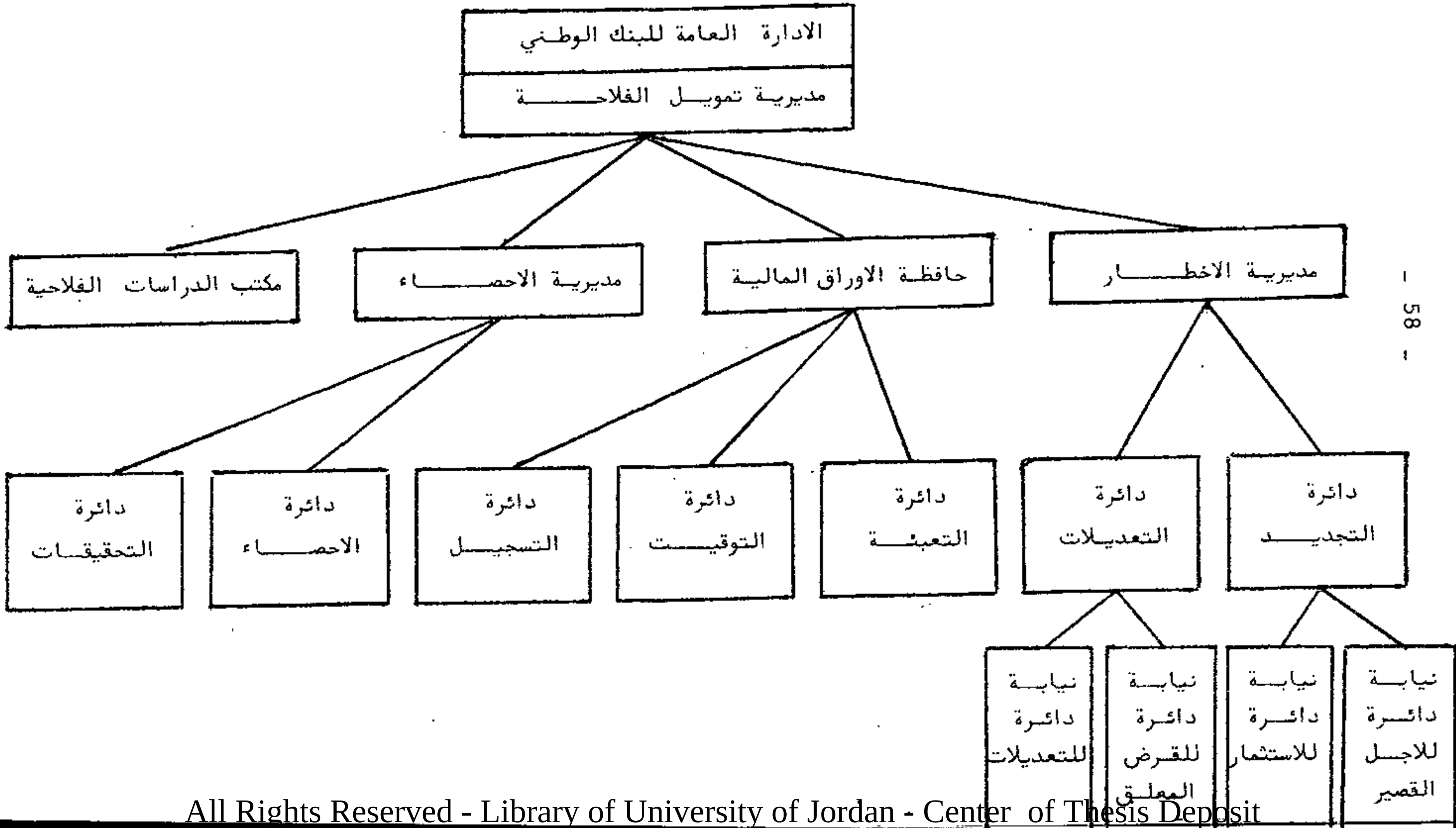
1.2 - أقسام ووظائف مديرية تمويل الفلاحة

تتكون مديرية تمويل الفلاحة من الاقسام الرئيسية التالية :

- مديرية الأخطار
- حافظة الاوراق المالية
- مديرية الاحصاء
- مكتب الدراسات الفلاحية

الشكل (2 _ 2)

التنظيم الهيكلي لمديرية تمويل الفلاحة



وأقسام فرعية ، تتوزع الوظائف فيما بينها على النحو التالي :

1.1.2 - مديرية الأخطار RISQUES : وتكاد تجسد لوحدها ادارة تمويل الفلاحة نظرا للوظائف المسندة اليها والاقسام الفرعية التابعة لها . وتتمثل وظائفها في :

- استلام غلاف القروض RECEPTION DE L'ENVELLOPE DES CREDITS : انطلاقا من موازنة سنوية بالقروض مبوبة حسب الولايات وحسب القطاعات القانونية معدة من قبل وزارة الفلاحة بالتنسيق مع وزارة التخطيط، تستلم مديرية الأخطار غلافا ماليا من الخزينة العامة أو من بنك التنمية حسب طبيعة القرض
- تبليغ القروض NOTIFICATION DES CREDITS : بعد استلام الغلاف المالي السنوي تقوم المديرية بتوزيعه على الوكالات التي تكون قد استلمت طلبات القروض وبوبتها حسب القطاع وحسب المدة . وعلى ضوء ما يرد في الغلاف تقوم لجنة القروض للولاية بدراسة واقرار أو رفض الطلبات .
- تحقيق القروض REALISATION DES CREDITS : ويتمثل دور المديرية هنا في مراقبة عملية تسيير القروض ، حيث تقوم الوكالات بابلاغها بعمليات الصرف أولا بأول حتى يتسنى لها اعداد بيانات مفصلة بعدد المزارع وعدد المستفيدين الخواص ومبالغ القروض ونوعها ، وارسالها الى الجهات المعنية كلما دعت الحاجة .

والواقع أن هذه الوظائف الرئيسية تتخللها عمليات واجراءات تقنية ادارية كثيرة تتولاها الاقسام الفرعية لمديرية الأخطار وبيانها كمايلي :

أ - دائرة التجديد : وتحتوي على :

أ$_1$ - **نيابة دائرة للأجل القصير** ، مهمتها المعالجة الآلية للبيانات وتدقيقها والمقارنة بين المخطط الاستدلالي للتمويل (يعده البنك) والمخطط التقديري للتمويل (تعده المزرعة) وتحديد سبب الفروق LES ECARTS بينها ، ثم تبليغ مخطط التمويل المعتمد الى الوكالات .

أ $_2$ - **نيابة دائرة للاستثمار** ، وتتمثل وظيفتها في :

- استلام الغلاف المالي للقروض
- القيام بالاجراءات التحضيرية اللازمة لعقد اجتماع اللجنة المركزية للقروض التي تعود اليها صلاحية توزيع الغلاف المالي على المشاريع حسب الولايات وحسب القطاعات .
- تسجيل الاوراق المعدة للخصم من طرف الوكالات وتحويلها الى حافظة الاوراق المالية .

ب - **دائرة التعديلات** ، وتحتوي على :

ب $_1$ - نيابة دائرة للتعديلات ، وتقوم باعداد كشف مفصل بنفقات وايرادات كل مزرعة خاسرة من مزارع القطاع الاشتراكي ورفعه الى الخزينة العامة التي تتحمل مبلغ الخسارة .

ب $_2$ - نيابة دائرة للقرض المعلق ، وتتولى البت في القروض الممنوحة للفلاحين الخواص وعدم السداد عند الاستحقاق والقيام بالاجراءات القانونية اللازمة لتقديم المقصرين منهم الى العدالة .

2.1.2 - حافظة الاوراق المالية : وتتولى القيام بالاجراءات المحاسبية من خلال ثلاث دوائر متخصصة هي :

أ - دائرة التعبئة غير المعدة للخصم ، وظيفتها تسيير الاوراق غير المعدة للخصم بما فيها الاوراق المعدة من قبل الوكالات خلال السنة المالية .

ب - **دائرة التوقيت** ، تدير توقيت السجلات فتقوم بسحب الأوراق المستحقة وتعوض بالأخرى .

ج - دائرة التسجيل ، تجري القيد اليومي الاجمالي الملخص للقيود اليومية التي تتم على مستوى الوكالات وترفع اليها أولا بأول ، وترصد القيود في الحسابات تبعا لطبيعة العمليات .

3.1.2 - مديريـة الاحصـاء : وتحتوي على دائرتين .

أ - دائرة الاحصاء ، وظيفتهـا تجميع وتبويب المعطيات الاحصائيـة حسب القطاعات وحسب المـدة .

ب - **دائرة التحليلات الاقتصاديـة** ، وتتمثـل وظيفتهـا في :

• تتبع وضعيـة السوق بالنسبـة للمنتوجات الفلاحية من حيث العرض والطلـب والحلقـات التي تمر بها في انتقالها من المنتج الى المستهلك ، وخصوصا حركة الاسعـار

• تتبع حركة القوة العاملة الفلاحية وأثرها المحتمل على الانتاج .

2 ـ4.1 - مكتب الدراسـات الفلاحيـة : وتتلخص مهمتـه في دراسة وتحليل البيانـات والكشوف التي تعدها المصالح المختلفـة حول وضعيـة المزارع للوقوف على عوامل الربحية وتحديد أسباب العجز المالي لها ، واقتراح الحلول التي يراها مناسبة . كما يسهر علـى تحضـير ملتقيات للوكلاء(مديرو الوكالات) لشرح طرق العمل التي يجب اتباعها ازاء المشاكل المستجدة .

2.2 - تقييم ادارة التمويل الفلاحـي

من خلال العرض السابق لاقسام ووظائف ادارة تمويل الفلاحة يمكن تسجيل الملاحظات التاليـة :

أ - أن نشاطـات ادارة التمويل الفلاحي ذات التأثير المباشر على فعالية سياسة التمويل محصورة عمليـا في مديـريـة الأخطار ، ابتداء من استلام الغلاف المالي للقـروض وتوزيعـه حسب الولايات وحسب القطاعات والمدة ، مرورا بتبليغ الاقساط الى الوكـالات وانتهاء بمتابعة تحقيقـه من خلال مراقبـة عمليـات الصـرف .

ب - اقتصـار نشاط بقيـة الاقسام على تنفيذ الاجراءات الفنية الادارية والمحاسبية وعلـى نحو يفتقر كثيرا الى الفعالية والتنسيق ، وتبدو هذه الملاحظة بوضوح كلما تعلق الآمـر بطلب معلومات يشترك في اعدادها اكثر من قسم ، وهو ما لمسناه أثناء محاولاتنا الحصول

على بيانات وافية حول حجم القروض وأنواعها وطبيعة النشاطات التي استفادت منها ... الخ حيث كانت المعطيات (حتى الرقمية منها) حول نفس الموضوع تختلف من قسم الى آخر .

ج - الوجود الشكلي لبعض الاقسام بالرغم من الأهمية الظاهرة للوظائف المسندة اليها ، ويتعلق الأمر هنا حصرا بدائرة التحقيقات الاقتصادية ومكتب الدراسات الفلاحية فكلاهما لايقوم بنشاطه الآ في القليل النادر، وحتى النتائج التي يتوصلان اليها قلّما يؤخذ بها كعنصر عند رسم سياسة التمويل لأنها تأتي دائما متأخرة مما يفقدها قيمتها ويرجع ذلك في اعتقادنا الى طغيان الروح البيروقراطية التي تميل الى التطبيق الآلي للاجراءات والمعايير التقنية - الادارية دون محاولة التكيف مع الاحداث والمستجدات، ولعل مما يؤكد ذلك قلة الامكانات المادية والبشرية المخصصة لهذين القسمين (كما جاء على لسان أحد المسئولين) واللازمة للقيام بمثل هذه المهام .

د - لقد أدى هذا الوضع في ظل المركزية والاصلاحات المتعددة لطرق واجراءات التمويل - كما سنرى في المبحث الثاني من هذا الفصل - الى جعل ادارة التمويل الفلاحي تفتقر الى المرونة والديناميكية التي يتطلبها العمل المصرفي عموما وتمويل الزراعة بشكل خاص ، الذي تشكل خصوصياته سببا رئيسيا يجعل معظم البلدان تخصص بنكا للتسليف الزراعي . وقد جاء ادراك هذه الحقيقة متأخرا في الجزائر ، اذ لم يتجسد ذلك عمليا الآ في النصف الثاني من عام 1982 بانشاء " بنك الفلاحة والتنمية الريفية "[1]

(1) تأسس بمرسوم رقم 82-106 صادر بتاريخ 13 مارس 1982.

المبحث الثاني

طرق واجراءات التمويل بين النص والتطبيق

لاشك ان شروط امداد المزارع بالقروض والاجراءات الادارية - الفنية اللازمة لتنفيذها من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على فعالية سياسة التمويل. لذا وفي اطار البحث عن الأفضل عرفت الطرق والاجراءات المعمول بها في منح القروض عدة اصلاحات ، وفي جميع الحالات كانت هذه الطرق والاجراءات تختلف حسب نوع التمويل (تمويل استغلال أو تمويل استثمار)من جهة وحسب الطبيعة القانونية للقطاع الممول (قطاع اشتراكي أو قطاع خاص) من جهة أخرى .

1 - طرق واجراءات تمويل الاستغلال

1.1 - طرق واجراءات تمويل الاستغلال في القطاع الاشتراكي

1.1.1 - قبل اصلاح 1975

منذ الشروع في تطبيق المخطط الرباعي الاول والى غاية 1975 كانت سياسة التمويل المعلن عنها تستهدف تلبية جميع الاحتياجات الانتاجية لمزارع وتعاونيات القطاع الاشتراكي وقد حدد الاطار العام لتطبيقها بالاشتراك بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية والبنك الوطني الجزائري .

أما الاجراءات التنفيذية لهذه السياسة فانها ترتكز على ثلاثة محاور هي :

أ - وضع مخطط للتمويل ، ويكون ذلك على خطوتين :

- الخطوة الأولى : على أساس الاهداف المادية للانتاج (أنواعه ، مقاديره) التي تحددها سنويا وزارة الفلاحة وتعلم بها مصالحها في المستوى المحلي ، تقوم مديرية الفلاحة للولاية بالاتصال بالمزارع لوضع مخططات الزراعة PLANS DU CULTURE التي تتضمن تحديد أنواع المزروعات والمساحات المزروعة ، اليد العاملة ... الخ

- الخطوة الثانية ، على اساس مخططات الزراعة التي ترسلها المزارع في بداية

كل حملة وبناء على معايير NORMES الكلفات الزراعية التي تحددها الادارة المركزيـة لوزارة الفلاحة ، يقوم البنك بمساعدة مصالح الفلاحة بتقدير الاحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة حسب أربعة أبواب للانفاق PAR QUATRE RUBRIQUES (التموين، اليد العاملة ، الجرّ ، متنوعة DIVERS) وحسب الفصل PAR TRIMESTRE ، ويضع مبلغا أقصى للقرض يفتح لصالح المزرعة لدى وكالة البنك التي تسير حسابها .

ب - ضمان التدفق المالي من طرف البنك :بمجرد تحديد مخطط التمويل واقراره يصبح البنك ملزما بتأمين الاحتياجات الماليـة للمزرعة ، التي تقوم بتسديد نفقاتها بالسحب من حسابها في حدود مايرد في مخططها التمويلي .

ج - التسديد التلقائي : يتم تسديد القروض دون أي تدخل من طرف المزرعة المعنيـة حيث تقوم أجهزة التسويق بتحويل ايرادات المزرعة المتحصلة من بيع منتوجاتها مباشـرة الى البنك الذي يقوم من جهته بحسم مبالغ القروض والعمولات وتسجيل الباقي في رصيد المزرعـة .

ان اكثر ما يلفت الانتباه في هذه الاجراءات هو :

- ان تقدير الاحتياجات التمويليـة للمزرعـة تقوم به أطراف ليست على دراية كاملـة بواقع المزرعة ، أضف الى ذلك أن البنك الوطني لأنه مكلف بتمويل قطاعات أخرى غـير فلاحية كان يبحث عن العمليات المربحة والمضمونة كما هو الحال في الصناعة . ولذا فان ما يرصـد للمزرعة كان دائما دون احتياجاتها الفعلية ، وقد بلغ الفرق بالنسبة للموسم 1973/72 مثلا حوالي الربع (24%)(1)

- ان مخطط التمويل لا يعطي أي مرونـة في استعمال القروض ، فالمزرعة لا تستطيـع أن تستعمل مخصصات التموين لتسديد نفقات اليد العاملة أو الجرّ مثلا حتى لو تبـين لها أن هناك فائض في الأولى ونقص في الثانية .

---

(1) B.N.A /D.F.A' OP-CIT ' P 3

- ان تشدد البنك في تطبيق مخططات التمويل والتزامه الصارم في صرف أقساط القروض بأوقات تنفيذ العمليات الزراعية المحسوبة مسبقا شهرا بشهر، كثيرا ما ينتج عنه أن يوقف البنك عمليات الدفع بمجرد انقضاء الوقت المحدد لتنفيذ العملية أو تجاوز حد النفقات المرخص به ، الا بعد حصول المزرعة على تأشيرة من مديرية الفلاحة للولاية . ومعلوم أن تنفيذ الاشغال الزراعية يخضع بشدة لعامل المناخ وهذا الأخير غير منتظم في بلادنا ، وأن الانتظار حتى تحصل المزرعة على تأشيرة مديرية الفلاحة قد يلغي كليا أو جزئيا أهمية تنفيذ العملية (الحرث مثلا)

- أنها أدت الى الغاء الاستقلالية الحقيقية في التسيير ، ومنعت أجهزة التسيير في المزارع من ممارسة المسئولية الاقتصادية الكاملة في تحقيق التوازن المالي لمزارعهم التي أصبحت تسير من الخارج بموجب قرارات فوقية .

1.1 - 2 - بعد اصلاح 1975

امام هذا الوضع المقلوب للاشياء بدا من الضروري اعادة النظر في طرق واجراءات التمويل ، بما يكفل تحرير مبادرات مجموعات العمال والمسيرين في المزارع ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم واتخاذ القرارات التنفيذية داخلها ، تماشيا مع المبادئ الأساسية للتسيير في قطاع اشتراكي ، وفي هذا الاطار جاء المنشور الوزاري المشترك رقم 406 الصادر في : 1975/2/22 باصلاحات تمثلت على مستوى سياسة التمويل في ادخال المبادئ والاجراءات التالية :

- ضمان استقلالية اكبر في التسيير ومنح المسئولية الكاملة للوحدة الانتاجية
- ادخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع ومسؤولي البنك
- أخذ المعايير التقنية والبرامج الفلاحية بالاعتبار ، على سبيل الاستدلال فقط
- تدخل لجنة الدائرة للفصل في التباين بين تقريرات المزرعة وتقديرات البنك ، وقرارها ملزما لجميع الاطراف .
- انتقال نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة من 500 دج لجميع المزارع

الى 200 حتى 10.000 دج حسب مبلغ القرض الممنوح للمزرعة مع قابليتها للتجديد الفوري بمجرد تقديم ما يبرر انفاقها .

- امكانية تحويل استخدام مخصصات مركز تكالفي ما لتسديد نفقات مركز تكالفي آخر.(1)

وهكذا يبدو ان الاصلاح قد استدرك بعض جوانب النقص التي كانت تميز سياسة التمويل ، كالغاءه الالزام بالاستناد الى المعايير الفنية في تحديد تكاليف الانتاج وبالتالي مخطط التمويل ، لان اعداد هذه المعايير مركزيا حسب كل جهة PAR REGION وعدم مراجعتها في بداية كل موسم يجعلها غالبا لا تأخذ في الاعتبار ظروف الانتاج السائدة في كل مزرعة علما وأن هذه الظروف تختلف من مزرعة الى أخرى في نفس الجهة وأحيانا في المزرعة الواحدة ولذا فأن أخذ المعايير المعنية في الاعتبار على سبيل الاستدلال عوض الالزام ، يمكن المسيرين في المزرعة من تحديد الاحتياجات التمويلية اللازمة للمزرعة انطلاقا من الظروف الحقيقية التي يتم فيها الانتاج . كما يمكن البنك من تحكيم المعايير المالية التي قد تغيب على بال المسيرين في المزرعة . وفي ظل الحوار المباشر الذي ينص عليه المنشور أعلاه بين مسؤولي المزارع ومسئولي البنك يمكن أن نتوقع امكانية الوصول الى ضبط مخطط تمويلي يعبر عن الاحتياجات الفعلية للمزرعة .

وتماشيا مع هذا الاتجاه أصبحت مخططات الزراعة - التي على أساسها تحدد مخططات التمويل - توضع من طرف أجهزة التسيير في المزارع واقتصر دور المصالح الفلاحية الخارجية - التي كانت تمارس وصاية بيروقراطية ضاغطة على المزارع - على تقديم المساعدة الفنية واحيانا مراقبة تماشي هذه المخططات مع المتطلبات الوطنية .

غير أنه اذا كان يظهر أن اصلاح 1975 من شأنه أن يجعل سياسة التمويل الفلاحي تتميز بالكمال ، فالواقع أن بعض المعطيات الظرفية ألغت الأثر الايجابي الذي كان يمكن لهذا الاصلاح أن يأتي به ، منها :

---

(1) هذا الاجراء الأخير مالبث أن ألغي في 1976 .

- ان التقسيم الاداري على مستوى الولايات والدوائر الذي دخل حيز التطبيق في نهاية 1974 جعل الشروع في العمل بهذا الاجراءات يسجل تأخرا كبيرا بالنسبةللموسم الفلاحي 1975/74 مما لم يسمح بعقد اجتماعات لجان الدوائر في الآجال المحددة في المنشور لدراسة طلبات التمويل ، كما أن انعدام الخبرة بالتقاليد والاجراءات المصرفية لدى تعاونيات الثورة الزراعية الناشئة أدى في كثير من الاحيان الى رفض واعادة تكوين ملفات طلبات التمويل التي لم تستوف الشروط المعمول بها . وقد تكرر نفس السيناريو فيالموسم الموالي 1976/75 بسبب سوء توقيت اجراء عملية تجديد أجهزة التسيير في المزارع مما لم يسمح بالتفاوض في الوقت المناسب بين المسيرين الجدد ومسئولي البنك حول مخطط التمويل .

- ان تباين مواقف رؤساء الدوائر سواء على المستوى الاقتصاد أو السياسي أو المالي ازاء القطاعات الفلاحية ، واعتبار عملية فحص طلبات القروض مجرد شكليات ادارية بسيطة ، وخصوصا ميل أغلبهم الى تحكيم النظرة السياسية التي تسعى الى اظهار أن" كل شيء على ما يرام " عوض النظرة الاقتصادية الموضوعية ، أدي في غالب الاحيان الىظهور فروق هامة بين تقديرات البنك بشأن مخططات التمويل والتقديرات المصادق عليها من طرف لجان الدوائر (التي يرأسها رؤساء الدوائر) .

والجدولان (2 ـ 2) ، (2 ـ 3) يعطيان التقديرات المعتمدة في 30 جوان 1975 للموسم الفلاحي 1976/75 بالنسبة لمجموع المزارع المسيرة ذاتيا .

الجدول (2 ـ 2)

تقديرات البنك للتدفقات المالية فيقطاع التسيير الذاتي

للموسم 75 / 1976

الوحدة : مليون د ج

طبيعة الملفات	عددها	النفقات	الايرادات	الفرق
متوازنة	850	637,4	717,8	+80,4
غير متوازنة	741	749,6	553,1	-196,5
بتحفظ	374	310,8	231,5	-079,3
المجموع	1965	1697,8	1502,4	-195,4

المصدر: .... B.N.A /D.F.A.OP-CIT' P 9

الجدول (2 ـ 3)

تقديرات لجان الدوائر للتدفقا المالية في قطاع التسيير الذاتي

للموسم 75 / 1976

10^6 د ج

طبيعة الملفات	عددها	النفقات	الايرادات	الفرق
متوازنة	850	637,4	717,8	+80,4
معادة التوازن	274	296	318,6	+22,6
غير متوازنة	741	749,6	553,1	-196,5
المجموع	1965	1683,0	1589,5	-93,5

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق ، ص 10 .

يتضح من الجدولين أن الفرق بين تقديرات البنك وتقديرات لحان الدوائر مصدره الـ 374 ملف محل النزاع ، التي أعادت لجان الدوائر توازنها وذلك في الغالب برفع الايرادات مع ضغط خفيف على النفقات . ان تحول الـ 374 مزرعة من وضع الخسارة

حسب تقديرات البنك الى حالة الربح حسب تقديرات لجان الدوائر عن طريق رفع ايراداتها المتوقعة بمقدار 87 مليون دج وخفض نفقاتها بمقدار 14 مليون دج ، جاء نتيجة تغليب القرار السياسي على القرار الاقتصادي من طرف رؤساء الدوائر وتفاءلهم المفرط عند تقدير النتائج آخذين في الاعتبار بعض الاجراءات المتخذة أو المتوقع اتخاذها لصالح القطاع الفلاحي مثل :

- الاعفاء من الضريبة الجزافية
- اعادة تنظيم قنوات التسويق (تسويق الفواكه والخضر على الخصوص)
- تدخل التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات C.A.P.C.S في عمليات التموين والخدمات الأخرى
- ثبات اسعار بعض عوامل الانتاج

وقد تبين بعد ثلاثة أشهر من اعتماد تقديرات لجان الدوائر أي في 1975/9/30 أنها بعيدة عن الواقع ، اذ بلغت نسبة تحقيق الايرادات 26٪ بينما بلغت نسبة تحقيق النفقات 96٪[1]. واذا كان من المسلم به كقاعدة عامة أن يسبق تسديد النفقات تحصيل الايرادات ، فانه من المؤكد أن استهلاك نسبة 96٪ من المبلغ المخصص للانفاق خلال موسم كامل في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر سيطرح صعوبة في التمويل بالنسبة للأشهر المتبقية من الموسم ، تؤدي اما الى التوقف عن الاستمرار في الانتاج أو الى تجاوز النفقات المرخص بها .

أمام هذا الوضع لجأت لجان الدوائر الى اعادة فحص الملفات ومراجعة التقديرات الأولية المعتمدة في 30 جوان فزادت المبلغ المخصص للنفقات بحوالي 8ر4 مليون د ج ، رغم أن بعض المزارع ممن تجاوزت نفقاتها الحد المقرر لها لم تؤخذ بعين الاعتبار من طرف اللجان بحجة أنها لم تقدم تبريرات مقبولة ولكي تحافظ اللجان على مصداقية قراراتها عمدت الى رفع مبلغ الايرادات المتوقعة بنفس المقدار تقريبا أي 7ر7 مليون دج

---

(1) المصدر السابق ، ص : 13 .

حتى يبقى التوازن عند نفس المستوى . وكما كان الشأن بالنسبة للمزارع المسيرة ذاتيا ، فان ملفات تعاونيات الثورة الزراعية محل الاختلاف والبالغ عددها 287 قد أعيد لها التوازن من طرف لجان الدوائر بالتركيز على جانب الايرادات اكثر منه على جانب النفقات كما يظهر من الجدول :

الجدول (2 ـ 4)

الفرق في تقدير التدفقات المالية بقطاع الثورة الزراعية

للموسم 75 / 1976

(مليون د ج)

	النفقات	الايرادات	الفرق
تقديرات البنك الوطني	31 ر2	25	ـ 6ر2
" لجان الدوائر	28	32ر3	+ 4 ر3
الفــرق	ـ 3ر2	+ 7ر3	10ر5

المصدر : نفس مصدر الجدول (2 ـ 3). ص 38

ان نظرة سريعة في الجدول تكشف اتجاه لجان الدوائر للبحث عن التوازن ، ليس بتعميق المعطيات الاقتصادية للمزارع ولكن بالمبالغة في تقدير النتائج.

ـ انه رغم الحرية النسبية التي منحها اصلاح 1975 للمزارع في اعداد مخططات الزراعة والمشاركة في اعداد مخطط التمويل، فان بعض الضرورات الوطنية كقلع كروم عنب الخمر واستبدالها بكروم عنب المائدة أو بمزوعات صناعية وادخال أو تجريب بعض المزروعات الجديدة (القمح المكسيكي مثلا)، كانت سببا لتدخلات كثيرة من طرف الوزارة والمديريات الولائية للفلاحة .

ـ ان المزارع بقيت مرتبطة بأجهزة للتموين ـ وصفت في كثير من الدراسات بالبيروقراطية ـ لا تسلم لها طلبات البذور والاسمدة ... الخ من مدخلات الانتاج الا في

وقت متأخر جدا، واذا كان مثل هذه المشاكل خارج في الاصل عن نطاق سياسة التمويل فانه يقلل من فعاليتها ، اذ ما جدوى أن تستفيد المزرعة من قروض اذاكانت ظروف المحيط لا تمكنها من استخدامها في الحصول على مستلزمات الانتاج في الوقت المناسب .

مما تقدم نخلص الى أن السياق الذي واكب ظهور اصلاح 1975 لم يهيئ الظروف الملائمة لجعل الطرق والاجراءات التي جاء بها موضع التنفيذ ، ومع ذلك فان الحالات التي عرفت فيها طريقها الى التطبيق قد سمحت أولا للسلطات الادارية والسياسية والنقابية التي شاركت في دراسة مخططات التمويل بالاحساس بالمشاكل الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع الهام، وثانيا مكنت المسيرين في تعاونيات الثورة الزراعية من اكتساب الخبرة في التسيير المالي عن طريق التفاوض مع البنك حول تحديد الاحتياجات المالية للتعاونيات.

3.1.1 - بعد اصلاح 1978

لقد شكلت سنة 1978 على الصعيد الوطني بداية الشروع في عملية تقييم ومراجعة واسعة لمسار التنمية المخططة خلال العشرية المنصرمة قصد الوقوف على أسباب الاختلالات، شملت جميع القطاعات واسفرت عن سلسلة من الاجراءات الاصلاحية : تنظيمية هيكلية ، مالية .

في هذا الاطار جاء الاصلاح المتضمن اعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي الاشتراكي [1] وهكذا نجده قد ميز في تمويل الاستغلال بين :

- تمويل الحملات ، - تمويل السلفات على العوائد

أ - تمويل الحملات

يجرى تمويل حملات الحرث والبذر والتسميد ...الخ حسب دورتين من الاجراءات:

* دورة اعداد مخطط التمويل الأولي : وتتضمن ثلاث مراحل :

---

(1) المنشور الوزاري المشترك رقم 295 الصادر في 1978/10/22

- المرحلة الاولى : وفيها تقوم المزرعة أو التعاونية الانتاجية باعداد مخططات الانتاج التقديرية بطريقة حرة ، بناء على ظروف الانتاج بها وطبيعته ، وتقدير الاحتياجات المالية التي تراها لازمة لتحقيقها . وتقديم طلب بذلك الى وكالة البنك التي تقع في نطاقها الجغرافي .

- المرحلة الثانية : تقوم الوكالة بتدقيق المعطيات الواردة في مخططات الانتاج وتحويلها الى بيانات مبوبة تبويبا خاصا يتضمن معلومات وافية عن المساحة المزروعة وانواع المزروعات ومردودية الهكتار ، نوع وعدد المواشي ، تعدادوتركيب اليد العاملة..الخ.

- المرحلة الثالثة : على ضوء المعلومات التي ترفعها اليها الوكالة ، تقوم مديرية تمويل الفلاحة بوضع مخطط تقديري لوضعية خزينة المزرعة (حسابها لدى البنك) وتوقيتها ، لتحديد مبلغ القرض الذي يعادل الفرق بين ايداعات (ايرادات) المزرعة ومسحوباتها (نفقاتها) خلال الحملة .

وفي الحالة التي تكون فيها النتيجة التقديرية للاستغلال سالبة يحيل البنك مخطط التمويل غير المتوازن الى لجنة الدائرة مرفوقا بملاحظاته ، في الوقت الذي يوحي للمزرعة المعنية بدراسة امكانية تخفيض تكاليف الانتاج في ظل فرضية أن ارتفاع التكاليف ، ناتج عن سوء استخدام عوامل الانتاج .

* دورة اقرار مخطط التمويل النهائي : في جميع الحالات تبدأ المزرعة في السحب من قرض أولي لغرض تسديد نفقات الحملة (تجنبا لتأخر انطلاق الحملة) وفي نفس الوقت تزود الوكالة أولا بأول بالمعلومات عن حالة التنفيذ الفعلي لمخطط الانتاج فتقوم هذه الأخيرة بتحديد الانحرافات بين المخطط التقديري وما هو جار فعلا في المزرعة وترفع ذلك الى مديرية التمويل التي تقوم - على ضوء المعلومات الواردة اليها- بوضع مخطط تمويل نهائي تشعر به المزرعة المعنية . وفي حالة ما اذا تعذر عليها ذلك نتيجة نقص المعلومات أو عدم انطلاق تنفيذ مخطط الانتاج ، فانها تلجأ الى ، اعتبار مستوى التنفيذ الفعلي مساويا لمتوسط الحملات الثلاث الأخيرة .

أما التمويل الذاتي للحملات ، فيمكن للمزرعة أو التعاونية التي لها رصيد موجب في حسابها لدى البنك أن تستخدمه في تمويل الحملات كليا أو جزئيا دون اللجوء الى القروض الموسمية ، واذا رغبت في الحصول على مزيد من السيولة لتمويل خزينتها فان موافقة البنك لا تتطلب اكثر من تقديم طلب بذلك .

ومما يمكن تسجيله على تمويل الحملات كما تقدم هو :

- أن طول مسلك طلب التمويل بالاضافة الى عدد الطلبات الكثيرة التي يتوجب على مديرية التمويل دراستها والبت فيها ، يتطلب غالبا مرور شهور قبل اقرار مخطط التمويل بشكل نهائي .

- ان الحرية الممنوحة للمزرعة في وضع مخطط الانتاج يمكن أن تقيد عند تحويل معطيات المخطط الى بيانات فنية ومراكز كلف على مستوى الوكالة ، أو عندما يطلب من الزرعة اعادة النظر في تكاليف الانتاج التي عادة ما تنتهي بالتخلي عن جزء من النشاط بدل محاولة عقلنته .

- ان عدم اشعار المزارع بمراكزها المالية لدى البنك يجعلها تسلك نفس السبيل في بداية كل موسم (القيام باجراءات طلب قرض لتمويل الحملات) في الوقت الذي قد يكون وضعها المالي يسمح لها بالتمويل الذاتي للحملة كليا أو جزئيا .

ب - تمويل السلفات على العوائد

يمنح البنك على سبيل تمويل الاستغلال سلفات على العائد الصافي المتوقع، بناء على طلب المزرعة أو التعاونية . والسّلفات على العوائد مخصصة أساسا لمواجهة أعباء اليد العاملة قبل توزيع عائد الاستغلال في نهاية الموسم . ويتحدد مبلغ السلفة كالآتي :

- بالنسبة للمزارع التي يتوقع لها تحقيق نتيجة صافية موجبة (ربح) يكون مبلغ السلفة مساويا لـ 60٪ من النتيجة الصافية للاستغلال .

- بالنسبة للمزارع التي لا تظهر مخططاتها الانتاجية نتيجة صافية ، تحتفظ بحقها في الاستفادة بالسلفة ، واذا رغبت في الحصول عليها يكون مبلغ السلفة مساويا

لـ 60٪ من متوسط النتائج الصافية للحملات الثلاثة الأخيرة .

مع ملاحظة أن تعاونيات الثورة الزراعية تحظى بامتياز يتمثل في امكانية ارتفاع نسبة السلفة الى 70٪ من العائد الصافي المتوقع أو أكثر حسب طلب الجمعية العامة للمتعاونين ، وفي الحالة الأخيرة يخضع طلب السلفة الى اختبار دقيق .

4.1.1 ـ تسديد قروض تمويل الاستغلال :

خلال كامل الفترة كان تسديد قروض تمويل الاستغلال يجري تلقائيا وبشكل مواز للانفاق خلال الموسم . حيث أن لكل مزرعة أو تعاونية حساب للاستغلال لدى البنك ، يسجل في جانب منه عمليات السحب التي تنجزها المزرعة مع تبيان أوجه الانفاق ، ويسجل في الجانب الآخر عمليات الايداع الناتجة عن تحويل أجهزة التسويق لمتحصلات بيع محاصيل المزرعة مع تبيان طبيعة المحصول .

5.1.1 ـ تقييم تمويل الاستغلال في القطاع الاشتراكي

فضلا عن الملاحظات الخاصة المتعلقة بفترة ما أو عملية ما (تمويل الحملات) هناك ملاحظات عامة حول تمويل الاستغلال في القطاع الاشتراكي نوجزها فيمايلي :

ـ مادام قرار التمويل الذي يتخذ مركزيا من طرف مديرية تمويل الفلاحة يعتمد كليا على المعلومات التي ترفعها الوكالة ، فاننا نتساءل لماذا لا تخول الوكالة صلاحية اتخاذ القرار بعد تزويدها بمؤشرات محددة تستند عليها ، وهذا ربحا للوقت وحتى لا تبقى مجرد أداة تنفيذية .

ـ أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على صعيد تسديد القروض باتجاه اشراك المزارع في تسيير مواردها المالية واعداد موازناتها بالشكل الذي يناسبها ، طالما أن مواردها مازالت توجه تلقائيا ودون علم المزرعة ـ في أغلب الحالات ـ لتسديد القرض ، ومما زاد في ابعاد المزارع عن ممارسة حقها في تسيير مواردها المالية وتحقيق التوازن المنشود ، نظام التسويق الذي يلزم المزارع بتوريد انتاجها الى أجهزة التسويق

العمومية التي تقوم ، بتحويل ايرادات بيع المنتوج مباشرة الى البنك . وكذا نظام التموين الذي يلزم المزارع بالتمون من الدواوين التي أنشأت خصيصا لهذا الغرض والتي تقوم هي بدورها باستيفاء حقوقها على المزارع مباشرة من البنك .

2.1 ـ طرق واجراءات تمويل الاستغلال في القطاع الخاص

1.2.1 ـ قبل نصوص 1978

بالرغم من أن تمويل الاستغلال لا يحتل موقعا هاما في انشغالات الفلاحين الخواص مقارنة بتمويل الاستثمار ، فان غياب نصوص رسمية قبل هذا التاريخ تحدد بوضوح شروط الاستفادة بالقروض والاجراءات التنظيمية التي تحكم العلاقة بين طرفي العملية (البنك ـ الفلاح) . فتح المجال أمام البنك الوطني لتطبيق المقاييس التقليدية المتعارف عليها في مجال الائتمان المصرفي ، التي لم تكن لتخدم مصلحة الفلاحين في هذا القطاع وخصوصا فئة صغار الفلاحين أو ما يعرف محليا بـ " القطاع التقليدي ". فما هي هذه المقاييس .

أ ـ الضمان : يتوجب على الفلاح الذي يرغب في الحصول قرض موسمي كشرط أولي، تقديم ضمان يتمثل في رهن عقد الملكية لأرض فلاحية ، أو كفالته من قبل فلاح آخر يستوفي الشرط المذكور .

ب ـ القدرة على السداد : بالاضافة الى الضمان يراعي البنك في منح القروض قدرة المقترض على سداد جملة الدين وفوائده عند الاستحقاق وذلك بالتأكد من سلامة مركزه المالي .

جـ ـ الربحية : فالبنك الوطني باعتباره بنكا تجاريا ، يسعى الى تحقيق الربح في معاملاته المالية مع زبائنه من خلال معدل الفائدة الذي يتقاضاه على القروض التي يمنحها والذي حدد منذ 1971 بـ 4٪ .

2.2.1 ـ بعد نصوص 1978

على ضوء نتائج عملية تقييم مسار التنمية للعشرية 67 ـ 1978، التي أكدت

في المجال الفلاحي خطأ اغفال القطاع الخاص نظرا لأهميته ، وفشل محاولة استدراجه للاندماج في الثورة الزراعية . ظهرت نصوص رسمية أكدت كلها على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع حتى يلعب دوره في استراتيجية النهوض بالفلاحة .(1)

وهكذا تم التنصيص في مجال التمويل على تخفيف الشروط وتبسيط الاجراءات لتمكين الفلاحين من الوصول الى القرض . لذا سنحاول فحص التدابير المتخذة لتجسيد سياسة التمويل الجديدة وتقييم مدى استجابتها لطموحات الفلاحين في هذا القطاع .

أ - **المستفيدون من القروض** : ينص المنشوران رقم 246 ورقم 110 على أن " القروض الموسمية وقروض الاستثمار مخصصة حسب اسبقيات الى :

- الفلاحين ومربي الماشية المنخرطين في تجمعات تعاونية
- " " " المستغلين أفرادا "

وهذان الصنفان من الفلاحين يدرجان في قائمة ترسلها البلدية في بداية الموسم الفلاحي الى : ممثلي البنك الوطني ، رئيس التعاونية الفلاحية البلدية المتعددة الخدمات C.A.P.C.S، مندوب الفلاحة البلدي ، ممثل الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .

وينبغي أن تجدد القائمة في بداية كل موسم بحيث تقصي الاشخاص الذين لا يمارسون نشاطا فلاحيا من الاستفادة من القروض ، وفي حالة التقصير في اعداد القائمة المذكورة فان الوصول الى القرض يستوجب من طالب القرض تقديم شهادة تثبت أنه يمتهن نشاطا فلاحيا تسلم من طرف البلدية .

ومتى توفر هذا الشرط الأولي ، هناك اجراءات ادارية - تقنية مكملة :

ب - تقديم مخطط الزراعة ، الذي يجب أن يتضمن تحديد مساحة ونوع المزروعات، عدد ونوع الحيوانات ، عدد ونوع الاشجار المثمرة ... الخ(2)

---

(1) المنشور الوزاري المشترك (الفلاحة ، المالية ، الداخلية) رقم 246 الصادر في : 5. 11. 1978، والمنشور رقم 110 الصادر في : 1979.6.3 .

(2) يلاحظ أن شهادة اثبات صفة الفلاح التي تسلمها البلدية تتضمن هذه المعطيات

جـ - قيام البنك على مستوى الوكالة (قبل موسم 80/79 على مستوى المديرية العامة) بدراسة مخطط الانتاج (الزراعة) المرفق بطلب القرض على أساس المعايير الزراعية الفنية التي تضعها وزارة الفلاحة وتزود البنك بها في بداية كل سنة ، والهدف من الدراسة هو :

- التأكد من أن تنفيذ المخطط يحقق نتيجة ايجابية
- تحديد مبلغ القرض اللازم لتنفيذ المخطط
- توقيت القرض حسب مراحل دورة الانتاج

أما قرار منح القروض فانه " يبقى من اختصاصات ممثلي البنك ، على أن تحتفظ اللجان المحلية بدور استشاري " كما ينص المنشور رقم 246 المذكور أعلاه .

د - **مراقبة تنفيذ القروض** : ان المراقبة المستندية SUR PIECES الزامية بالنسبة لكل النفقات المسددة على سبيل تنفيذ القروض الممنوحة للفلاحين . وفي حالة عمليات التموين أو الاشغال المنجزة من طرف مؤسسات غير تابعة للدولة والتي تستلزم تسديدا سواء عن طريق نظام التحويل أو بواسطة النقول السائلة ، فان الفواتير المتعلقة بها ، يجب أن تكون مؤشر عليها من طرف المصالح التقنية المؤهلة قانونا (مصالح المياه بالنسبة لاشغال الري مثلا) .

ولكن تأشيرة المصالح المذكورة ، التي تعتبر شرطا أوليا لكل تسديد ، لا تمنع من ممارسة الرقابة الميدانية SUR PLACES التي ينص المنشور رقم 110 بشأنها "هذه الرقابة تظل مع ذلك اختيارية".[1]

هـ - **تعبئة القرض** : الى جانب الشروط والاجراءات السابقة ، رأي البنك ابتداء من ربيع 1981[2] ، اضافة شرط آخر تحت اسم " تعبئة القرض " بحجة أن وكالاته واجهت صعوبات في استرداد قروض تمويل الاستغلال الممنوحة لبعض الفلاحين ، وأن تحصيلها

---

(1) CE CONTROLE RESTE CEPENDANTFACULTATIF ET NE SERAIT ENGAGER LA RESPONSABILITE DE LA BANQUE

(2) B.N.A/D.F.A 'NOTE SERVICE N° 81/03 DU 13.4. 1981'PORTANT MOBILISATION DE CREDITS A COURS TERMES DU SECTEUR PRIVE

عن طريق العدالة معرض للاصطدام بقيود قانونية في غياب وثائق أخرى - عدا الحسابات الجارية - تثبت وجود ديون للبنك على المدينين .

وتتضمن تعبئة القرض ، توقيع المقترض ورقة EFFET من نوع AG 12 مسحوبة عليه بمبلغ القرض ، ولا تتجاوز مدة استحقاقها ثلاثة أشهر ، قابلة للتجديد عن طريق طلبات تأجيل PROROGATION من نوع AG 15، تضم الى ملف المقترض ، على أن تعاد اليه ،بمجرد استرداد البنك للقرض ، وذلك في مدة أقصاها 18 شهرا من تاريخ التوقيع .

3.2.1 - تقييم تمويل الاستغلال في القطاع الخاص

أ - قبل نصوص 1978 : يلاحظ أن شروط منح الائتمان لم تكن متماشية مع خصوصيات الزراعة الجزائرية عموما والقطاع الخاص بشكل أخص وذلك :

- بالنسبة للضمان ، لما كان توثيق ملكية الأراضي الفلاحية يشكو من نقص كبير في الجزائر نظرا لسيادة نظام الملكية العرفي ، بالاضافة الى عزة نفس الفلاح التي تجعله يأنف من طلب كفالة الغير له ، فان هذا الشرط كان يقصي منذ البداية قسما كبيرا من الفلاحين من الوصول الى القرض .

- بالنسبة للقدرة على السداد ، نظرا لغياب التقاليد المحاسبية أو قانون يلزم الفلاح الخاص بامساك السجلات المحاسبية ، التي تمكن من الوصول الى معرفة المركز المالي للمزرعة وبالتالي قدرته على الوفاء بالتزاماته ، فان منح القروض أصبح يخضع لاعتبارات شخصية ، يراعي فيها البنك سمعة الفلاح وكبر حجم حيازته وعدد الجرارات التي يملكها ... الخ ، وهي اعتبارات تجعل احتمال استفادة صغار الفلاحين من القروض - وهم أشد حاجة اليها - يتضاءل لصالح كبار الفلاحين .

- بالنسبة للربحية ، لما كانت قروض الاستغلال المقدمة لقطاع الفلاحة فيمجموعه تحظى بمعدل فائدة تفضيلي (4٪) وهو دون معدل الفائدة المطبق على القطاعات الأخرى (5,25 - 5,75٪)، فان البنك كان أميل الى تمويل القطاعات الآخرى اكثر منها الى الفلاحة . والواقع أن الفائدة في حد ذاتها - بغض النظر عن معدلها - باعتبارها

شكلا من أشكال الربا المحرم شرعا ، كانت عاملا اضافيا في صرف كثير من الفلاحين عن طلب القروض .

وأخيرا ، فان هذه الشروط بالاضافة الى عوامل أخرى كتقصير أجهزة التموين والخدمات جعلت القطاع الخاص لا يستفيد خلال هذه المرحلة الا بتمويل زهيد (انظر الجدول 2 ـ 10) مس فئة قليلة من الفلاحين لم تتجاوز نسبتها في أحسن الحالات 5ر9% من مجموع الفلاحين .(1)

وبالنظر الى السياق الوطني لهذه المرحلة نعتقد ان اقصاء الفلاحين من القطاع الخاص من الاستفادة بالقروض ، كان سياسة مقصودة ، الهدف منها حث واغراء هؤلاء الفلاحين على الاندماج في تعاونيات الثورة الزراعية التي سخرت لها الدولة كل الامكانات المالية والمادية ، ولعل في احتجاب القروض على الفلاحين خلال فترة المخطط الرباعي الثاني لا سيما عامي 1976 و 1977 ما يؤكد ذلك (أنظر الجدول 2 ـ 10) .

ب ـ **بعد نصوص 1978** : يلاحظ أن شروط منح الائتمان القصير الأجل قد اتسمت بنوع من الليونة ، ولو أن تطبيقها يثير بعض الملاحظات :

ـ أصبحت الاستفادة من قروض تمويل الاستغلال مرهونة فقط باثبات صفة الفلاح في طالب القرض ، إما باستظهار (وليس رهن) عقد الملكية لأرض زراعية ،(1) أو شهادة من البلدية تثبت أن الشخص المعني يمارس نشاطا فلاحيا .

ـ ان المعايير الزراعية الفنية التي تضعها وزارة الفلاحة وتزود بها البنك في بداية كل سنة للاستدلال بها في دراسة مخططات الانتاج (للتأكد من جدواها الاقتصادية ، وتحديد مبلغ القرض اللازم لتنفيذها ، وتوقيت القرض حسب مراحل دوره الانتاج...) عادة تأتي في وقت متأخر ، وهي نفس المعايير المطبقة على مزارع القطاع الاشتراكي ، ونحن نعتقد أن معطيات القطاع الخاص تختلف عن معطيات القطاع الاشتراكي: فطول يوم

---

(1) لم يكن امتلاك أرض زراعية دليل على ممارس نشاط فلاحي ، نظرا لحالات التغيب ، ولكن تطبيق اجراءات الثورة الزراعية وضع حدا لهذه الظاهرة .

عمل الفلاح الخاص غير طول يوم عمل العامل في مزرعة مسيرة ذاتيا ، وحرص الفلاح الخاص على رعاية الانتاج غير حرص العامل في القطاع الاشتراكي،هذا فضلا عن تباين خصوبة أراضيهما ، وقد ترتب على ذلك أن كثيرا من مخططات الانتاج التي تقدم بها الفلاحين الخواص ورفض البنك تمويلها بحجة عدم توفرها على أسباب النجاح حققت نتائج ايجابية بالرغم من تمسك الفلاحين بتنفيذها حرفيا (حسب ما صرح لنا به بعض الفلاحين)، ولذا نرى ضرورة تكييف هذه المعايير مع المعطيات الخاصة لهذا القطاع.

- ان المراقبة المستندية الالزامية للنفقات المسددة على سبيل تحقيق القروض تعد اجراءاما لمحاربة ظاهرة الانحراف بالقروض عن الغرض الذي طلبت لأجله، ولكنها في الوقت ذاته تقلل من امكانية الفلاح في اختيار مصادر التموين ومؤسسات الانجازالتابعة للقطاع الخاص الذي يميل الى تفضيل التعامل بالنقود السائلة وبعيدا عن شبح الفواتير . كما أن تأشير المصالح التقنية المؤهلة قانونا على فواتير التموين أو الاشغال المنجزة لصالح الفلاح من طرف المؤسسات الخاصة ، نادرا ما يكون بناء على معاينة ميدانية .

2 - طرق واجراءات تمويل الاستثمار

1.2 - طرق واجراءات تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي يجري تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي بنوعين من المساهمات :

- تمويل بمساهمات موقته FINANCEMENT PAR CONCOURS TEMPORAIRES
- تمويل بمساهمات نهائية " " " DEFINITIFS

1.1.2 - اجراءات التمويل بالمساهمات الموقته

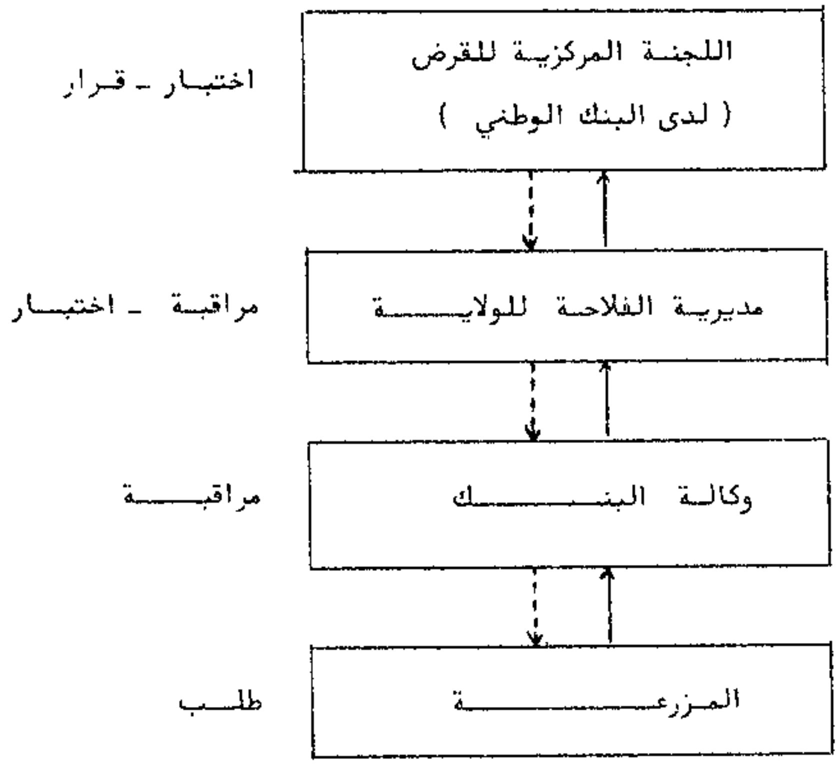
المساهمات الموقته . قروض واجبة السداد CREDITS REMBOURSABLES وقد مر تمويل الاستثمار بهذا النوع من القروض بمرحلتين : تميزت الاولى بمركزية شديدة في توزيع القروض ، بينما تميزت الثانية بالتوجه نحو اللامركزية . وفي كلا الحالتين تقوم وزارة التخطيط (وقبلها كتابة الدولة للتخطيط) مع وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مال للقروض

موزع حسب الولايات وحسب مجالات الاستثمار (عتاد ، ري ، حيوانات ...) يحـــول الى اللجنة المركزيـة للقرض[1] على مستوى البنك الوطني ، حيث تبدأ سلسلة مـــن الاجراءات قبل صدور قرار التمويل والتي تمارس تأثيرها على فعالية سياسة التمويل .

أ - مرحلـة المركزيـة الشديدة : وقد امتدت الى غاية 1973[2] وفيها كان طلـــب التمويل يمر بمراحل ومستويات اداريـة يمكن تصويرها بالشكل التالي :

الشكل (2 - 3)

المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار



(1) يرأسها ممثل البنك الوطني وتتشكل من ممثلي :
- مديريـة الدراسـات والتخطيط ومديريـة المحاسبـة لوزارة الفلاحة
- وزارة التخطيط (نيابة مديريـة التنميـة الريفيـة)
- وزارة المالية (مديريـة الخزينة والقرض والتأمينات)
- البنك المركزي (مديريـة مراقبة القرض)
- الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (بصفـة ملاحظ)

(2) DECRET N° 73/135 DU 9.8 . 1973 , PORTANT DECONCENTRATION DES CREDITS D'EQUIPEMENT ET D'INVESTISSEMENT DE L'ETAT AU PROFT DES WILAYAS

←——— تحويل الطلب ---------← اشعار بالقرض

يتضح من الشكل (2 ـ 3)

- خضوع طلب التمويل لاكثر من اختبار تصفية ومراقبة

- تعدد المستويات الادارية التي يمر بها الطلب مما يؤدي الى اطالة مدة الانتظار التي تنعكس في صورة نقص في التمويل ، لان اشعار المزرعة بالقرض يأتي متأخرا ، مما لا يسمح لها باستعماله كليا أو جزئيا خلال نفس السنة ، فتضطر الى القيام بنفس السلسلة من الاجراءات لنفس الطلب في العام التالي ، لان القروض التي لا تستخدم في عامها تعاد الزاما الى الخزينة العامة .

ب - مرحلة اللامركزية : وقد استهدفت تحسين الفعالية في توزيع واستعمال القروض من خلال التعديلات التي أدخلت على الأجراءات السابقة وأهمها :

- انشاء لجنة للقرض على مستوى الولاية (1) اسندت اليها مهمة دراسة طلبات المزارع واتخاذ قرار منح القروض قبل تحويلها الى اللجنة المركزية للقرض لمراقبتها والتأشير عليها . وتستطيع لجنة القرض للولاية على سبيل الاستثناء أن تطلب من اللجنة المركزية تعديلات في بنية برامج الولاية كأن تقترح الغاء القروض غير المطابقة لاحتياجات المزارع أو زيادة الغلاف المالي المرصود لها .

- وجوب اعداد وصياغة الطلب من طرف مسيري المزارع ، بمساعدة ممثلي: البنك ، التعاونية الفلاحية للمحاسبة والتسيير ، مدير الفلاحة للولاية ، وهذا حتى لا تواجه لجنة القرض للولاية اختلافا في تقدير احتياجات المزارع .

- تخويل المزرعة حق مواصلة استعمال القروض غير المستهلكة في سنة ما ، خلال السنوات التالية وذلك بشكل تلقائي (اجراء دخل حيز التطبيق ابتداء من 1974) .

---

(1) تتكون اللجنة من : ممثل البنك الوطني رئيسا ، ممثل الوالي، المدير المالي للولاية ، ممثل البنك المركزي ، ممثل تعاونيات المحاسبة والتسيير ، ممثل الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (بصفة ملاحظ)

2.1.2 - اجراءات التمويل بالمساهمات النهائية :

المساهمات النهائية قروض لا أمل في استردادها ، وهذا النوع من التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير الفلاحة والتي لاتسمح ميزانيات المزارع بتحملها نظرا لضخامة تكاليفها وتعذر توزيعها ، مثل العمليات الخاصة باشغال الري الكبرى والبحث العلمي واستصلاح الأراضي ... الخ . فتتكفل بها الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة ،ولابد لذلك من القيام بالاجراءات التالية :

- تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدد من العمليات لادراجها في مخطط التنمية ،ترسلها الى وزارة التخطيط التي تقوم بدراسة وانتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية والامكانات المالية كما تعرضها وزارة المالية وتقدمها سنويا في شكل " اعتمادات الدفع" اللازمة لتمويل العمليات المخططة ضمن ميزانية التجهيز .

ويتطلب استعمال هذا النوع من الاعتمادات المالية تدخل ثلاثة أطراف :

- الآذن بالصرف L'ORDONATEUR (غالبا مدير الفلاحة للولاية) واليه تعود صلاحية اعطاء الأذن لانطلاق اشغال المشروع، حيث يقوم بتحرير وثيقة ادارية تبين الشروط التي التزمت بها الادارة والموسسة أو الجهة التي تعهدت بانجاز المشروع ووثيقة محاسبية يذكر فيها طبيعة وهدف ومبلغ العملية ، ترسل الى المراقب المالي للحصول على التأشيرة التي على أساسها فقط يقوم محاسب الخزينة بصرف المبلغ .

- المراقب المالي لوزارة المالية ، ويتمثل دوره في وجود ترخيص بالبرنامج الاستثماري وكفاية اعتمادات الدفع لتغطية تكاليف انجاز البرنامج قبل اعطاء الموافقة بالصرف (التأشيرة)

- محاسب الخزينة ، ويوجد على مستوى الولاية وهو مكلف باستلام وادارة اعتمادات الدفع المحولة اليه من الخزينة العامة للدولة والخاصة بتجهيز الوحدات الموجودة في نطاق الولاية .

3.1.2 - تقييم تمويل الاستثمار في القطاع الاشتراكي

يمكن أن نسجل على اجراءات التمويل بالمساهمات الموقتة فضلا عن خضوع طلب التمويل لاكثر من اختبار تصفية وتعدد المستويات الادارية التي يمربها والتي تودي الى اطالة مدة الانتظار قبل صدور القرار، الملاحظات التالية :

أ - بالنسبة لمرحلة المركزية الشديدة :

- ان تحديد الغلاف المالي كثيرا ما يثير خلافات حادة ، منشأها أن وزارة الفلاحة تسعى دائما الى رفع مبلغ الغلاف حتى تضمن تحقيق أهداف الانتاج المخططة " فيأحسن الظروف " ، بينما ترى وزارة التخطيط أن تحديد الغلاف يجب ان يستند الى نسب تنفيذ القروض في السنوات السابقة . وهكذا يتحدد الغلاف وفقا لقوة المساومة وليس للمتطلبات الحقيقية لتنمية القطاع .

- ان اعداد الطلب الذي هو مبدئيا من صلاحيات المزرعة ، يتم عادة من طرف ممثل الدائرة (1)، الذي حسب درجة المامه باحتياجات المزرعة يأتي الطلب معبرا أم لا .

- ان اختبار الطلب من طرف مديرية الفلاحة للولاية ، يجري دائما في ظل فرضية استحالة تلبية جميع الطلبات ، مما يؤدي الى ادخال تعديلات عليها تتخذ شكل اختزال أو حذف للطلب ، وهذا الاجراء من شأنه أن يتجاهل الاحتياجات الحقيقية للمزرعة ، المعنية ، لأنه لا يقوم على أساس معاينة ميدانية لواقع هذه المزرعة .

- نظرا للعدد الضخم من الطلبات وعدم الاحاطة باحتياجات التجهيز في كل مزرعة فانه من المستبعد أن يكون توزيع القروض من قبل اللجنة المركزية للقرض وليد دراسة فنية واقتصادية معمقة للطلبات .

ب - بالنسبة لمرحلة اللامركزية ، يلاحظ أنه رغم التحسن الذي طرأ على سياسة توزيع القروض فان بعض النقائص ظلت تقلل من فعاليتها ومن ذلك :

---

(1) BEDRANI . S , OP-CIT , P 219

- أن تعدد وتنوع أعضاء اللجنتين بقدر ما هو مؤشر صحة من وجهة النظرالديمقراطية فانه يطرح بعض المشاكل مثل : صعوبة الاجتماع (نظرا للالتزامات الوظيفية للاعضاء) وصعوبة الاجماع ، وما ينجر عنها من تردد في دراسة الطلبات وتأخر في تنفيذ الاجراءات

- الطابع الشكلي في تمثيل المزارع ، حيث ينوب عنها جميعا ممثل واحد يعين من قبل مدير الفلاحة للولاية وليس من قبل أجهزة التسيير في المزارع .

جـ - أما التمويل بالمساهمات النهائية ، فقد بينت التجربة أن كثرة الاجراءات وتعدد أطراف التدخل (الآذن بالصرف ، المراقب المالي ، محاسب الخزينة)، في ظل ادارة تميزت دائما بنقص الفعالية في التنفيذ وضعف التنسيق كان - مع أسباب أخرى - وراء التأخر المزمن في انطلاق وانجاز المشاريع الاستثمارية المسجلة ، مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف الفعلية للانجاز عن الاعتمادات المخصصة للمشروع ، الأمر الذي يجعل من الضروري لاتمام المشروع من اعادة تقييم التكاليف باعداد بطاقة فنية جديدةللمشروع تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة ، ولكن قبول اعادة التقييم لا يتم دائما بسهولة

2.2 - طرق واجراءات تمويل الاستثمار في القطاع الخاص

1.2.2 - قبل نصوص 1978

ظل منح قروض الاستثمار والتجهيز الى غاية هذا التاريخ خاضعا لشروط واجراءات ظهرت في 1966 (1) ، ولم تكن تستجيب لطموحات الفلاحين، فبالاضافة الى الشروط الكلاسيكية في منح القروض والتي ذكرناها في معرض الحديث عن تمويل الاستغلال ، هناك شروط اضافية تقترن بتمويل الاستثمار وتستدعي بعض الملاحظات ، ومن هذه الشروط :

- حيازة ارض فلاحية لا تقل مساحتها عن 50 هكتارا للاستفادة بقروض لشراء الجرارات.

---

(1) CIRCULAIRE N°78 DU 28.10.1966 ,AYANT POUR OBJET : LES PRETS D'EQUIPEMENT AU SECTEUR PRIVE TRADITIONEL ET EVOLUE

- استشارة وموافقة تقني زراعي للاستفادة بقروض لغرس الاشجار المثمرة .

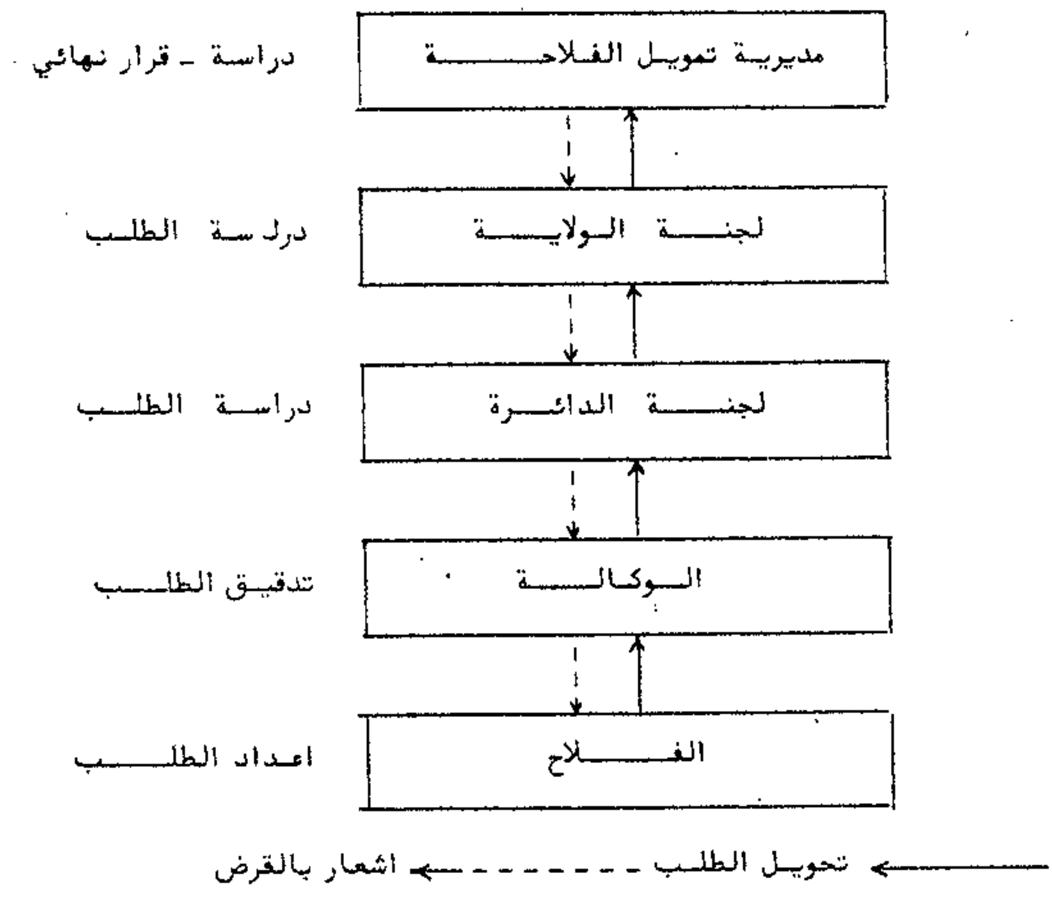
- تقديم كشف بالتكاليف التقديرية مصادق عليه من طرف مصالح الري للاستفادة بقروض لحفروتجهيز الآبار .

- عدم صرف مبلغ القرض (لم يكن يتجاوز 15000 دج في السنة) نقدا، والزام المقترض بتقديم فواتير مشترياته الى البنك الذي يقوم بتحويل مبلغها الى الجهة المعنية

أما المراحل التي يمر بها طلب القرض صعودا وهبوطا قبل صدور قرار التمويل واشعار الفلاح به فيوضحها الشكل (2 ـ 4) :

الشكل (2 ـ 7)

يوضح المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار الخاص



2.2.2 ـ بعد نصوص 1978

على غرار تمويل الاستغلال تم التأكيد بالنسبة لتمويل الاستثمار على ضرورة تبسيط الاجراءات بما يتيح للفلاحين سهولة الوصول الى القرض ، مع التركيز على توجيه الموارد المالية توجيها يزيد من فعالية القروض في رفع كفاءة الاستثمار، وهو ما نلمسه من خلال تدابير المنشور رقم 246 وخصوصا تلك التي تنص على :

ـ ضرورة توجيه القروض ما أمكن نحو الفلاحين الاكثر حرمانا وجعلهم يحضون باهتمام ومرونة خاصتين .

ـ ضرورة دراسة واعداد آجال الاستحقاق ، بحيث تسمح للفلاح بالتسديد دون أي ضرر مع مراعاة عدم الاخلال بتطبيق مبدأ التسديد .

ـ امكانية تأجيل أجل استحقاق القرض في حالة الكوارث .

3.2.2 ـ تقييم تمويل الاستثمار في القطاع الخاص .

أ ـ قبل نصوص 1978 : فضلا عن الملاحظات المتعلقة بالشروط التقليدية المعمول بها في منح الائتمان والتي لم تكن ملائمة لظروف الفلاحين في هذا القطاع كما ذكرنا من قبل يمكن تسجيل الملاحظات التالية على تمويل الاستثمار في هذه الفترة :

ـ عدم دقة الشرط المتعلقة بحيازة ارض فلاحية لا تقل عن 50 هكتارا للاستفادة بقروض لشراء الجرارات ، اذ لم يأخذ بعين الاعتبار نوعية الارض . فحيازة 50 هكتارا في أراض عالية الخصوبة يعتبر حيازة كبيرة ترتفع بصاحبها الى صف كبار الملاك ، بينما حيازة نفس المساحة في أراضٍ حدية أو قليلة الخصوبة قد لا يعتبر حيازة كبيرة نظرا لانخفاض مردودها . وقد أدى هذا الغموض الى فتح ثغرات واسعة لتسرب القروض لصالح كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين الذين هم أكثر حاجة اليها . وهذا في اعتقادنا خلافا لما كانت تستهدفه سياسة الدولة .

ـ سواء تعلق الأمر بالفني الزراعي [1] ، أو بمصالح الري ، فان الرأي الذي يدلي

(1) سبق للباحث أن اضطلع بهذه المهمة .

به كل منهما والذي يعتمده البنك في منح القروض ، لا يبنى على أساس معاينة ميدانية ، بل غالبا ما يصدر من وراء مكتب يوجد في مقرّ الدائرة .

- أن ضآلة مبلغ القرض يجعل الفلاح غير قادر على اقتناء تجهيزات ذات أهمية ، كما أن عدم صرف مبلغ القرض نقدا ، بقدر ما يضيق من احتمال الانحراف بالقروض عن غايتها الأصلية - كما حدث في السنوات الأولى - فانه يحد من اقبال الفلاحين على طلبها نظرا لميلهم الى تفضيل التعامل بالنقود السائلة .

ب - بعد نصوص 1978 : طرأ تحسن ملموس تجسد عمليا في :

- قصر دراسة طلب القرض على المستوى المحلي من قبل مندوب الفلاحة للدائرة ومدير وكالة البنك الذي خولت له صلاحية اتخاذ قرار التمويل ، وقد كان لهذا الاجراء أن قضى على كثير من العراقيل البيروقراطية وقلص الوقت الضائع الذي كان يقضيه الفلاح في التردد على المصالح المختلفة في انتظار اشعاره بقرار قبول أو رفض طلبه .

- تمديد أجل استحقاق القروض في حالة عجز المقترض عن السداد ، الناتج عن اسباب موضوعية خارجة عن نطاق ارادة الفلاح .

- ارتفاع حجم القروض الممنوحة للفلاحين ، حيث فاق ما تلقوه في سنة 1979 وحدها ما منح لهم خلال فترة المخطط الرباعي بكاملها (164 مليون دج مقابل 160 مليون د ج).

3 - آفاق التمويل الزراعي

يعتبر تأسيس " بنك الفلاحة والتنمية الريفية " في النصف الثاني من عام 1982 [1] دليل على ادراك السلطات العمومية لحقيقة اختلاف طبيعة التمويل الزراعي عن تمويل القطاعات الأخرى ، ومن ثم خطوة أولى نحو التكفل بالمشاكل المالية لهذا القطاع الحيوي.

وإذا كان الوقت لا يزال مبكرا للحكم على مدى نجاح الموسسة المصرفية الجديدة في اضفاء الفعالية المنتظرة على سياسة القرض باعتبارها احدى الوسائل الأساسية في دفع وتطوير قطاع الفلاحة ، فانه يمكن القول أن انشاء بنك الفلاحة ومنذ مباشرته مهامه المصرفية قد حمل معه بعض المؤشرات التي تسمح بتوقع تحسن في سياسة تمويل الزراعة ،

(1) جاء تأسيس البنك حسب مسئول في وزارة الفلاحة استجابة لطلب هذه الأخيرة المتكرر منذ السنوات الأولى للاستقلال .

ومن هذه الموشرات نذكر :

1.3 - شمولية مجال تدخله : حيث تنص المادة : 4 من قانونه الأساسي أن البنك مكلف بضمان تمويل :

- هياكل ونشاطات الانتاج الفلاحي
- الهياكل والنشاطات المرتبطة بما يسبق انتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه
- الهياكل والنشاطات الزراعية - الصناعية ذات الارتباط المباشر بقطاع الفلاحة
- هياكل ونشاطات الصناعية التقليدية في الوسط الريفي .

وهكذا لم يعد تمويل الزراعة يشمل مختلف جوانب القطاع الزراعي ومكوناته فحسب ، بل تعدى ذلك ليشمل الهياكل والنشاطات المرتبطة بتطوير عالم الريف ككل. مما يسمح للبنك من خلال مهمته التمويلية أن يلعب دورا فعالا في جمع المعلومات والاحصائيات التي تتعلق بالهياكل المالية والقيود التي تضغط على القطاع الزراعي، وتقديم معطيات تفيد في اعداد وتنفيذ مخطط لتنمية زراعية - ريفية متكاملة . اذ من غير المعقول أن يتصور امكان حدوث تنمية زراعية ناجحة بمعزل عن التنمية الريفية التي بينت الدراسات(1) أنها هي الضمانة الحقيقية لايقاف تيار الهجرة ومقاومة التخلي عن العمل في الزراعة .

2.3 - لامركزية تنظيم وعمل هياكله : في اطار اللامركزية وبغية تقريب مصالح البنك من مختلف المستفيدين ورفع فعالية الخدمات المصرفية ، كما تنص على ذلك المادة الرابعة المذكورة أعلاه ، عمل بنك الفلاحة منذ تأسيسه على فتح اكثر من 200 وكالة و 30 فرعا موزعين عبر التراب الوطني حسب تركيز عدد الفلاحين ، ومنح للوكالات كامل السلطة في اتخاذ القرار المتعلق بتمويل الاستغلال (منح القروض القصيرة الأجل) دون الرجوع الى الادارة لمركزية ، كما تم فيما يخص تمويل الاستثمار تصنيف الوكالات والفروع الى ثلاثة أصناف : أ ، ب ، جـ . حسب رقم الاعمال وحسب السلطة المخولة لها . حيث خول للوكالة

---

(1) نذكر من هذه الدراسات : الهجرة الريفية في الجزائر ، لابن أشنهو. مرجع سابق

صلاحية اتخاذ قرار التمويل للقروض في حدود 220 ألف دج وللفرع صلاحية اتخاذ القرار للقروض في حدود 400 ألف دج أماما زاد عن الحد الأخير فهو من صلاحيات الادارة المركزية ويجري التفكير الآن في انشاء " مديرية جهوية " للبنك تخول لها صلاحية اتخاذ قرار التمويل للقروض في حدود 700 ـ 750 ألف د ج .

وقد حددت مدة اشعار المستفيد بقرار القرض ب 15 يوما من تاريخ تقديم الطلب بالنسبة للقروض التي يتخذ قرارها على مستوى كل من الوكالة والفرع ، وبشهرين كحد أقصى بالنسبة للقروض التي يتخذ قرارها على مستوى الادارة المركزية [1].

3.3 ـ توجيه الانتاج : ان البنك باعتباره أداة لتنفيذ السياسة الزراعية للدولة باشر ابتداء من أول اكتوبر 1986 وبقرار من وزارة المالية صادر في 1986.9.22 سياسة جديدة للقرض ، حيث لم تعد الفائدة التي يتقاضاها مصدرا لتغطية نفقات تسيير القروض وتحقيق الارباح فحسب ، بل قبل كل شيء أداة لتوجيه النشاط الزراعي وفق المخطط الوطني. وهكذا حسن معدل الفائدة على القروض الموجهة لتمويل الاستغلال الذي كان لغاية هذا التاريخ 4٪[2]، فأصبح يتراوح بين 4ر5٪ و 6٪ وذلك حسب طبيعة النشاط أو الانتاج SELAN LA NATURE DE SPECULATION . وفي الوقت الراهن يخص الحد الأدنى لمعدل الفائدة (4ر5٪) القروض الموجهة لتمويل انتاج الحبوب ، بينما يخص الحد الأقصى(6٪) القروض الموجهة لتمويل انتاج الدواجن .

4.3 ـ دعم وتوجيه ومراقبة الاستثمار : مساهمة منه في دعم الاستثمار ورفع الطاقة الانتاجية للزراعة ، قام البنك برفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دج في السابق الى 250 ألف دج ، وربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال وطبيعة المشروع المراد تمويله ، حيث أصبحت مساهمته تصل الى 90٪ و 70٪ و 50٪ للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها الى 100 ألف دج و 500 ألف دج وأكثر من 500 ألف دج على الترتيب .

---

(1) BADR : NOTE SERVICE N° 83/01 DU 19.1.83 ET N° 83/5 DU 11.5.83

(2) حسب نائب مدير تمويل القطاع الخاص، فان 4٪ هو أدنى معدل فائدة يسمح بتغطية نفقات تسيير هذا النوع من القروض .

أما المشاريع المفضلة فتصل مساهمة البنك في تمويلها الى 70% من تكاليفها بالنسبة للانشاءات الثابتة (المباني) و100% بالنسبة للتجهيزات. مع سنتين اعفاء DIFFERE (1)

ويلاحظ في هذا المجال أن التعليمات المعطاة في الوقت الراهن لكل من البنك ولجان فحص طلبات القروض على مستوى الدوائر ، تقضي باعطاء الافضلية للقروض الخاصة بتمويل مشروعات: تربية الدواجن ، تربية المواشي ، واستصلاح الأراضي . وقد تجاوز البنك كذلك القاعدة التقليدية في الائتمان المصرفي التي تحدد معدل الفائدة حسب مدة القرض ، الى ربطه - زيادة عن المدة - بنوع المشروع (عادي أو مفضل) وطبيعة القرض (مخطط أو غير مخطط).

وفضلا عن كون البنك لا يمول كقاعدة عامة الآ المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الوطني فان تحرير DEBLOCAGE القروض لايتم الآ بعد التأكد من انطلاق أشغال انجاز المشروع (تجنبا للانحراف بالقروض عن وجهتها الأصلية) واقترابها من استنفاد الحد الأدنى لمساهمة المستفيد في التكاليف التقديرية للمشروع ، وذلك بناء على وثائق اثباتية (فواتير) مع تحقيقات ميدانية يقوم بها أعوان وكالة البنك بمعدل مرة كل ستة أشهر على الأقل (2). وكل انحراف بالقروض يستتبعه تجميد التمويل ووجوب الأداء الفوري للأموال المستعملة .

5.3 - مرونة وتنوع مصادر التمويل : بالنسبة للقروض الموجهة لتمويل الاستغلال لم يطلب البنك حتى الآن أي ضمان ، كما ان قصر مدة هذا النوع من القروض (18 شهرا على الأكثر) جعلت البنك يعتمد في تمويلها على ودائع زبائنه التي تعتبر ملائمة سواء من حيث حجمها أو مدتها ، كما لم يواجه الى حد الآن أي صعوبة في استردادها .

أما لتمويل الاستثمار فان البنك يطلب ثلاثة أنواع من الضمان:

- رهن التجهيزات موضوع القرض : فمنذ استلام التجهيزات بشكل نهائي تصبح تلقائيا موضوع رهن لفائدة البنك .

---

(1) منشور وزاري مشترك رقم 925 مؤرخ في 9.8. 1982 .

(2) حسب مسئولين في البنك هذا الجانب مازال ضعيفا بسبب بعد المشاريع أو وجودها في مناطق جبلية تنعدم بها المواصلات ...الخ .

- التأمين على الحياة والعجز : اذ يجب على المستفيد بالقرض للتصرف فيه أن يسجل تأمينا على النمط المذكور لصالح البنك ، بمبلغ يساوي على الأقل مبلغ القرض.

- التأمين على اضرار المباني : حيث يجب على المستفيد بالقرض أن يوقع بوليسة تأمين لفائدة البنك يضعها لدى شباكه في حدود شهر من تاريخ انجاز المباني موضوع القرض ، على ألا يقل رأس المال المؤمن عليه عن القرض الممنوح (1)

والملاحظ في هذه الضمانات أنها تالية وليست سابقة لقرار التمويل ، مما لا يؤثر سلبا على انطلاق انجاز المشاريع .

وقد ظل البنك يعتمد في تمويل القروض المتوسطة والطويلة الأجل على موارد الخزينة العامة للدولة ، لأن طبيعة الودائع التي كان يتسلمها (لا تتجاوز مدتها 36 شهر) لم تكن تسمح بتمويل هذا النوع من القروض ، ولكن ابتداء من شهر فيفري 1985 قام البنك بمبادرة تمثلت في طرح سندات للاكتتاب العام لمدة 5 سنوات والتي سمحت له في نفس الوقت بالشروع في منح قروض متوسطة الاجل (2 - 5 سنوات) لتمويل مشاريع غير مخططة، وهي موجهة أساسا لشراء العتاد . ويعتبر هذا الاجراء - حسب البنك - انفتاح على الواقع ذلك أن التجربة بينت أن بعض الفلاحين استطاعوا بطرقهم الخاصة الحصول على انواع من العتاد(خصوصا الجرارات والمضخات) لم تكن مبرمجة في المخطط الوطني .

---

(1) هذه الاجراءات الضمانية استوحاها البنك من المنشور 925 المذكور أعلاه ، الذي ينص تحت عنوان ضمانات :" اذا كان المقترض يحافظ على تسديد التزاماته بانتظام في مواعيد الاستحقاق المقررة ، فان البنك في غنى عن الضمانات المألوفة في العمليات المصرفية ، ويمكنه في هذا السبيل أن يطالب المقترض بتأمين انشاءاته الانتاجية لدي الشركة الجزائرية للتأمين ".

المبحث الثالث

توزيع الوسائل المالية والاختلال المزمن

لقد أجمع كثير من الباحثين في مشكلة التنمية الاقتصادية على أن وفرة الموارد المالية تعتبر من أهم مقوماتها ، وذهبوا الى أنه اذا توافر رأس المال أمكن تهيئة باقي المقومات اللازمة لانطلاق عملية التنمية . لان هذه الأخيرة انما تتمثل في رفع الانتاج وزيادة الدخل الوطني مما يستلزم بالضرورة زيادة الاستثمار ورفع معدل التكوين الرأسمالي ، الأمر الذي يحتاج أولا وقبل كل شئ الى تمويل(1).

واذا كنا لانشك في أهمية الموارد المالية لتنفيذ الخطط الانمائية ، فان نجاح التنمية يبقى في اعتقادنا مرهون اكثر بحسن توزيع واستعمال الموارد الاقتصادية والمالية سواء فيما بين القطاعات أو داخل كل قطاع ، بما يكفل الانسجام والتوازن في هيكل الاقتصاد الوطني على المدى البعيد . وتحقيق الاهداف التي يقررها المجتمع .

ومن هذا المنظور نحاول في هذا المبحث تحليل توزيع الموارد المالية وأثره المحتمل على تطور القطاع الفلاحي ، وذلك على مرحلتين :

- توزيع واستخدام الوسائل المالية فيما بين القطاعات
- " " " داخل القطاع الفلاحي

1 - توزيع واستخدام الوسائل المالية فيما بين القطاعات

نميز هنا بين نوعين من التوزيع : التوزيع الاولي، التوزيع المعدّل

1.1 - التوزيع الأولي للوسائل المالية : ونقصد به تخصيص الاعتمادات المالية كما يظهر في بداية فترة المخطط، وبالرجوع الى مخططات التنمية التي انجزت خلال الفترة محل الدراسة نجد أن نصيب الفلاحة من الاعتمادات المالية المرصودة لكل مخطط مقارنة بالصناعة كان ضئيلا على طول فترات التخطيط كما يظهر من الجدول التالي :

---

(1) د. مبارك حجير ، مرجع سابق ، ص 15 .

الجدول (2 ـ 5)

تطور نصيب الفلاحة من الاعتمادات المقررة في : مخططات التنمية

الوحدة : مليار دج

المخطط / القطاع	الرباعي الأول		الرباعي الثاني		الخمــاسي	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
الفلاحـــة	4	14,4	12	10,9	24	6
الصناعــة	12,4	44,7	48	43,6	154,2	38,5
مجموع الاقتصاد	27,7		110,2		400,6	

المصدر : ح.ج.ت.و/ تقييم مخططات التنمية، 1983، ص : 92

وبالرغم من أن حجم الاعتمادات الفلاحية قد تضاعف ست مرات بالقيمة المطلقة فيما بين المخطط الرباعي الأول والمخطط الخماسي فان توزيع الاعتمادات المالية على هذا النحو لم يكن في الحقيقة في صالح الفلاحة ذلك أن حصتها النسبية قد انخفضت من 14,4٪ الى حوالي 6٪ . ولو اقتصر انخفاض نصيب الاعتمادات المالية المخصصة للفلاحة على فترة المخططين الرباعيين لكان يمكن الى حد ما قبول ذلك لأنه ينسجم مع نموذج التنمية الذي اعتمد في هذه الفترة والذي أعطى أولوية مطلقة لقطاع الصناعة كما رأينا ذلك في الفصل الأول . ولكن استمرار هبوط الحصة النسبية للفلاحة في المخطط الخماسي الذي وصف بأنه تصحيح للاختلالات التي افرزها تطبيق المخططات السابقة باتجاه استدراك العجز المسجل في القطاعات التي اعتبرت متأخرة كالفلاحة، يثير التساءل حول مدى تطابق القرارات الاقتصادية مع التصريحات السياسية .

2.1 ـ التوزيع المعدل للوسائل المالية : كثيرا ما يحدث أن تظهر معطيات جديدة خلال فترة تنفيذ المخطط تؤدي الى اعادة تقييم تكاليف المشاريع المسجلة قبلا في المخطط كما يحدث عندما يتضح أن التقديرات الاولية للتكاليف كانت دون التكاليف

الفعلية سواء بسبب سوء التقدير أو بسبب ارتفاع الاسعار . أو الى ادراج مشاريع جديدة استجابة لحدوث وفرة مالية لم تكن متوقعه كما حدث عام 1974 على اثر ارتفاع اسعار البترول .

هذه التعديلات التي تعكسها سنويا ميزانية الدولة تجعل حجم وبنية النفقات الاستثمارية في نهاية فترة المخطط لا تساوي بالضرورة حجم وبنية الاعتمادات المالية المقررة في بداية الفترة ، وهو أمر طبيعي يتماشى مع مبدأ مرونة الخطة ، ولكن قد يجرى التعديل في بنية الاستثمارات المقررة على نحو يؤدي الى احداث اختلال فيها أو تعميق اختلالات أصلية بها ، وهذا ما حدث فعلا في حق القطاع الفلاحي كما يظهر في الجدول (2 - 6) .

الجدول (2 - 6)

تطور نصيب الفلاحة من الاعتمادات الاستثمارية

الفترة	النهائية			الموقتة			المجموع		
	مجموع الاعتمادات	اعتمادات الفلاحة	%	مجموع الاعتمادات	اعتمادات الفلاحة	%	مجموع الاعتمادات	اعتمادات الفلاحة	%
الرباعي الأول	12,9	1,5	11,6	21,4	2,6	12,1	34,3	4,1	12
الرباعي الثاني	35,8	3	8,4	70,6	5	7,1	106,4	8	7,5
1979/78	30,6	1,9	6,2	90,3	4,6	5,1	120,9	6,5	5,4
الخماسي	191,6	5,5	2,9	280,9	13,2	4,7	472,5	18,7	4

المصدر : قوانين المالية للسنوات المعنية (الأرقام مقربة)

فبينما انتقل الرقم القياسي للمتوسط السنوي لحجم الاعتمادات الكلية من 100 خلال المخطط الرباعي الأول الى 1102 خلال المخطط الخماسي ، فان الرقم القياسي للمتوسط السنوي لحجم الاعتمادات الفلاحية انتقل من 100 الى 365، وهذا يعني ان التعديل في توزيع

الاعتمادات المالية كان يتم دائما لصالح القطاعات الأخرى وبدرجة أقل لصالح الفلاحة وبالتالي يؤدي الى توسيع الفجوة الابتدائية الموجودة بين قطاع الفلاحة وباقـــي قطاعات الاقتصاد الوطني .

وفضلا عن ذلك فان النصيب الضئيل والمتناقص لنفقات الاستثمار في الفلاحة يؤكـد بوضوح التباين الموجود بين ضخامة المهام المنوطة بقطاع الفلاحة - التي تعرفنا عليها في الفصل الأول - والوسائل المالية المحدودة المخصصة له ، وبالتالي يفسر ولو جزئيـــا ضعف معدلات انجاز الاهداف به .

وتتأكد ضآلة الامكانات الممنوحة للفلاحة أكثر فأكثر كلما انتقلنا من مستوى التخطيط الى مستوى التنفيذ حيث نجد أن الاستثمارات المحققة في قطاع الفلاحـــة لا تشكل الا حصصا ضئيلة من مجموع الاستثمارات المحققة كما يبدو ذلك جليا من خـــلال هذا الجدول .

جدول (2 - 7)

تطور نصيب الفلاحة من الاستثمارات المحققة

مليار دج

الفترات	الرباعي الأول		الرباعي الثاني		الخماسي	
الاستثمارات	ممنوحة	محققة	ممنوحة	محققة	ممنوحة	محققة
استثمارات كلية	68,6	36,3	313,7	121,2	458,2	344,8
استثمارات فلاحية	5,6	2,9	16,7	5,8	20,8	13,8
% للاستثمارات الفلاحية	8,2	8	5,3	4,8	4,5	4

المصدر :

- الارقام الخاصة بالمخططين الرباعيين: NAdir .M.T: L'AGRICULTURE DANS LA PLANIFICATION EN ALGERIE DE 1967 A 1977 . O.P.U.ALGER 1982,P 287

- الارقام الخاصة بالمخطط الخماسي: MPAT : RAPPORT SUR L'EXECUTION DU P.Q80/84 P 39

وإذا كانت معطيات الجدول تدعم الحجة التي ما فتئت الجهات الرسمية تقدمها لتبرير ضآلة الاعتمادات المخصصة للفلاحة ، والقائلة بأن طاقتها الاستيعابيةللاستثمارات ضعيفة ، فان الاستمرار في العمل بسياسة : تخصيص اعتمادات قليلة لان طاقة الاستيعاب ضعيفة يودي الى تكريس حالة الضعف ، في حين أن المنطق السليم كان يقتضي البحث عن الاسباب التي جعلت القطاع الفلاحي لا يحقق الآ جزء ضئيلا من الاستثمارات المخصصة له . وفي هذا المجال فاننا نعتقد - بعد استبعاد احتمال أن يكون قطاع الفلاحة قد بلغ درجة التشبع من التجهيزات - أن ضعف نسب تحقيق الاستثمارات يعود الى أسباب عديدة أهمها :

- الطابع المركزي لتوزيع الاعتمادات على مجالات الاستثمار، الذي لايستطيع أن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية لكل مزرعة .
- غياب برنامج متعدد السنوات للاستثمارات .
- اقصاء القطاع الخاص لسنوات من الاستفادة بقروض الاستثمار ، بالرغم من حاجته الماسة اليها وارتفاع طاقته الاستيعابية للاستثمارات .

هذا بالاضافة الى الاسباب العامة التي مست جل القطاعات والتي كان مفعولها أشد تأثيرا على قطاع الفلاحة ، والمتمثلة في نقص مؤسسات الانجاز وصعوبة التموين بعوامل الانتاج ، وميل سياسة التنمية المنتهجة الى" تفضيل القطاعات التي تتميز بسهولة التوصل الى الطاقات الخارجية واختيار الاستعمالات التكنولوجية البالغة التطور".(1)

2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية داخل القطاع الفلاحي

1.2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال

مرّ توزيع واستخدام القروض المخصصة لتمويل الاستغلال في كلا القطاعين الاشتراكي والخاص بفترتين ، كان لكل منهما مميزات خاصة . غطت الفترة الأولى سنوات المخططين الرباعي الاول والثاني والسنوات خارج المخطط(1978 ، 1979) وغطت الفترة الثانية سنوات المخطط الخماسي الأول .

(1) و . ت . ت .ع : مشروع المخطط الخماسي 1980 - 1984 ، ص 8

1.1.2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال في القطاع الاشتراكي:

أ - في الفترة 1970 - 1979 : تعتبر قروض الاستغلال من حيث المبدأ مصدر تمويل تكميلي للموارد الخاصة ، ومن ثم فان مبلغ القرض يتحدد كفرق بين نفقات الاستغلال المتوقعة للموسم والايرادات التي تنتظر المزرعة أو التعاونية تحقيقها خلال نفس الموسم . وقد قدرت القروض التي قدمها البنك الوطني خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني لكل من مزارع قطاع التسيير الذاتي وتعاونيات قطاع الثورة الزراعية كما في الجدول (2 - 8) التالي :

الجدول (2 - 8)

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي

خلال الفترة 70 - 1977

(مليون د ج)

	قطاع التسيير الذاتي			قطاع الثورة الزراعية		
	النفقات	القروض	%	النفقات	القروض	%
1970	1.184,3	926	78	-	-	-
1971	1.292,0	880	68	-	-	-
1972	1.508,0	962	64	-	-	-
1973	1.577,1	1.005	64	63,9	32,6	51
مج مخ 1	5.561,4	3.773	68	63,9	32,6	51
1974	1.680,6	988	59	174,4	117,4	67
1975	1.600,9	1.076	67	267,4	215,8	81
1976	1.756,3	907	52	341,1	306,0	90
1977	1863,8	1.152	62	349,9	214,0	61
مج مخ 2	6.901,6	4.123	60	1.132,8	853,2	75

المصدر : MARA /DGFA : RAPPORT DU SEMINAIRE SUR LA GESTION DE EXPLOITATIONS AGRICOLES , 9-12. 11. 1981 . P. 66

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول أن :

- وحدات الانتاج في كلا القطاعين لم تكن تستطيع اكمال دورة الانتاج الآ باللجوء الى الاقتراض لتغطية نفقات التسيير، وهكذا تحول القرض عندها من مصدر تمويل تكميلي الى مصدر تمويل أساسي ، حيث كانت نسبة مساهمته في تغطية نفقات مجموع القطاعين 68٪ 62٪ خلال المخططين الأول والثاني على الترتيب .

- القطاع الاشتراكي ظل عاجزا عن افراز الموارد المالية اللازمة لتمويله الذاتي وذلك في اعتقادنا يرجع الى ضعف نمو الانتاج ونظامي الاسعار والتسويق اللذان مكنا أجهزة الخدمات في المنبع والمصب من الاستحواذ على جزء من القيمة المنتجة من جهة وارتفاع تكاليف الاستغلال من جهة أخرى ، حيث يبرز تحليل هيكل التكاليف أن بند اليد العاملة وحده كان يمثل 62٪ من مجموع النفقات[1]، وهذا يفسر بقلة الرشادة في استخدام اليد العاملة من جهة وبالزيادة المتتالية في الحد الأدنى للأجر الفلاحي المضمون من جهة أخرى .

ب - في الفترة 1980 - 1984 : تطبيقا لتوصيات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة ، عرف القطاع الاشتراكي في هذه الفترة تحولين هامين كان لهما تأثير على توزيع واستعمال القروض ، تمثل الأول في اعادة هيكلة ودمج المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية في قطاع واحد هو : DOMAINE AGRICOLE SOCIALISTE

أما التحول الثاني فمس جانب التمويل ، حيث لم يعد مبلغ القرض يتحدد في بداية الموسم الفلاحي كفرق بين النفقات المتوقعة والموارد الخاصة للمزرعة ، نظرا لما يتطلبه اعداد واقرار مخطط التمويل من وقت قد يؤخر انطلاق حملة الحرث ، فضلا عن العجز المالي المزمن لمعظم المزارع ، ولذا فقد تقرر أن تقوم كل مزرعة منذ انطلاق اشغال الموسم الفلاحي بها بتسديد جميع نفقاتها بالسحب من حساب استغلال يفتح لها لدى الوكالة القريبة منها، على أن يشكل مجموع المبالغ المسحوبة في نهاية الموسم قرضا. ولذا فانه يمكن الوصول الى معرفة قدرة القطاع على التمويل الذاتي للاستغلال بمقارنة حجم القروض (المبالغ المسحوبة) خلال الموسم بحجم الايرادات لنفس الموسم ، والتي يصورها الجدول (2 - 9)

---

(1) المرجع : مصدر الجدول (2 - 8) ، ص 67 .

الجدول (2 - 9)

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي

خلال الفترة 1980 - 1984

(مليون دج)

	1980/79	1981/80	1982/81	1983/82	1984/83	1985/84
القروض	4772	5439	6610	6821	6416	8725
الايرادات	3722	3514	3682	4583	4427	6988
التمويل الذاتي(%)	78	65	56	67	69	80

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

بغض النظر عن العجز المالي المزمن الذي أصبح يشكل سمة أساسية تميز القطاع الاشتراكي الفلاحي في مجموعه ، فانه من الواضح اذا قارنا بين الفترتين (1970 - 1979 و 1980 - 1984) أن ظروف القطاع قد تحسنت خلال فترة المخططة الخماسي وهذا ما يترجمه ارتفاع قدرته على التمويل الذاتي من 32% و38% خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني على الترتيب الى 69% المخطط الخماسي .

2.1.2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستغلال في القطاع الخاص .

أ - في الفترة 1970 - 1979 : نظرا لغياب تقاليد امساك السجلات المحاسبية لدى القطاع الخاص وضيق مجال تعامله المصرفي ، فانه يستحيل تقدير نفقاته وبالتالي معرفة مدى مساهمة القروض المصرفية في تغطيتها . أما القروض التي استفاد منها خلال فتروة المخططين الرباعيين فقد شهدت تراجعا مستمرا الى أن اختفت عام 1976 كما يظهر من الجدول (2 - 10) التالي .

الجدول (2 _ 10)

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص

خلال الفترة : 1970 _ 1979

(مليون د ج ، ألف شخص)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1979 / 78
مبلغ القروض	60,7	30	58,1	44,6	2,2	2,8	190,6
عدد المستفيدين*	60	44	85	66	-	-	58,8

المصدر: _ السنوات (70 _ 75) نفس مصدر الجدول (2 _ 8). ص 67

_ السنوات (79/78) O.N.S:STATISTIQUES ,OP-CIT,P 60

* السنوات (70_73) حسب تقديرات : BEDRANI :OP -CIT , P 216

مقارنة بالقطاع الاشتراكي فان نصيب القطاع الخاص من القروض كان ضئيلا جدا، اذ لم يتجاوز مجموع ما حصل عليه خلال المخطط الرباعي الأول نسبة 5٪ من نصيب القطاع الاشتراكي ، رغم أنه ظل الى غاية 1973 يستحوذ على حوالي 69٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وأكثر من 90٪ من الثروة الحيوانية .(1)

واذا استبعدنا احتمال كون القطاع الخاص له امكانات مالية كبيرة تسمح له بالاعتماد على التمويل الذاتي (خصوصا في شقه التقليدي)، فان ضآلة حجم القروض التي استفاد بها يرجع الى :

_ تعقد شروط واجراءات الوصول الى القرض _ كما رأيناها سابقا _ التي كانت تقصي منذ البداية القسم الاعظم من الفلاحين من الاستفادة بالقروض .

_ كون هذا النوع من القروض يقدم عادة عينا في شكل بذور وأسمدة ...الخ أو في شكل خدمات حرث وحصاد بواسطة عتاد الشركة الفلاحية للاحتياط ، الأمر الذي يجعل الاستفادة بالقروض مرهونة بمدى توفر هذه العناصر لدى أجهزة التموين والخدمات.

(1) RECENSSEMENT GENERALE DE L'AGRECULTURE PRIVE 1973

- تحفظ الفلاحين وترددهم بعد الشروع في تطبيق اجراءات الثورة الزراعية .

- التوجه الكامل لاهتمام الدولة نحو قطاع الثورة الزراعية الناشئ وتعمدها حجب القروض على الفلاحين الخواص في محاولة لاستدراجهم للاندماج في تعاونيات الثورة الزراعية .

ب - **في الفترة 1980 - 1984** : يمكن القول أن سياسة التمويل الزراعي في هذه الفترة قد أولت القطاع الخاص الاهتمام الذي طالما افتقده ، وأن الاجراءات المتخذة في هذا المجال ابتداء من 1978 قد أعطت بعض النتائج المشجعة على مستوى تطور حجم القروض التي استفاد بها كما يظهر من الجدول (2 - 11)

الجدول (2 - 11)

تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص

خلال الفترة 80 - 1984

(مليون د ج، شخص)

	1980/79	1981/80	1982/81	1983/82	1984/83	1985/84
مبلغ القروض	131	141	138	172	259	473
عدد المستفدين	15327	12322	10025	9213	12970	36356

المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وهكذا فان الرقم القياسي لمتوسط حجم القروض السنوي انتقل من 100 خلال المخطط الرباعي الأول الى 453 خلال المخطط الخماسي ، كما ارتفع المتوسط السنوي لمبلغ القرض لكل مستفيد من حوالي 758 دج الى حوالي 13708 دج . ولكن رغم هذا التطور المسجل على مستوى الكتلة المالية الموزعة ، فان عدد المستفيدين يبقى ضعيفا سواء قارناه بعدد الفلاحين في هذا القطاع (700 ألف فلاح) أو بالهدف الذي حدده بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثل في الوصول الى التعامل مع 100 ألف فلاح في نهاية المخطط

الخماسي . ونعتقد أن ذلك يعود الى سببين رئيسيين : أولهما الجفاف الذي استمر لثلاث سنوات متتالية مما جعل الفلاحين يحجمون عن التوسع في نشاطاتهم الزراعية ويبيعون جزءا من مواشيهم (يؤكد ذلك ارتفاع معدل الذبح في سنتي 1982 كما سنرى في الفصل الرابع) خشية استمرار الجفاف وارتفاع خسائرهم . أما السبب الثاني فيكمن في عدم استقرار شروط واجراءات منح الائتمان وترقب ظهور المؤسسة المتخصصة في تمويل الفلاحة ، التي أكدت عليها اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة (ماي 1980)، مما ترتب عنه تردد الفلاحين في الاقبال على طلب القروض ، ولعل في ارتفاع عدد المستفيدين الى 58862 فلاحا خلال الموسم 1979/78 على اثر الاعلان عن الاجراءات الجديدة الرامية الى تسهيل الوصول الى القرض ثم انخفاضه الى 15327 في الموسم التالي 79/ 1980 دليل على ذلك . فالقضية اذن تتعلق باهتزاز ثقة الفلاحين في مؤسستهم المالية ، وهي الثقة التي يحاول البنك الفلاحي منذ تأسيسه العمل على توطيدها كما صرح لنا بذلك نائب مدير تمويل القطاع الخاص .

2.2 - توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار

يكتسي هذا النوع من الوسائل المالية أهمية خاصة نظرا للدور الذي تلعبه في تطوير القطاع الزراعي ومضاعفة وسائله الانتاجية الضرورية لمضاعفة اسهاماته الانتاجية في تموين السكان بما يحتاجونه من الغذاء . وبالرغم من النزعة المائلة الى انخفاض الحصة النسبية للاستثمارات الفلاحية ، فان البقايا الواجب انجازها LES RESTES A REALISER المسجلة في نهاية 1978 كانت تفوق 6ر5 مليارات من الدنانير وهي تمثل ما يقرب من ثلاث سنوات من الانجاز على أساس وتيرة الانجاز لعام 1978 ، ولم يؤد تنفيذ المخطط الخماسي الى انقلاب هام في هذا المجال بالرغم من أن نسبة الانجاز على المستوى المالي تميزت بتزايد طيلة السنوات 1980 - 1983 (45 ، 52 ، 54، 76٪).[1] حيث شكلت البقايا الواجب انجازها في نهاية 1983 ما يعادل 5 مليارات من الدنانير وهي تمثل ما يزيد عن سنتين من الانجاز على أساس متوسط الانجاز للسنوات

---

(1) BNEDER : 1ERE EVALUATION DU P.Q 80/84 , RAPPORT , P 56

الأربع المنصرمة . يضاف الى ذلك أن الاستثمارات المحققة رغم ضآلتها لم تستفد بهـــا دائما المزارع والتعاونيات الانتاجية ، بل أن القسط الاكبر منها كان يذهب لصالــح هياكل المحيط الزراعي ، كما يتضح من خلال المقارنة بين حجم القروض المحققة في القطاع الفلاحي ككل وتلك المحققة في مزارع وتعاونيات الانتاج للقطاعين الاشتراكي والخـــاص (انظر الجداول: (2 ـ 7) ، (2 ـ 12) ، (2 ـ 13)) .

1.2.2 ـ توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار في القطاع الاشتراكي:

بينما عرف حجم القروض الاستثمارية الممنوحة لمزارع وتعانيات الانتاج نمـــوا مطردا على طول فترات التخطيط، وهو ما يتماشى مع السياسة الزراعية المعلنة والرامية الى تحديث القطاع الزراعي بما يكفل له رفع الانتاج وتحسين الانتاجية ، فان تحقيـــق الاستثمارات ظل دائما دون المستوى المرغوب ، لاسيما خلال فترة المخططين الرباعيـــين التي تميزت بـ :

- الافـراج DEBLOCAGE المتأخر عن القروض الموزعة بسبب تعدد وثقل الاجراءات الادارية والتقنية .

- التفاوت بين الاهداف السنوية المحددة والوسائل المالية المرصودة لانجاز برنامج الاستيراد ، خاصة بالنسبة لشراء العتاد والتجهيزات وما شية التوالـد .

- نقص تعبئة قدرات الانجاز الداخلية والخارجية للقطاع الفلاحي الذي وجد نفسه في منافسة غير متكافئة مع القطاعات الأخرى على وسائل الانجاز .

أما خلال فترة المخطط الخماسي فقد أدت المرونة التي أدخلت على سياسة التمويـــل والتي اقترنت بوفرة نسبية في وسائل الانجاز المحلية الى تحسن ملحوظ في معـــدل تحقيق الاستثمارات كما يتضح من الجدول (2 ـ 12)

الجـدول (2 ـ 12)

تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة في القطاع الاشتراكي

خلال الفترة 1970 ـ 1984

(مليون د.ج)

المخطط / القروض	الرباعـي الأول	الرباعي الثاني	الخمـاسـي
أ ـ ممنوحـــة	1770,7	4394,4	4833
ب ـ منفـــذة	990	2223,8	3479
100 × ب/أ	56	51	72

المصدر : ـ الارقام الخاصة بالمخططين الرباعيين 69,70 MARA/DGFA:OP-CIT P

ـ الارقام الخاصة بالمخطط الخماسي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2.2.2 ـ توزيع واستخدام الوسائل المالية الموجهة للاستثمار في القطاع الخاص :

لقد تميزت سياسة الدولة تجاه القطاع الخاص بتردد تجلى في تذبذب حجم القـــروض الممنوحـة له من فترة الى أخرى ، حيث انخفضـت أثناء فترة المخطط الرباعي الثاني الـــى نحو ربع ما كانت عليه في فترة الرباعي الأول ، قبل أن تتضاعف أثناء فترة المخطط الخماسي بنحو 4 مرات ، رغم ضعف مستوى التجهيز في هذا القطاع الذي يتطلب استثمارات هامـــة لتطويره ، يتعذر على الفلاحين تحقيقهـا اعتمادا على امكانياتهم الذاتية . مما يستوجـــب مساعدة الدولة لهم ، خصوصا وأن أهميـة هذا القطاع في الزراعة الجزائرية لم يعد يرقـــى اليها الشك ، كما أنه يتمتـع بقدرة فائقة علىتحقيق الاستثمارات ، اذ باستثناء فترةالمخطط الرباعي الثاني ـ التي اتسمت بتردد الفلاحين بعد مرحلة تحديد الملكيـات العقارية فـــي اطار الثورة الزراعيـة ، وانصراف اهتمام الدولة الكلي نحو تعاونيات الثورة الزراعيـــة ـ لم تنخفض نسبـة تحقيق الاستثمارات لديه عن 80٪ كما يتضح من الجدول (2 ـ 13)

الجدول (2 ـ 13)

تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة فيالقطاع الخاص

خلال الفترة 1970 ـ 1984

10^6 دج

القروض / المخطط	الرباعي الأول	الرباعيالثاني	الخماسي
أ ـ ممنوحة	260	160	965
ب ـ منفذة	208,5	54,6	783
ب/أ × 100	80	34	81

المصدر : ـ الارقام الخاصة بالمخططين الرباعيين: BEDRANI.S: OP- CIT , P 218
ـ " " بالمخطط الخماسي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ان خلاصة الارقام بالنسبة لمجموع القطاعين تسمح بالتأكيد أن نسب استعمال القروض الممنوحة كانت ضعيفة ، لأن الأمر في اعتقادنا يتعلق بمنح المزارع وتعاونيات الانتاج وسائل مالية لا يقابلها وسائل حقيقية ،كما تسمح مع معطيات الجدول (2 ـ 7) بالتأكد من أنالاستثمارات المحققة في الزراعة على قلتها كانت في معظمها تذهب لصالح هياكل المحيط الفلاحي كما أشرنا من قبل ، حيث تراوحت حصة المزارع والتعاونيات الانتاجية بين 41٪ و 39٪ خلال المخططين الرباعيين و 31٪ فقط أثناء المخطط الخماسي.

الفصـــل الثالـــث

تحليل اتجاهات تطور جهاز الانتاج الزراعـــي

ان تطوير جهاز الانتاج بشكل يضمن تناسب مكوناته شرط أولي لتطور أي قطاع، ولذا سنحاول في هذا الفصل تحليل اتجاهات تطور جهاز الانتاج في قطـاع الفلاحة ومعرفـــة الاسباب الكامنة وراء هذه الاتجاهات ، ومدى تطابقهـا أو انحرافها عن الأهداف الـــتي حددها المخطط لتحديث هذا القطـاع ، وهذا حتى يتسنى لنا في الفصل الرابع تلمـــس تأثيرات تطور جهاز الانتاج على تطور مستوى الانتاج .

ونظرا لتنوع مكونات جهاز الانتاج في الزراعـة وتباين أهميتهـا فقد أجملناها فـــي جانبين :

- الرأسمال الانتاجي ، وقوامـه : قـوة العمل ، الارض ، الشـروة الحيوانية ، الاشجـار المثمـرة .

- عوامل الانتاج المساعدة ، وتتضمـن : العتاد ، الري ، الاسمـدة ، البذور ...الخ

الفصـــل الثالـــث

المبحـث الأول

تحليل اتجاه تطور الرأسمالي الانتاجـــي

1 - اتجـاه تطور قـوة العمـل

رغم الأهميـة التي تكتسيها الموارد الطبيعية كالارض والماء، فان العنصر البشري يبقى العامل الأكثر أهمية ، فهو الذي بامكانه اذا تحققت الشروط الملائمة لتعبئته أن يثمن الموارد الطبيعية . وهي الحقيقـة التي أشار اليها ابن خلدون بقوله :"ان المفادات والمكتسبات كلها أو اكثرها انما هي قيم الأعمال الانسانية"(1) وتبناها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والماركسي .

وفي الجزائر كما في أغلب البلاد النامية يعتمد الانتاج الزراعي اعتمادا رئيسيـــا على العـامل البشري، وذلك لسببين مترابطين : أولهما أن القسم الاعظم من العمليـــات الزراعيـة مازال ينجز يدويا ، سواء لعدم توفر التجهيزات اللازمة ، أو لتعذر مكننة بعض العمليات . وثانيهما اعتماد العمليـات الزراعية على الخبرة الذاتية للفلاح ، المكتسبة بالممارسة لاسيما في القطاع الخاص حيث ينعدم التأطير العلمي للفلاحين الخواص .

ولذا فان رفع الانتاج الفلاحي الى المستوى الذي يكفل تحقيق الأمن الغذائي،يتوقف الى حد كبير على طبيعة التطور الكمي والنوعي لقوة العمل الزراعية .وهنا لابد من الاشارة الى التباين الشديد في المعطيات الاحصائيـة المتعلقـة بالسكان الزراعيين النشطـــين والمشتغلين(2) ، بحيث يتعذر في كثير من الاحيان اجراء مقارنة مفيدة . فعدد المستغلين EXPLOITANTS مثلا ظهرت حسب هذه الاحصائيات كمايلي:(3)

---

(1) مقدمة ابن خلدون : طبعة دار الشعب - القاهرة ، ص: 344

(2) سنستعمل عبارتي : نشطين ، مشتغلين.للدلالة على OCCUPES , ACTIFS في الفرنسية

(3) هناك أيضا : استقصاءات سنوية حول القطاع المسير ذاتيا، واستقصاء 1975 حـــول القطـاع التعاوني .

- التعداد العام للسكان والسكن 1966 : 145.000
- التعداد العام للفلاحة 1973 : 1.050.000
- التعداد العام للسكان والسكن 1977 : 58.000

ان اختلاف زمن اجراء الاحصاء أو الاستقصاء لا يكفي لتفسير هذا التباين ،الذي يرجع في الواقع الى الطريقة المتبعة في كل منها ، فالاستقصاءات الزراعية LES ENQUETES AGRICOLES تعكس صورة الوضع خلال موسم كامل ، كما تعتبر مُستغِلًا : كل شخص يملك على الأقل قطيعا من المواشي أو قطعة أرض زراعية . ومن ثم فان أغلب أرباب الأسر الريفية يندرجون ضمن هذا النوع ، بينما التعداد العام للسكان ، فضلا على أنه يعطي صورة الوضع في لحظة معينة (مارس بالنسبة لتعداد 1966، جانفي بالنسبة لتعداد 1977)، لا يعتبر المستغلين الذين يمارسون عملا غير زراعي. ولذا سنأخذ في حالة تعذر المقارنة المباشرة - بالارقام التي اعتمدتها مديرية التخطيط لوزارة الفلاحة .

1.1 - التطور الكمي لقوة العمل والاستخدام الزراعي .

1.1.1 - وضع قوة العمل والاستخدام الزراعي في بداية الفترة

قدر حجم قوة العمل الزراعية النشيطة في عام 1969 بحوالي: 1.540.000 عاملا وقدر اجمالي عدد المشتغلين في نشاطات زراعية سواء بشكل دائم أو مؤقت بحوالي 934 ألف عامل، وتذكر المصادر ذاتها أن كمية العمل المتاحة في الزراعة لنفس العام لم تتجاوز 150 مليون يوم عمل موزعة قطاعيا كمايلي :

جدول (3 - 1)

التوزيع القطاعي لكمية وقوة العمل الزراعية عام 1969

القطاعات ←	الاشتراكي (أ)	الخاص	المجموع (ب)
قوة العمل (عامل)	256.460	677.540	934.000
كمية العمل (10^6 يوم)	60	90	150

المصدر: أ- وزارة الفلاحة والصيد البحري .
ب- رئاسة مجلس الوزراء : المخطط الرباعي الأول تقرير عام . ص: 155 - 157

بناء على هذه المعطيات نستنتج أن 39٪ من قوة العمل الزراعية النشيطة كانت في حالة بطالة تامة . واذا أخذنا بعين الاعتبار معدل كمية العمل اللازم انجازها من كل عامل زراعي وهو 200 يوم عمل في السنة ، فاننا نصل - رغم انخفاض المعدل- الى ان أقصى ما كان يستطيع القطاع الزراعي استيعابه هو 750 ألف عامل .الأمر الذي يكشف أن اكثر من نصف (51٪) قوة العمل الزراعية النشيطة كانت في الواقع تعاني من من بطالة (20٪ في حالة بطالة مقنعة) وهي أعلى ما تكون في القطاع الخاص. وهذا رغم الأثر المخفف للهجرة الريفية التي قدرت وسطيا بـ: 150 ألف نسمة خلال الفترة 62 - 1966 (1) .

وانطلاقا من هذا الواقع حدد المخطط للزراعة في اطار استراتيجية التنمية الطويلة المدى هدفين رئيسيين : الأول زيادة الانتاج لمواجهة الاحتياجات الوطنية المتزايدة من المواد الغذائية . والثاني المحافظة على أو زيادة فرص التشغيل للحد من الهجرة الريفية وتماشيا مع الهدف الرئيسي للتنمية في مجال التشغيل المتمثل في القضاءنهائيا على الاستخدام الناقص ابتداء من 1980. وقد ظهر ساعتها اتجاهان :

- الأول يرى أن الهدفين متناقضين وأن تحقيق أحدهما سيلغي الآخر، حيث أن زيادة الانتاج تمر عبر زيادة مردودية الهكتار ، وهذه تقتضي في ظروف الزراعة الجزائرية اعادة تجميع وتكثيف البنية العقارية ، الأمر الذي يودي الى زيادة انتاجية العمل وبالتالي خفض حجم قوة العمل اللازمة .

- والثاني يرى أن التناقض بين زيادة الانتاج والمحافظة على أو زيادة فرص التشغيل ليس حتميا ، وأنه يمكن عن طريق بعض التدابير تجاوزه أو التقليل من أهمية.

فما هو الاتجاه الذي أدت اليه السياسة الزراعية المنفذة ؟ هذا ما نحاول معرفته من خلال الفقرات التالية :

---

(1) بن أشنهو : الهجرة الريفية في الجزائر. ترجمة عبد الحميد أتاسي ، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية - الجزائر ، ص: 7

2.1.1 ـ قوة العمل والاستخدام الزراعي عام 1979

بعد عشر سنوات من التنمية غطت فترة المخططين الرباعيين الاول والثاني والسنتين خارج التخطيط وعشية الانطلاق في تنفيذ المخطط الخماسي 80 ـ 1984 ، كانت التقديرات بشأن الاستخدام الزراعي تشير الى انخفاض قوة العمل الزراعية النشيطة التي بلغ تعدادها 1335 ألف نشيط . ويرجع هذا الانخفاض الى تحول قسم من قوة العمل النشيطة في الريف من سوق قوة العمل الزراعية واندماجها في سوق قوة العمل غير الزراعية .

أما وضع الاستخدام فيلخصه الجدول التالي :

جدول (3 ـ 2)

وضع الاستخدام الزراعي عام 1979

الوحدة : الف عامل ، مليون يوم عمل

القطاعات	الاشتراكي			الخاص			المجموع		
	د	م	مج	د	م	مج	د	م	مج
قوة العمل	200	100	300	350	500	850	550	600	1.150
كمية العمل	47	16	63	87ر5	46ر5	134	134ر5	62ر5	197
يوم / عامل	235	160	210	250	93	158	244ر5	104	171

د : دائمة ، م : موسمية ، مج : مجموع

المصدر : MARA : P.Q 1980 -1984 , TOME 4 , P 51

ان تحليل وضع الاستخدام الزراعي كما يظهره الجدول (3 ـ 2) يسمح بتسجيل الملاحظات التالية :

ـ ميل حجم الاستخدام الى الركود في القطاع الاشتراكي رغم توسع امكاناته بعد أن أصبح يشمل الى جانب قطاع التسيير الذاتي قطاع الثورة الزراعية .

ويتعلق الامر هنا على الأرجح بمقاييس العمل المحددة للهكتار التي أخذ بهـــا ابتداء من 69 ـ 1970 والرامية الى التخفيف من أعباء الاجور في المزارع المسيرة ذاتيـا .

ـ بطء نمو الاستخدام الزراعي بالقياس الى الاستخدام غير الزراعي ، فبعـــد عشر سنوات أصبحت كمية العمل المتاحة في الزراعة تقدر بحوالي 197 مليون يـــوم عمل في السنـة وهو ما يعادل 856.521منصب شغل حقيقي على أساس معيار 230 يوم عمل[1]. مقابل 750 ألف عام 1969 أي بزيادة قدرها 14٪ في حين زاد الاستخـدام غير الزراعي ولنفس الفترة من 1.143.000 الى 2.168.479[2] أي بزيادة قدرهـا 89٫7٪ . ويعتبر هذا الوضع جزئيا انعكاسا لحجم الاستثمارات المتواضعة التي خصصت للفلاحة في مختلف مخططات التنمية .

ـ وبالنتيجة ، بينما انخفضت نسبة البطالة على المستوى الوطني الى 17٫98٪ من قوة العمل النشيطة ، بقيت في الزراعة عند مستوى مرتفع 36٪ . وهكذا فان هدف القضاء الجذري على اسباب نقص الاستخدام ابتداء من عام 1980 كما توقع المخـطط الرباعي الأول . لم يتحقق ويبدو أنه مازال بعيد المنال في الزراعة ، رغم أن " أهداف مخططات التنمية بشأن خلق مناصب الشغل تم بلوغها وحتى تجاوزهـا"[3].

3.1.1 ـ وضع قوة العمل والاستخدام الزراعي عام 1984

أ ـ وضع قوة العمل : استنادا الى معطيات الاستقصاءات الديمغرافية حـــول سكان الريف التي قامت بها الجمعية الجزائرية للبحوث السكانية والاقتصاديـــة والاجتماعية A.A.R.D.E.S وانطلاقا من التركيب العمري لقوة العمل النشيطةكما أظهرها تعداد 1977 وحسب وتيرة نمو الاستخدام غير الزراعي . وضعت ادارة التخطيـــط

---

(1) علما أن معيار العمل اللازم انجازه من كل عامل زراعي انتقل من 200 ـ 230 يوم /سنة

(3،2) BOUZIDI .A:OP-CIT , P 60, 61

فرضيتين لتطور قوة العمل الزراعية النشيطة خلال المخطط الخماسي الاول .

- فرضية منخفضة : وتعني بقاء حجم قوة العمل الزراعية النشيطة في نفس مستوى عام 1979، حيث تفترض تعويضا متكافئا بين العمال الذاهبين والعمال القادمين وذلك بمعدل تجديد 6% أي 70 ألف عامل من 1.150 ألف عامل .

- فرضية عالية : وتعني حدوث تقلص في حجم قوة العمل الزراعية النشيطة حيث يكون عدد العمال الذاهبين أعلى من عدد العمال القادمين، ويمكن أن يصل الفرق الى 25 ألف عامل في السنة منهم 4 آلاف يحالون على التقاعد ، مع ملاحظة أن الانخفاض يمس أساسا العاملين بوقت جزئي ، وذلك تماشيا مع السياسة الزراعية المز مع تنفيذها والرامية الى اعادة تنظيم الزراعة بحيث يصبح اللجوء الى العمال الموسميين أقل فأقل ، والجدول التالي يعطي خلاصة الوضع .

جدول (3 ـ 3)

حجم قوة العمل الزراعية وتوزعها القطاعي عام 1984

الوحدة : 1000 عامل

القطاع / الفرضية	الاشتراكي			الخاص			مج القطاعات		
	د	م	مج	د	م	مج	د	م	مج
فرضية (1)	240	110	350	350	450	800	590	560	1.150
فرضية (2)	"	"	"	350	400	750	590	510	1.100

المصدر: أعد الجدول من واقع بيانات MARA : OP-CIT , P 51

ب - **وضع الاستخدام** : يتوقف على كمية العمل التي توفرها مجموعة النظم الزراعية والتي تتوقف بدورها على طبيعة البرامج المزمع تنفيذها . وفي هذا الاطار تضمن المخطط الخماسي مجموعتين من البرامج تعملان في اتجاهين متضادين من حيث تأثيرهما على كمية العمل المتاحة في الزراعة :

الأولى تودي الى زيادة كمية العمل المتاحة من خلال برامج : التكثيف الزراعي وتوسيع المساحات المسقية وتنمية تربية الحيوانات .

الثانية تودي الى خفض كمية العمل المتاحة من خلال برامج : التوسع في مكننة العمليات الزراعية ، والتقليص التدريجي للزراعة الحدية (زراعة الحبوب في المناطق السهوبية والمناطق الجبلية) بحيث تكون حصلة هذه التأثيرات كمايلي:

جدول (3 - 4)

مصدر وحجم الزيادة في كمية العمل المتاحة في الزراعة عام 1984

الوحدة : مليون يوم عمل

مجموعات البرامج	التغير في كمية العمل
* المجموعة الأولى :	
- مكننة العمليات الزراعية	- 7
- تقليص الزراعة الحدية	- 3
* المجموعة الثانية :	
- توسيع المساحة المسقية	+ 5ر5
- تكثيف الزراعة الجافة	+ 11
- تنمية تربية الحيوانات	+ 5ر5
الحصيلة	+ 12

المصدر: نفس مصدر الجدول (3 - 3) ، ص 45

وعلى هذا الاساس يكون اجمالي كمية العمل المتاحة هو 209 مليون يوم عمل موزعة قطاعيا كمايلي :

جدول (3 - 5)

التوزع النوعي والقطاعي لكمية العمل المتاحة في الزراعة عام 1984

و: مليوم يوم عمل

ق اشتراكي			ق : خاص			مجموع القطاعات		
د	م	مج	د	م	مج	د	م	مج
62	18,5	80,5	87,5	41	128,5	149,5	59,5	209

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ص : 51 .

ففي ظل فرضية ثبات حجم قوة العمل المشتغلة يكون متوسط كمية العمل المنجزة من كل عامل هي 181 يوم في السنة (230 في القطاع الاشتراكي ، 160 في القطاع الخاص) وينبغي على القطاع الاشتراكي أن يوظف حوالي 40 ألف عامل دائم ، زيادة على تجديد الذاهبين ، و10 آلاف عامل موسمي كي يحافظ على نفس مستوى التشغيل الذي يبدو أنه يمثل " الحد الأمثل ".

وفي ظل فرضية انخفاض حجم قوة العمل يرتفع متوسط كمية العمل المنجزة من كل عامل الى 190 يوم في السنة (290 في القطاع الاشتراكي 170 في القطاع الخاص)، أي أنه في كلا الحالتين يكون متوسط كمية العمل المنجزة من كل عامل دون المعيار المحدد اقتصاديا ، الأمر الذي يؤكد استمرار وجود البطالة المقنعة وبالتالي قوة عمل زراعية غير منتجة .

وحسب استقصاء حول اليد العاملة والسكان قام به الديوان الوطني للاحصائيات(1) بلغ حجم قوة العمل المشتغلة فعلا في الزراعة 1.097.217 عاملا 1983 (منهم 269.559 في القطاع الاشتراكي) و 856.474 عاملا عام 1984 (منهم 338.492 في القطاع الاشتراكي) وهذا خلافا لكل التوقعات ، الأمر الذي يؤكد أولا الطابع العفوي لتطور الاستخدام الزراعي وثانيا عجز منظومة التخطيط على التحكم في هذا العنصر الهام .

(1) O.N.S: ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE ,N° 12 ,P. 40, 114

2.1 - التطور النوعي لقوة العمل الزراعية

ان الوصول الى نوعية جيدة للعمل الزراعي تستجيب لمتطلبات تحديث الزراعة ، يتوقف على التطور النوعي لقوة العمل المشتغلة في الزراعة ، وتنحصر عناصر الجانب النوعي لقوة العمل الزراعية التي تسمح المعطيات المتوفرة بتحليلهافي: التركيب العمري ، مستوى التأهيل ، مستوى التأطير .

2.1 - تطور التركيب العمري لقوة العمل الزراعية :

حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكن يمكن تصوير اتجاه تطور التركيب العمري لقوة العمل المشتغلة في الزراعة كمايلي :

جدول (3 - 6)

تطور التركيب العمري لقوة العمل الزراعية %

فئات العمر ← / التعداد ↓	أقل من15	15 - 24	25 - 54	55 - 59	60 فأكثر	مجموع
1966	5ر5	20ر8	57ر8	6ر3	9ر6	100
1977	1ر4	12ر1	64ر9	9ر7	11ر9	100

المصدر : RGPH 1966 "LA POPULATION ACTIVE AU RECENSSEMENT de1966 "
SEP / CNPP , RGPH 1977 , DSCN- CNRES 1978

يتضح من خلال معطيات الجدول (3 - 6) :

- أن تطور التركيب العمري لقوة العمل تميز باتجاهين متضادين من حيث تأثيرهما على نوعية العمل : زيادة نسبة قوة العمل الاكثر ديناميكية (فئة 25 - 54) . وفي نفس الوقت زيادة نسبة قوة العمل الهرمة (فئة 55 - 59 وفئة 60 فأكثر) وبالتالي يمكن القول أنه لم يطرأ أي تحسن على نوعية العمل المنجز .

- أن هذه البنية ليست واحدة بالنسبة لجميع القطاعات القانونية ، فحسب استقضاء لوزارة الفلاحة قامت به فيما بين ديسمبر 1976 ومارس 1977 حول التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية تبين أن فئة العمر 60 سنة فأكثر تمثل 25,8% لدى المستفيدين الأفراد و 13,3% لدى المتعاونين .

أما عن التطورات التي حدثت في التركيبة بعد 1977 فيمكننا القول دون تردد أنها كانت باتجاه زيادة نسبة قوة العمل المسنة ولدينا في ذلك أكثر من دليل : فحسب بعض المصادر ومع اقتراب فترة المخطط الخماسي الأول من نهايتها كان يوجد في القطاع الاشتراكي وحده ما لايقل عن 100 ألف عامل ممن ينتظر احالتهم على التقاعد[1] . كما يذكر الاستاذ بدراني سليمان نقلا عن G . MUTIN بالنسبة لقطاع الدولة ، أن فئة العمال الذين تتراوح اعمارهم بين 20 - 40 سنة والتي تكون حوالي نصف مجموع العمال(47%) شكلت 70 - 80% من قوة العمل في هذا القطاع[2].

هذا فضلا عن التقلص الواضح لفئة العمر 15 - 24 سنة عام 1977 التي تشكل الخزان الذي يمد القطاع مستقبلا بقوة العمل الاكثر نشاطا .

2.2.1 - تطور مستوى تأهيل قوة العمل الزراعية

رغم أن مستوى التعليم العام ليس مؤشرا كافيا لمستوى تأهيل قوة العمل الزراعية باعتبار أن العمل الزراعي يتطلب معارف وخبرات خاصة لا توفرها مناهج التعليم العام . فانه منخفض في أوساط الفلاحين حيث تشير نتائج التعداد العام للسكان والسكن 1977 أن نسبة الأمية في الريف هي 71,1% ولاشك أن هذه النسبة اكثر ارتفاعا لدى الفلاحين بالنظر لارتفاع نسبة العمال المسنين . ومن جهة أخرى قدر عدد العمال الذين تلقوا تكوينا فلاحيا منذ الاستقلال والى غاية 1970 ب : 10.517 عاملا[3]، أي أن حوالي 99% من قوة العمل الزراعية لم يكن لها أي تأهيل في بداية المخطط الرباعي

---

(1) مرضى مصطفى : تأملات حول اعادة الهيكلة في القطاع الزراعي . مطبوعة ، جامعة وهران ، ص : 17

(2) BEDRANI . S : OP -CIT ,59

(3) C.N.P.A:la formation agricole par les chiffre(1962-1984) P 19

الأول ، ومع ذلك فقد جاء الهدف المراد تحقيقه في آفاق 1980 متواضعا تمثل في الوصول الى تكوين 50 ألف عون فني وعامل متخصص . ولكن ضعف الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين الفلاحي لم يسمح الآ بتكوين 43728 عون تحكم وعامل [1]، الشيء الذي أدى مع التوسع في ادخال التقنيات الزراعية الحديثة خلال العشرية 70 - 1980 الى ارتفاع حاجة الزراعة خلال المخطط الخماسي الى قوة العمل المؤهلة القادرة على التحكم في طرق الانتاج الجديدة . وقد كان واضحا منذ البداية أن جهاز التكوين الفلاحي الذي قدرت طاقة تخريجه بـ: 2300 عون تحكم وعامل عام 1978 لا يمكن أن يستجيب لاحتياجات الزراعة في هذا المجال ، وان العجز سيتفاقم وهو ما حدث فعلا كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (3 - 7)

العجز في قوة العمل الزراعية المؤهلة عام 1984

	المتاح في 1979 - أ	احتياجات 1984 - أ	الواجب التكوين	المكون فعلا - ب	العجز
أعوان التحكم	15.540	32210	19310	40373	35107
عمال متخصصون	56.410	112580	56170		

المصدر: - أ: .... MARA : OP-CIT ,P 29 ,30

- ب: .... C.N.P.A: OP-CIT ,P 19

فمن مجموع 75480 عاملا الذين كان يتوجب تكوينهم خلال فترة المخطط الخماسي لتلبية حاجة الزراعة الى قوة العمل المؤهلة لم يتم الآ تكوين : 40373 عاملا أي 53,5٪

---

(1) المرجع السابق . ص : 19 .

من الهدف المقرر وهي نسبة منخفضة اذا عرفنا أنها تخص القطاع الاشتراكي وحده دون القطاع الخاص ، وأن ما يعادل 5٪ من هذا النوع من قوة العمل يخسرها القطاع سنويا بين التقاعد والتسرب[1] لان عودة المتكوين الى العمل في الزراعة لم تكن دائما مضمونة لاسيما بالنسبة للميكانيكيين والسواق ، وهكذا نخلص الى ان الزراعة ظلت الى غاية 1984 القطاع الاكثر معاناة من نقص التأهيل حيث أن 93٪ من قوة العمل به ليس لها أي تأهيل .

3.2.1 ـ تطور مستوى تأطير قوة العمل الزراعية

اذا كان يمكن في بعض الحالات تكوين فرق متخصصة وقارة من العمال كما هو الحال في الاصطبلات وورشات التصليح والصيانة ، فانه على العكس من ذلك في مجالات الانتاج النباتي وخاصة في المزارع المتعددة الزراعات فان فرق العمال تتشكل وتنحل حسب الضرورة ، وقد يتوزع العمال يوميا في فرق متعددة للقيام بمهام مختلفة ، وفي هذه الظروف لا يمكن الحديث عن تخصص عمالي[2] ويصير وجود اطارات متخصصة ضروري لتقديم خدمات الارشاد الزراعي اللازمة لتعريف العمال بكيفيات استعمال التقنيات الحديثة في الانتاج التي بدونها لايمكن لهذه المدخلات ان تحقق المردود المرغوب . وقد ظل القطاع الزراعي الى غاية 1970 يفتقر الى التأطير افتقارا يكاد يكون تاما اذ لم يتجاوز عدد الاطارات الفلاحية المتخرجة حتى هذا التاريخ : 154 مهندسا ، 313 تقنيا ، 1017 عون تقني ، بينما قدرت احتياجات القطاع لنفس الفترة بـ: 3870 مهندسا و 10 آلاف تقني و 30 ألف عون تقني.[3]

ولاستدراك العجز الكبير في مجال التأطير شرعت وزارة الفلاحة منذ بداية السبعينات

---

(1) MARA :OP-CIT , P 29

(2) سبق ان عرفنا في الفصل الاول ان الزراعة بطبيعتها مقاومة للتخصص العمالي .

(3) وزارة الفلاحة ـ مديرية الدراسات والتخطيط ، وثائق

في تنفيذ برنامج واسع لتكوين الاطارات الفلاحية تجسد في انشاء المعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم عام 1969 لتكوين مهندسين تطبيقيين ، ورفع عدد المعاهد الفلاحية المتوسطة لتكوين التقنيين من معهدين عام 1967 الى 14 معهدا عام 1977 وبذلك تضاعف عدد الاطارات المتخرجة عام 1977 بحوالي 4 مرات عما كان عليه في بداية المخطط الرباعي الثاني . ولكن هذا التطور الهام في عدد الاطارات لم يكن له مردود مرض على مستوى الانتاج وذلك لاسباب عديدة نذكر منها :

- اختلال التناسب بين مستويات التأهيل ، اذ تضاعف عدد المهندسين 4 مرات خلال الرباعي الثاني وحده بينما لم يتضاعف عدد التقنيين الا مرتين فقط مما أدى الى أن تصبح النسبة المتوسطة بين المهندسين والمتقنيين 1 : 2 بينما ترى منظمة التغذية والزراعة ان النسبة المثلى هي 1 : 3.[1] ومع ذلك فان التكوين الحالي للتقنيين يجري بنفس وتيرة تكوين المهندسين .

- الطابع النظري للتكوين وترفع الاطارات عن الاندماج مع الفلاحين والتعامل معهم بمنطق الأمر والنهي وعدم أخذ خبرتهم العملية الطويلة بالاعتبار .

- الانحراف بالاطارات المتخرجة نحو المهام الادارية بعيدا عن مواقع الانتاج المباشر كما يتضح من الجدول (3 - 8) حيث نلاحظ ان الادارة وحدها تستحوذ على ثلث الاطارات في حين أن هناك نقص هام على مستوى وحدات الانتاج وهياكل الدعم المباشر للانتاج اذ لا تزيد نسبة الاطارات العاملة في المزارع (الامر يخص المزارع المسيرة ذاتيا فقط) عن 7٪ مع الاشارة الى أن هذه النسبة كانت قبل سنتين في حدود 3ر2٪ فقط[2].

أما المزارع التي تعاني من سوء التأطير أو غير مؤطرة أصلا فانها تستفيد مبدئيا من مساعدة فنية محددة نظريا بـ : 3000 مهندسا وتقنيا ، ولكن الملاحظ أن هذا الطاقم متمركز في الادارة المحلية (مندوبيات ومديريات الفلاحة) وتعاونيات الخدمات،ولايغطي

---

(1) خالد الحامض : التخطيط الزراعي ، المطبعة السورية . حلب 1975. ص: 34

(2) بن أشنهو .ع : مرجع سابق . ص : 148 .

عمليا الا المزارع الكبيرة التي تحوز القسم الأكبر من الاطارات المتوسطة والعمـــال الموهلـين .

جـدول (3 ـ 8)

حجم وبنيـة استعمال الاطارات الفلاحية عام 1979

المستويـات* / الاستعمالات	6		5		4		مجمـــوع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الادارة	70	35,7	859	34,2	1281	31,4	2210	32,6
الدواويــــن	55	28,1	596	23,8	1140	28	1791	26,4
معاهد التنميـــة	36	18,4	278	11,1	255	6,3	569	8,4
الخـدمـــات	5	2,5	280	11,2	700	17,2	985	14,5
الدراسات والبحوث	17	8,7	60	2,4	36	0,9	113	1,7
معاهـد التكويـــن	13	6,6	305	12,1	303	7,4	621	9,2
المـــــزارع	-	-	130	5,2	360	8,8	490	7,2
المجمـــــــــوع	196	100	2508	100	4075	100	6779	100

المصـدر : اعددنا الجدول من واقع بيانات : MARA :OP-CIT ,P 12

* ـ 6 : البياطرة ، مهندسو الدولة ، حملة شهادة تعليم عالـي (5 سنوات فأكثر)
ـ 5 : مهندسون تطبيقيـون ، حملة شهادة تعليم عالي (4سنوات)، تقنيون سامون
ـ 4 : تقنيـون ، محاسبـون .

أما في الوقت الراهن فان المعطيـات تشير الى حدوث تغير في توزيع الاطاراتلصالح المزارع ، حيث تم في اطار عمليـة اعادة الهيكلـة تحويل 2940 مهندس تسيير وتقني ، 4300 محاسب ، 2322 رئيس حظـيرة ، 12542 ميكانيكي نحو الوحدات الانتاجيـة (1) .

MPAT :RAPPORT SUR L'EXECUTION DU P.Q 80/84P 49(1)

- ولابد في الأخير من الاشارة الى تركيز سياسة التكوين على الاطارات العليا واهمال رفع مستوى تأهيل قوة العمل المباشرة للانتاج . ولذا فاننا نعتقد أن رفع فعالية التكوين يقتضي اعادة النظر في سياسة التكوين الفلاحي وتطويرها باتجاه التركيز على تكوين العمال المباشرين للانتاج وليس من يتولون مراقبتهم ، لاسيما وأن الامكانيات المالية المرصودة لهياكل التكوين ما فتئت تتطور كما يتضح من الجدول (3 - 9)

جدول (3 - 9)

تطور حصة هياكل التكوين من اجمالي القروض

الممنوحة لوزارة الفلاحة %

المخططات	الثلاثي	الرباعي 1	الرباعي 2	الخماسي
الحصة %	4,5	12,8	18,7	22,2

المصدر :

حسبت من قبلنا بناء على معطيات C.N.P.A , OP-CIT : P 60

2 - الارض الزراعية بين الاصلاحات العقارية وحماية التربة

تعتبر الارض من أهم المكونات المادية للرأسمال الانتاجي في الزراعة والتي بدونها لا يمكن الحديث عن انتاج زراعي أصلا . وهي كغيرها من العناصر قابلة للتطوير، ولفهم تطورها فانه لابد من التمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية أغفلها الاقتصاديون الجزائريون الذين كتبوا حول الفلاحة وهي :

- المساحة القابلة للزراعة : وتشمل الأراضي المستغلة فعلا وتلك التي ثبت أنها تتوفر على مقومات الزراعة ولكنها تتطلب اعمال استصلاح قبل استغلالها .

- المساحة الزراعية المفيدة : وتشير الى المساحة التي تنتقل داخلها الأراضي التي

تزرع فعلا كل سنة ، فنظام التبوير[1] المتبع في الجزائر كأسلوب في استغلال الأراضي يودي الى تباين المساحة المزروعة من سنة الى أخرى،

- المساحة المحصولية : وتشير الى المساحة التي تزرع في سنة ما مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب عليها خلال تلك السنة .

- ان تقدير مساحة الاراضي القابلة للزراعة مفيد عند اجراء المقارنة بالمساحة الزراعية المفيدة ، فهي تشير على الأقل الى الفارق بين الامكانات الزراعية الفعلية والمحتملة . وتؤكد المصادر الوطنية والاجنبية أن للجزائر رصيد هام من الاراضي القابلة للزراعة يقدر بنحو 39 مليون هكتار ، في حين ان المساحة الفلاحية المفيدة لم تتجاوز الى حد الآن 7,5 مليون هكتار[2] .

واذا كانت الارض القابلة للزراعة معطية طبيعية فان الارض الزراعية المفيدة بالنسبة للجزائر معطية تاريخية وترتبط كذلك بالحساب الاقتصادي الذي يدخل كمية العمل وكلفة المدخلات الضرورية بالنسبة لمردود واسعار المحاصيل المنتجة . وفي جميع الحالات فان مقارنة الرقمين السابقتين تؤكد وجود امكانية حقيقية أمام الجزائر لزيادة المساحة الزراعية المفيدة والمساحة المحصولية .

وقد تضمنت مخططات التنمية في هذا السياق أعملا يمكن تقسيمها من حيث طبيعتها وآثرها على تطور عنصر الارض الى مجموعتين:

1.2 - الاصلاحات العقارية

وهي اعمال تمحورت حول تغيير البنية العقارية القائمة للمساحة الزراعية المفيدة قصد زيادة المساحة المحصولية وتجسدت ميدانيا في عمليتين نحاول فيمايلي معرفة أهداف ونتائج كل منهما .

---

(1) نظام التبوير : أسلوب يمارس اكثر في زراعة الحبوب المطربة حيث تزرع الارض عاما ثم تترك للراحة عاما آخر تجنبا لاجهادها.

(2) - O.N.S : ANNUAIRE STATISTIQUE N° 12 , P 115

- معهد البحوث والدراسات العربية : تجارب استصلاح الاراضي الزراعية في الوطن العربي - 1984 ، ص : 39 .

1.1.2 _ الثورة الزراعية :

ويمكن تلخيص اهدافها انطلاقا من مرسوم 8 نوفمبر 1971 في محاربة أشكال الملكية المؤدية الى هدر ثروة الارض ، وذلك بوضع حد لظاهرة الملاك المتغيبين واسلوب الزراعة الخفيفة . أما نتائجها فتمثلت في استرجاع الاراضي واستغلالها ، اذ قدرت مساحة أراضي المشاعيات العامة الزراعية التي تم احصاؤها ومنحها الى الصندوق الوطني للثورة الزراعية بنحو 1730 ألف هكتار منها 600 ألف هكتار صالحة للزراعة حسب بعض التقديرات [1] . أما الباقي فيتطلب اعمال استصلاح .

وفي مجال تأميم أراضي الملاك المتغيبين وتحديد الملكيات الكبيرة قدرت الحصيلة في 1978.12.31 بحوالي 438 ألف هكتار أي 10٪ من المساحة الزراعية المفيدة العائدة الى القطاع الخاص ، وسواء تعلق الأمر بأراضي المشاعيات العامة المسترجعة أو بالاراضي الخاصة المؤممة ، فان أغلبها كان مستغلا من طرف صغار الفلاحين[2] . وعلى هذا الأساس يمكن القول ان الثورة الزراعية قامت باعادة هيكلة أراضي كانت مستغلة قبلا أدت الى زيادة متواضعة في المساحة المحصولية التي انتقل معدلها السنوي من 4202265 هكتار خلال المخطط الرباعي الأول الى 4.233.140 هكتار خلال الرباعي الثاني أي بزيادة قدرها 30.875 هكتار .

2.1.2 _ اعادة الهيكلة

وتعتبر اجراء تطبيقيا لتوجيهات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة (ماي 1980) حول ضرورة تطهير ومنح الاستقلالية في التسيير للوحدات الانتاجية الفلاحية حتى تتمكن من انجاز برامجها والاضطلاع بمهام الانتاج الموكلة لها بعيدا عن الضغوط البيروقراطية . وقد انطلقت العملية رسميا في 1980 وعمليا في 1981[3] واقتصرت

---

(1) ابن أشنهو . ع : مرجع سابق ، ص : 104

(2) ح.ج.ت.و : تقييم مخططات التنمية ، ص : 89 .

(3) تشكلت لهذا الغرض لجنة وطنية بمرسوم رقم 80 _ 242 صادر في 1980.10.4

في المرحلة الأولى على المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين لتشمل في مرحلة تالية تعاونيات الثورة الزراعية . وقد حدد المنشور الوزاري رقم 707 الصادر في 15 أكتوبر 1981 الغاية من اعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي كمايلي: " انشاء وحدات انتاج ممكن التحكم فيها بشريا وقابلة اقتصاديا للحياة ، تملك تضاريس عقارية متجانسة " ويفهم من هذا ان الوحدات الفلاحية في هذا القطاع - المسير ذاتيا- لم تكن قابلة للحياة بالمعنى الاقتصادي. وبالنسبة لتعاونيات الثورة الزراعية فالحجة المقدمة لاعادة هيكلتها هي :" تبعثر قطع الأراضي المعنية " وهذا ما يقوم دليلا على أن تنصيب التعاونيات تم وفق قرارات ادارية مركزية دون سابق معرفة دقيقة وعلمية بشروط تنصيب التعاونيات (1).

ان الحاجة الى اعادة الهيكلة المفضية الى خلق وحدات انتاجية منسجمة وقابلة للحياة ، ظهرت في القطاع الفلاحي منذ بداية السبعينات ، وبالفعل شرعت وزارة الفلاحة ابتداء من الموسم 73 ـ 1974 في اعادة هيكلة جزئية خصت بها المزارع المسيرة ذاتيا التي اعتبرتها واسعة في مساحتها وشديدة التنوع في زراعاتها. فارتفع عدد المزارع من 2000 مزرعة عام 72 ـ 1973 الى 2071 مزرعة عام 75 ـ 1976 وانخفضت المساحة المتوسطة لكل مزرعة من 1234 هكتار الى 1178 هكتار مما أدى الى تحسين قدرتها على استغلال أراضيها وقد تجلى ذلك في زيادة المساحة المحصولية لمجموع القطاع الفلاحي كما رأينا قبل حين ، ورغم ذلك جمدت العملية وكانت الحجة الرسمية المقدمة هي قلة الاطارات اللازمة لتسيير العدد الكبير من الوحدات الجديدة ، وهي حجة واهية في اعتقادنا بالنظر الى عدد المهندسين والفنيين المكدسين في الادارة المركزية والمحلية (الجدول 3 ـ 8) . وبعد أن تأكد مع مرور الوقت أن اتساع المساحة في المزارع المسيرة ذاتيا وتبعثر قطع الأراضي في تعاونيات الثورة الزراعية والقطاع الخاص المرتبط بقلة التجهيزات كان من الاسباب الرئيسية في بقاء ما يقارب نصف

---

(1) مرضي مصطفى ، مرجع سابق ، ص: 13 .

المساحة الزراعية المفيدة سنويا دون استغلال ، شرع من جديد في اعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية ودمجها في قطاع واحد يشمل 3429 "مزرعة فلاحية اشتراكية" بمساحة متوسطة قدرها 825 هكتارللمزرعة . وقد كشفت العملية عن وجود ما لا يقل عن 700 ألف هكتار من المساحة الزراعية المفيدة زائدة عن الطاقة الاستغلالية الفعلية للمزارع تم توزيعها بشكل فردي على الفلاحين الخواص(1). وهي العملية التي من المنتظر أن تؤدي الى خفض نسبة الأراضي السباتية TERRES EN JACHER وزيادة المساحة المحصولية .

2.2 ـ استصلاح وحماية الأراضي :

رغم اختلاف أثر كل من أعمال الاستصلاح وأعمال الحماية على تطور الارض الزراعية ، من حيث أن الأولى ترمي الى زيادة المساحة الزراعية المفيدة عن طريق احياء أراضي جديدة ، والثانية ترمي الى المحافظة على التربة أو تحسين خواصها . فان المخطط ما فتئ يخلط بينهما عند تخصيص الاعتمادات المالية . وهذا الخلط يولد مشاكل على مستوى التمويل من حيث أن تمويل اشغال الاستصلاح يتطلب الحصول على ترخيص خاص ، كما يصعب حصر الحدود التي تكون عندما بعض الأشغال من اشغال الحماية فتمول على هذا الأساس أو تدخل في مجالات تمويلية أخرى . فاقامة شبكة لتصريف المياه RESEAU DEDTRAINAGE بشكل منفرد يعتبر من أعمال الحماية باعتباره يحافظ على التربة ، وفي نفس الوقت قد يكون جزء من مشروع متكامل للري فيدخل ضمن هذا المجال . وعلى مستوى الانجازات أول ما يلاحظ هو ضعف الحصيلة وعدم وجود علاقة معينة بين الاعتمادات المالية والانجازات المحققة . فالمخطط الرباعي الاول رصد لهذا الباب مبلغ 420 مليون دج أي 10٪ من اجمالي الاعتمادات المخصصة لقطاع الفلاحة بينما قدر تقرير وزارة الفلاحة حول تنفيذ المخطط. مساحة الاراضي التي شملتها العملية بـ: 53150 هكتار أي 59٪ من الهدف المقرر . وخلال المخطط الرباعي الثاني ذكر التقرير أن التحسينات العقارية شملت مساحة 345.541 هكتار من ضمن 479.183 هكتار المقررة (72٪). وحسب تقديرات وزارة الفلاحة

---

(1) M.P.A.T : OP_CIT . P . 49

فان 80% من الاراضي الواقعة في الشمال هي بحاجة الى تحسينات عقارية ومن هنا يأتي ضعف الحصيلة المشار اليه أعلاه .

وفي مجال الاستصلاح كان من المقرر في المخطط الرباعي الاول استصلاح حوالي 4ر1 مليون هكتار خلال الفترة 70 - 1980 لم ينجز منها الا 24% (1).

وخلال الفترة 80 - 1984 رصد المخطط الخماسي تحت عنوان استصلاح وحماية الاراضي مبلغ 2040 مليون دج ، واستبعد امكانية زيادة المساحة الزراعية المفيدة، الأمر الذي يفهم منه أن المبلغ يخص أعمال الحماية التي تقرر أن تشمل 350 ألف هكتار. ولكن تركز الاهتمام حول انجاز عملية اعادة الهيكلة التي استغرقت فترة المخطط جمد برنامج استصلاح وحماية الاراضي .

وهكذا رغم اتساع امكانية زيادة المساحة الزراعية المفيدة، لم يستطع قطاع الفلاحة حتى تجديد هذا العنصر الهام من رأسماله الانتاجي ، الذي يمكن القول دون تردد أنه قد تدهور ، ذلك أن معظم الأراضي التي فقدها بفعل الزحف العمراني والصناعي يقع في المناطق الساحلية أو السهلية ، ففي سهل متيجة وحده خسر القطاع 20 ألف هكتار خلال 1980/70 ، ومنذ 1980 وفي ولاية الجزائر وحدها خسر ما يقرب من ألف هكتار(2). ولكن المشكلة تبرز أكثر عندما ننظر اليها من زاوية العلاقة : السكان - المساحة الزراعية المفيدة ، حيث نجد أن نصيب الفرد الجزائري من المساحة المزروعة قد انخفض من75ر0 هكتارا عام 1962 الى أقل من نصف ذلك عام 1982 كما يظهر من الجدول (3 - 10)

---

(1) TEMMAR. H :strategie de developpement independant en algerie O.P.U . alger 1983 , P 78

(2) وزير الفلاحة : يومية الشعب ، 1986.6.15 .

الجـدول (3 _10)

تطور نصيب الفرد من المساحة المزروعـــة

السنـوات	عدد السكــان بالملا يـين	نصيب الفرد من المساحة : المزروعة بالهكتار	المسقية بالـ م²
1962	10	0,75	200
1966	12	0,63	-
1977	17,3	0,43	173
1982	20,2	0,37	134
1990	26	0,29	150

المصدر : ـ السنة 1982 O.N.S :STATISTIQUES , OP-CIT ; P:46

ـ باقي السنوات : تطور الفلاحة من 1978/67 ، تقرير عام ، وزارة الفلاحـــة الجزء الأول ، ص 5 .

ومن باب المقارنة نذكر أن نصيب الفرد من المساحة المزروعـة عام 1982 كان 0,55 هكتارا في أسبانيا و 0,50 هكتارا في فرنسا.(1) واذا لم يحدث تغير في باقي العناصـر فان نصيب الفرد الجزائر مرشح للانخفاض أكثر فأكثر ، حيث من المتوقع أن لا يتجـــاوز 0,14 هكتارا عام 2000 .

واذا كان من الطبيعي أمام النمو الديمغرافي الكبير أن يتراجع نصيب الفرد مـــن المساحة الزراعيـة المفيدة ، فانه كان بالامكان تقليص معدل الانخفاض في نصيب الفــرد لو أن برنامجا : هاما لاستصلاح وحماية الاراضي وضع ونفذ خلال هذه الفترة ، الى جانـب الاشغال التي تسمح بممارسة دورة زراعيـة مكثفـة ، لأن العبرة ليست في حجم المساحـة الزراعيـة المفيدة فحسب وانما في المساحة المحصوليـة .

(1) O.N.S :STATISTIQUES ; OP-CIT ; P :47

3 - الثروة الحيوانيـة

تشكل الثروة الحيوانية المصدر الثاني للانتاج الزراعي ، وقد أدى ارتفاع الطلـــب المتزايد على المنتجات الحيوانية الى ازدياد الاهتمام بتربيـة المواشي ، لتصبح أهـــم رافد للاقتصاد الوطني لكثير من البلدان كالارجنتين وهو لندا واستراليـا .

وفي الجزائر كان لحرب التحرير آثار مدمرة على تربيـة المواشي التي كانت تولــف أساس دخل فئة كبيرة من الفلاحين ، وقد تراوحـت نسبة تقلص الثروة الحيوانية المسجلة عام 1962 بين 50 ـ 80٪ حسب الأنواع والمناطق[1] وهناك عدة اعتبارات موضوعيـــة تفرض على الجزائر ضرورة تنميـة وتطوير ثروتها الحيوانية .

1.3 ـ أهميـة العنايـة بالثروة الحيوانيـة :

فضلا عن التقلص في اعداد الماشيـة الذي بات ينذر بالانقراض غداة الاستقلال،تـبرز أهميـة وضرورة العنايـة بالثروة الحيوانيـة من خلال :

ـ الزيادة الكبيرة في الطلب على المواد الغذائيـة الحيوانية واستمراره على مـدار السنة بفعل النمو الديمغرافي وارتفاع القدرة الشرائيـة للمواطنين . حيث بلغت نسبـة الزيادة في الطلب المشبع بالنسبـة للحوم البيضاء مثلا : 56٪ فيما بين 1979 و 1984 أي من 5ر4 كلغ للفرد في السنة الى 7 كلغ للفرد في السنة[2]

ـ اللجوء المنتظم لاستيراد المواد الغذائيـة الحيوانية التي أصبحت تشكل عبئــا ثقيلا على ميزاننا التجاري ، ففي 1983 ساهمـت الواردات بـ : 65٪ في تغطية الطلــب الوطني من الحليب و62٪ من البيض و 27٪ من اللحوم الحمـراء [3]

ـ ان الانتاج في هذا الفرع يتميز بالاستمرار والثبات النسبي مما يزيـد من دورة رأس المال وانتظام الايرادات الشئ الذي يساعد على استقرار وتحسن الوضع المالي للمزارع وبالتالي دخول الفلاحين .

---

(1) حافظ ستهم : التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال . ترجمة مروان القنواتي، د.م.ج ـ الجزائر 1981 ، ص : 8 .

(2) A.N.P : bilan d'execution du P.Q 80/84 ; P : 11

(3) وزارة الفلاحة : ملخص برنامج العمل لتكشيف الانتاج الفلاحي، 1984 ، ص 17 .

- أن الثروة الحيوانية بقدر ما هي عامل توازن بيئوي تؤدي تنميتها الى وفرة في الأسمدة العضوية التي تعوض جزئيا الاسمدة المعدنية اللازمة للمحافظة على خصوبة التربة وتحسينها .

- وأخيرا تعتبر المنتجات الحيوانية مادة أولية لكثير من الصناعات التحويلية التي أقامتها الجزائر كصناعة الجلود والنسيج وصناعة الحليب ومشتقاته ...الخ، ويبرز الجدول (3 - 10) موقع الثروة الحيوانية من اهتمامات سياسة التنمية الفلاحية .

جدول (3 - 11)

تطور نصيب تربية الحيوان ضمن الاستثمارات الفلاحية

(مليون . دج)

الرباعي الاول		الرباعي الثاني		الخماسي الأول	
مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%
450	11	841	7	5250	26

المصدر : و.ت.ت.ع ، المخططات الانمائية .

يتضح من الجدول وكأن استراتيجية التنمية الفلاحية قد تعمدت ارجاء الاهتمام بالثروة الحيوانية الى المخطط الخماسي الذي خصها بربع الاستثمارات تقريبا، وهذه العناية الخاصة تجد تفسيرها في محاولة استدراك النقص المسجل في هذا المجال خلال المخططين الرباعيين حيث لم يتجاوز نصيبها من الاستثمارات 9% وسطيا، معظمها كان موجها لاقامة هياكل الايواء : حظائر واسطبلات (232 مليون دج من 450 مليون دج خلال الرباعي الاول) .

2.3 - التطور العددي والنوعي للثروة الحيوانية

لم يكن تطور الثروة الحيوانية في نفس الاتجاه وبنفس الوتيرة بالنسبة لجميع

الأنواع . وقد درج الإقتصاديون الزراعيون في مثل هذه الحالة على تقسيم الحيوانات الزراعية حسب موقعها من الانتاج الى مجموعتين :ـ حيوانات الانتاج ، ـ حيوانات العمل

1.2.3 ـ حيوانات الانتاج

وهي التي تكون الغاية من تربيتها الحصول على منتجاتها كاللحوم والحليب والصرف والبيض ، وتتضمن : المواشي ، ـ الدواجن .

أ ـ **المواشي** : وتشمل البقر والغنم والماعز والابل . وقد تميز نموها على الصعيد العددي بتذبذبات موسمية من الصعب ايجاد تفسير مقنع لها غير دقة الاحصاءات، ولذا عمدنا الى أخذ المتوسطات السنوية لفترات التخطيط التي تسمح لنا باستبعاد التأثيرات الموسمية ومعرفة الاتجاه العام لمنحنى تطورها[1]، فحصلنا على الجدول التالي :

جدول (3 ـ 12)

تطور عدد المواشي خلال الفترة 70 ـ 1984

(ألف رأس)

المتوسط السنوي ← النوع ↓	1973 ـ 70		1977 ـ 74		1979 ـ 78		1984 ـ 80	
	عدد	مؤشر	عدد	مؤشر	عدد	مؤشر	عدد	مؤشر
البقر	897,5	100	1090	121	1345,5	150	1459	163
الغنم	8582,7	100	10067,7	117	12796,5	149	15333,2	179
الماعز	2464,5	100	2356	96	2770,5	112	2840,7	115
الابل	163	100	144,7	89	149,5	92	145	89

المصدر : MARA : statistiques agricoles , seris B
O.N.S : annuaire statistiques

(1) سنعتمد هذه الطريقة كلما دعت الضرورة

يتضح من خلال الجدول أن النوعين الأولان عرفا نموا مستمرا وبنفس الوتيرة تقريبا مع تفوق طفيف لصالح الغنم خلال فترة المخطط الخماسي ، وهذا يرجع في اعتقادنا الى نمو الاعتمادات المالية المرصودة لهذا الباب والاجراءات التي اتخذتها الدولة لحماية الثروة الحيوانية وتنميتها ، كاللجوء المكثف لاستيراد اللحوم والاعلان وتقديم القروض للمربين والقيام بحملات واسعة للتلقيح ضد بعض الأمراض (الحمى المالطية ، السل)، ولكن مع ذلك يبقى نمو قطيع البقر والغنم الذي لم يتجاوز وسطيا 4,4% سنويا متواضعا سواء بالنظر الى معدل النمو الديمغرافي (3,2%) ونمو الطلب (6%) الذي يعتمد اشباعه في جزء كبير منه على الاستيراد. أو بالنظر الى درجة استغلال المراعي التي لم تتجاوز عندنا الى حد الآن وبالنسبة لمجموع المواشي 62,6 رأس / 100 هكتار ، بينما بلغت في هولندا وبلجيكا 180 و 165 على الترتيب عام 1975[1].

أما النوعان الأخيران من المواشي ، فرغم أهميتهما الغذائية ، سجل نمو قطيع الماعز جمودا وأحيانا تقهقرا ، يمكن تفسيره بالتوسع في تشجير المناطق الجبلية ومنع الرعي بها وهي أهم مناطق تربيته ، وضعف مردوده النقدي . كما سجل قطيع الابل تراجعا مستمرا ينذر بالانقراض ، ويبدو أن سياسة التنمية التي عملت على توطين البدو الرحل في الجنوب قصد تسهيل تغطيتهم بالخدمات الاجتماعية (الصحة ، التعليم)،فقد أوجدت بالتوازي مجالات نشاط اكثر اغراء من تربية الابل .

وعلى الصعيد النوعي ونظرا لانخفاض مردودية المواشي المحلية ، اتجهت جهود الدولة منذ المخطط الثلاثي لتحسين نوعية القطيع ، الى استيراد سلالات من البقر والغنم ذات كفاءة عالية في انتاج الحليب واللحم والصوف معظمها من أصل أوروبي (هولندا، سويسرا، فرنسا) ولكن هذا المسلك لم يأت بنتائج مرضية اذ لم تتعد نسبة المواشي الجيدة حتى

---

(1) محمود ياسين : الاقتصاد الزراعي 1977. ص 13

الآن 10% في البقر و 5% في الغنم [1]، نظرا لصعوبة تأقلمها مع الظروف الطبيعية المحلية وعدم توفر الشروط الفنية لتربيتها (العليقة المركزة والرعاية الصحية)، ولذا بدأ الأخذ في السنوات الأخيرة بأسلوب التهجين بين السلالات المحلية والسلالات المستوردة قصد الحصول على سلالة تجمع مميزات كلا النوعين أي المردودية العالية والقدرة على مقاومة الامراض والتقلبات المناخية (صفة السلالة المحلية). وقد اسفرت العملية على نتائج مشجعة ولكنها مازالت محدودة نظرا لحداثتها من جهة واقتصارها على القطاع الاشتراكي من جهة أخرى ، مع العلم ان القطاع الخاص مازال يستحوذ على اكثر من 90% من المواشي .

ب - الدواجن : أكدت التجربة في البلدان المتطورة أن لتربية الدواجن مزايا اقتصادية كثيرة أهمها : [2]

- مصدر رخيص للبروتين الحيواني ، اذ بينما يتطلب انتاج 1 كلغ من لحم الماشية حوالي 6 كلغ من الحبوب ، لا يتطلب انتاج نفس المقدار من لحم الدجاج سوى 2 كلغ من الحبوب .

- قصر دورة الانتاج التي لا تزيد مدتها عن 5 أشهر في الدجاج المحسن كي يصبح قابلا للاستهلاك بمعدل 2,5 - 3,5 كلغ للدجاجة الواحدة ، بما يسمح بضمان استمرارية تغطية السوق باللحوم .

- ضآلة حجم الاستثمارات التي تتطلبها وسرعة دوران رأس المال العامل التي تقدر ب : 2 - 2,5 دورة في السنة مما يسمح باستمرار تدفق الايرادات وزيادة الارباح .

ولذا فقد أولت الدولة عناية كبيرة لتربية الدواجن تجسدت على الصعيد التنظيمي في انشاء الديوان الوطني لاغذية الانعام ، اسندت اليه مهمة استيراد السلالات الجيدة

---

(1) MARA : statistiques agricole du secteur socialiste n° 13
BNEDER : OP - CIT ; P : 47

(2) سيد ابراهيم : تربية الحيوان الزراعي ، مطبوعات م.ت.ف. عين تيموشنت 1975.

من الدجاج وكذا استيراد وتصنيع الأغذية اللازمة لتربيتها، وتدعيمه عام 1976 بمعهد تنمية الحيوانات الصغيرة ثم بتعاونيات ولائية لتربية الدواجن ، لتعميم ونشر تقنيات التربية الحديثة بين الفلاحين وتموينهم بالتجهيزات الضرورية .كما تجسدت على الصعيد المالي في تكفل البنك بتمويل الاستثمار في الانشاءات الثابتة (المباني) والتجهيزات اللازمة لتربيتها بنسبة 70٪ و 100٪ على الترتيب . وتمويل نفقات الاستغلال(1) مما شجع كثيرا من الفلاحين وغير الفلاحين على التوجه الى هذا النشاط الذي أصبح وسيلة مفضلة لتوظيف مدخراتهم .

وقد كان لهذه الجهود نتائج ايجابية على تطور حظيرة الطيور كما يبين الجدول التالي:

جدول (3 _ 13)

تطور حظيرة الدواجن خلال الفترة 70 _ 1984

(ألف طير)

المتوسط السنوي	70 _ 1973	74 _ 1977	78 _ 1979	80 _ 1984
العدد	12890	16450	26300	36580
الرقم القياسي	100	128	204	284

المصدر: MARA : statistiques agricoles, serie B

ولكن التطور الايجابي في عدد الدواجن الذي تضاعف بنحو ثلاث مرات لاينبغي أن ينسينا تبعيتنا الشديدة للخارج في هذا الميدان من حيث التمون بالمواد البيطرية والمواد الغذائية ، حيث مثلت واردات الأخيرة 73٪ من الطلب الوطني عام 1979(2)

(1) المنشور الوزاري رقم 925 الصادر في 1982.9.8 .

(2) MARA : P .Q 80/84 ,OP-CIT ,P 115

وكان من المقرر في المخطط الخماسي العمل على تقليص هذه النسبة بحيث تصل الى5ر41٪ عام 1984 ولكن ضعف نمو الانتاج الوطني من الحاصيل العلفية التي تدخل في صناعتها (بلغ معدل النمو 13٪ فيما بين 79 و 1984)[1] حال دون ذلك .

2.2.3 - حيوانات العمل

أدى التطور التكنولوجي الى التوسع في مكننة العمليات الزراعية والتقليل تدريجيا من أهمية حيوانات العمل ومن ثم اهمال تربيتها وتطويرها. وقد انعكس ذلك سلبا على نموها الذي عرف جمودا شمل جميع الاصناف تقريبا كما يظهر من الجدول التالي :

جدول (3 - 14)

تطور عدد حيوانات العمل خلال الفترة 70 - 1984

و: ألف رأس

	1973 - 70		1977 - 74		1979 - 78		1984 - 80	
	عدد	مؤشر	عدد	مؤشر	عدد	مؤشر	عدد	مؤشر
الخيل	145	100	146,7	101	173,5	120	148,2	102
البغال	183	100	188	103	205,6	112	184,9	101
الحمير	367	100	463	126	516,8	141	460,9	126

المصدر : نفس مصادر الجدول (3 - 12)

ونحن نعتقد بناء على بعض المعطيات أن أهمية حيوانات العمل لا تزال قائمة . فالاستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع الفلاحي المعتمدة ابتداء من 1984 تتضمن برنامجا لتكثيف الانتاج الزراعي على مساحة مليون هكتار (أي 13٪ من المساحة الزراعية المفيدة) من الأراضي الجبلية ،[2] حيث يتعذر في أغلب الاحيان مكننة جميع الزراعية . كما يمكن

(1) BNEDER : OP- CIT ; P 53

(2) وزارة الفلاحة والصيد البحري ، مرجع سابق ، ص 16 .

لتربية الخيول أن تكون مصدرا لجلب العملة الصعبة لما تحظى به الخيول العربية من طلب في الاسواق الخارجية فضلا عن ميل الطلب الوطني على لحومها نحو الارتفاع حيث انتقل انتاجها بالنسبة للذبح المراقب فقط ، من 1372 طن عام 1973 الى 1750 طن عام 1984.

3.3 - معوقات تطور الثروة الحيوانية

كما رأينا سابقا فان درجة استغلال المراعي مازالت ضعيفة في الجزائر، اذ لم تتجاوز 62,6 رأس من الماشية في 100 هكتار مقابل 180 رأس في بعض البلدان المتطورة وأن نسبة المواشي ذات الكفاءة الانتاجية العالية لم تتجاوز هي الأخرى 10٪ في الأبقار و 5٪ في الغنم . وهذا يعني أن مجال تطوير الثروة الحيوانية عندنا - سواء من الناحية النوعية أو الكمية - مازال واسعا ، ولكن معوقات كثيرة حالت ومازالت تحول دون بلوغ الاهداف المنشودة في هذا المجال وأهمها :

- هلاك قسم كبير من الماشية - خصوصا الغنم - بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب الجزائر في نهاية الستينات ومنتصف السبعينات (1976) المصحوب بانتشار الامراض الطفيلية ، وهي ظاهرة مازالت تتكرر بنفس الصورة تقريبا كل 5 - 6 سنوات (معدل دورة الجفاف في الجزائر) .

- طول الدورة البيولوجية لاعادة الانتاج الحيواني (التوالد) التي تمتد الى خمس سنوات في المتوسط .

- ضعف التغطية الصحية (التطعيم ضد الامراض المعدية) التي تكاد تقتصر على القطاع الاشتراكي مع العلم ان القطاع الخاص يحوز اكثر من 90٪ من المواشي.

- قلة هياكل الايواء (اسطبلات ، طماقات) التي لم تتعد طاقتها الاجمالية حتى نهاية 1983 حوالي 1055 ألف رأس من الماشية (بقر وغنم)[1] وهو ما يغطي

---

(1) ح.ج.و : تقييم مخططات التنمية ، مرجع سابق ص 78 ، 79 .

نسبة 10٪ فقط من ماشية التوالد ، مما يودي الى هلاك نسبة كبيرة من الابقار المستوردة ويدفع المربين شتاء الى التخلص من قسم كبير من مواشيهم .

- تدهور الغطاء النباتي للمراعي في منطقة السهوب ، الذي لم يحظ بأي برنامج لتجديده أو المحافظة عليه ، الا منذ سنتين بعد انشاء " المحافظة السامية لتنمية السهوب ".

- ضعف معدل الانجاز لبرامج الاستيراد : فبالنسبة للابقار الحلوب وخلال فترة المخططين الرباعيين تم استيراد 14560 بقرة من ضمن 52 ألف المقررة (1) أي بمعدل انجاز 28٪ ، كما تم خلال فترة المخطط الخماسي والى غاية نهاية 1983 استيراد 27 ألف بقرة من ضمن 60 ألف المقررة (2).

- أخيرا وفي اطار تطهير المحيط الحضري تم وضع حد للاسطبلات الموجودة في المدن ومحيطها ، مما دفع بعدد كبير من مربي الماشية الى تغيير مجال نشاطهم .

4 - الأشجار المثمرة

عرفت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القسم من الرأسمال الانتاجي نموا متواصلا خلال كامل فترات التخطيط ، لاسيما فترة المخطط الخماسي حيث ارتفعت من 644 مليون دج في الرباعي الاول الى 702 مليون دج في الرباعي الثاني لتقفز الى 1825 مليون د ج في الخماسي . ولكن نموا مماثلا في بساتين الاشجار المتمرة لم يحدث كما يوضح الجدول التالي :

---

(1) و. ت . ت . ع : مرجع سابق ، ص : 63 .

(2) BNEDER :OP -CIT ;P/47

جـدول (3 - 15)

تطور مساحة بساتين الاشجار المثمرة خلال 70 - 1984

المتوسط السنوي	70 - 1973	74 - 1977	78 - 1979	80 - 1984
المساحة بالهكتار	586.311	641.399	649.905	623.554
الرقم القياسـي	100	109	111	106

المصـدر : mara :P.Q.80/84 ; TOME 2
O.N.S : annuaire statistique 1981 et 1985
MAP : statistiques agricole ; serie A , 1985

فبينما تضاعفت الاعتمادات المالية بنحو ثلاث مرات خلال المخطط الخماسي، لم تزد المساحة الاجمالية للبساتين الا بنسبة 6% وهي أقل من النسبة المسجلة خلال الفترات السابقة ، واذا كانت عمليات الاقتلاع الواسعة لكروم الخمر وأشجار الحمضيات الهرمة تبرر جزئيا بطء نمو المساحة الاجمالية لبساتين الاشجار المثمرة خلال الفترة 70 - 1979 فان ضعف معدل انجاز أهداف الغرس المقررة في المخطط الخماسي هو وحده الذي يمكن أن يفسر التراجع المسجل في المساحة خلال هذه الفترة .

1.4 - الكروم

لزراعة الكروم وضع خاص في الجزائر ، اذ تعتبر من مخلفات العهد الاستعماري الذي عمل على توسيعها ابتداء من 1880 لتصبح المنتوج الزراعي الأول في البلد (أنظر الجدول : 1 - 1) .

ولما كان هذا الوضع لا يتوافق مع متطلبات بناء اقتصاد مستقل ومتوازن ، فقد انتهجت الدولة ازاءه سياسة ذات اتجاهين ، الأول يقوم على تقليص المساحة الاجمالية

لحقول الكروم وتعويضها بمزروعات أخرى حسب سلم الأولوية في اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان . والثاني يقوم على اعادة تشكيل البنية المحصولية للمساحة الباقية باتجاه زيادة مساحة حقول الكروم المنتجة لعنب المائدة والعنب المجفف (الزبيب) والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (3 _ 16)

تطور بنية حقول الكروم خلال الفترة 70 _ 1984

(بالهكتار)

المعدل السنوي	70 / 1973		74 / 1977		78 / 1979		80 / 1984	
النوع	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
عنب الخمر	260.395	95	208.352	89	184.460	86	159.616	83,6
" المائدة	12.515	4	20.822	9	25.245	11,7	27.964	14,6
" الزبيب	-	-	2.896	1,2	2.920	1,3	2.702	1,4
مشاتل	1457	1	995	0,8	1.535	1	636	0,4
المجموع	274.367	100	233.065	100	214160	100	190.918	100

المصدر : نفس مصادر الجدول (3 _ 15)

ومما تجدر ملاحظته هو أن نسبة كبيرة من الكروم المنتجة لعنب الخمر تجاوزت العمر الانتاجي لها ، مما أدى الى هبوط حاد في انتاجيتها التي انتقلت من 45 هكل في الهكتار عام 1962 الى 9,7 هكل عام 1984 ، ومع ذلك فان تجديدها يجري بوتيرة بطيئة جدا ، حيث من مجموع 143.540 هكتار الموجودة عام 1984 هناك حوالي 16.500 هكتار أي 12 % فقط غرست بعد 1967 منها حوالي 5500 هكتار غرست خلال المخطط الخماسي

من أصل 24 ألف هكتار المقررة [1] ، ويرجع ضعف معدل الانجاز أساسا الى عدم كفاية انتاج الشتائل والأصول .

2.4 - الحمضيات

على غرار الكروم تعاني بساتين الحمضيات من ظاهرة تقدم عمر الاشجار، اذ قدرت مساحة البساتين التي تجاوزت أشجارها العمر الانتاجي (40 سنة)عام 1970 بنحو 9100 هكتار أي 19% من المساحة الكلية للبساتين ، لم يجدد منها الى غاية نهاية 1983 الآ 1803 هكتار [2] . مما أدى الى ارتفاع مساحة البساتين الهرمة الى 17 ألف هكتار (38%) عام 1984 .

وهكذا فان التباطؤ في اعادة تشكيل البساتين أمام ظاهرة تقدم عمر الاشجار بالاضافة الى القيود التقنية - الاقتصادية التي يصطدم بها توسيعها كنقص مياه السقي وغياب شبكة الصرف خصوصا في متيجة والمحمدية قد انعكس سلبا على نمو بساتين الحمضيات كما يوضح الجدول :

جدول (3 - 17)

تطور مساحة بساتين الحمضيات خلال الفترة 70 - 1984

	1973 - 70		1977 - 74		1979 - 78		1984 - 80	
	هكتار	موشر	هكتار	موشر	هكتار	موشر	هكتار	موشر
المساحة الكلية	49.505	100	49.435	100	49.185	99	45.374	92
" المنتجة	45.747	100	44.915	98	44.590	97	41.066	90

المصدر : نفس مصادر الجدول (3 - 15)

(1) MARA :P.Q 80/84 : OP-CIT , P 86
BNEDER : OP-CIT , P 43

(2) المرجع السابق ، ص 35 .

3.4 - النخيل

بالنظر الى المساحة الاجمالية التي كانت تحتلها بساتين النخيل حتى عام 69 - 1970 المقدرة ب : 44 ألف هكتار يمكن القول أن زراعة النخيل قد عرفت تطورا هاما خلال فترة المخططين الرباعيين ، أما خلال فترة المخطط الخماسي فان الموارد المائية المتاحة للسقي حسب تقديرات وزارة الفلاحة لم تكن لتسمح بزيادة مساحة البساتين ، فانصب العمل على تجديد نحو 2000 هكتارا من الاشجار الهرمة . وهذا ما يفسر ثبات مساحتها خلال هذه الفترة كما يشير الجدول (3 - 18).

جدول (3 - 18)

تطور مساحة بساتين النخيل خلال الفترة 70 - 1984

	1970 - 69	1973 - 70	1977 - 74	1979 - 78	1984 - 80
المساحة بالهكتار	44.050	64270	71.027	70.350	71.046
الرقم القياسي	100	146	161	160	161

المصدر: نفس مصادر الجدول (3 - 15)

ولذا فان كل توسع في زراعة النخيل هو الآن مشروط بمدى تعبئة موارد مائية جديدة ، هذا مع ملاحظة أن المساحة المضافة منذ 1970 لم يدخل منها طور الانتاج الا 40%[1]

4.4 - الزيتون

تلتقي بساتين الزيتون مع بساتين النخيل من حيث أنها عرفت تطورا هاما خلال فترة المخططين الرباعيين ، كما تلتقي مع بساتين الحمضيات من حيث تقدم عمر الاشجار اذ بينت تقديرات وزارة الفلاحة عام 1979 أن حوالي 60 ألف هكتارا تجاوز عمر أشجارها 40 سنة منها 36ألف لم تعد منتجة (عمرها أكثر من 70 سنة). ولكنها

---

(1) حسبناها بناء على : MAP : statistiques agricoles serie A 85, P 8

تتميز عنهما في أن تقليم التجديد la taille de regeneration يسمح باطالة عمرها الانتاجي ، وأن توسيع بساتينها غير مقيد بتوفر مياه السقي باعتبارها شجرة مقاومة rustique . ولذا تقرر في المخطط الخماسي غرس 12 ألف هكتار كمتوسط سنوي لبلوغ هدف 60 ألف هكتار عام 1984، الا أن ما أنجز لم يتعد 12.443 هكتار (1) . أي ما يعادل 21٪ من الهدف العام للمخطط، وبالمقابل تم اقتلاع آلاف الهكتارات الموجودة في الأراضي المسقية أو التي يمكن سقيها لتعويضها بالمزروعات التي يتعذر ممارستها في الأراضي البعلية . وهذا ما يفسر تقلص المساحة الاجمالية للبساتين خلال هذه الفترة .

جدول (3 ـ 19)

تطور مساحة بساتين الزيتون خلال الفترة 70 ـ 1984

	69_1970	70_1973	74_1977	78_ 1979	80_ 1984
المساحة بالهكتار	98.840	130.340	173.304	176.700	175.662
الرقم القياسي	100	132	175	179	178

المصدر : نفس مصادر الجدول (3 ـ 15)

5.4 ـ الاشجار الأخرى

وهي في معظمها غير معروفة على وجه الدقة وتتشكل من مجموعتين :

أ ـ ذات الحب والنواه

وتغطي حوالي ثلث المساحة ، يقع ربعها في أراضي مسقية وبساتينها فيمجملها حديثة السن اذ لم تتجاوز نسبة الاشجار التي تعدت العمر الانتاجي (25 سنة) 35.3٪ حسب تقديرات 1979 بينما قدرت نسبة الاشجار التي لم تدخل بعد طور الانتاج (أقل من 4 سنوات) ب : 25٪ وتقرر خلال المخطط الخماسي غرس 12 ألف هكتار ، الا أن مزايا

(1) BNEDER :OP-CIT P 41

هذا النوع من الاشجار المثمرة (قصر المدة اللازمة لدخولها طور الانتاج وارتفاع مردودها النقدي) أغرى الفلاحين في القطاع الخاص بالتوسع في زراعتها ، مما جعل الانجازات المحققة تفوق الهدف المقرر بنحو 50% (1)

ب - المقاومة RUSTIQUE

تشمل اللوز والتين وأصناف اخرى أقل أهمية ، وهي تقع في معظمها بالمناطق الجبلية ، وتعتبر بساتين التين في مجملها هرمة بينما تعتبر بساتين اللوز حديثة السن بنسبة 66% حسب تقديرات 1979. ونظرا لخاصيتها المقاومة فان امكانية التوسع في زراعتها كبيرة ونعتقد أن تنميتها محبذة خصوصا الاصناف التي يتزامن ارتفاع الطلب عليها مع نضجها ولا يطرح تخزينها مشكل التلف كاللوز والجوز ...الخ وقد تقرر في المخطط الخماسي زراعة 51 هكتار بين التجديد والتوسيع أنجز منها 40% (2).

وخلاصة القول أن المساحة الاجمالية لمجموعتي الاشجار المقاومة وذات الحب والنواة سلكت في تطورها نفس الاتجاه الذي سلكته بساتين النخيل والزيتون ، حيث نمت بسرعة حتى 1979 ثم اعتراها نوع من الركود خلال فترة المخطط الخماسي .

جدول (3 - 20)

تطور مساحة الاشجار ذات الحب والنواة والمقاومة

خلال الفترة 70 - 1984

	69- 1970	70-1973	74-1977	78-1979	80 - 1984
المساحة الكلية هـ	58.560	67.829	114.565	139.510	140.554
الرقم القياسي	100	116	196	238	240
المساحة المنتجة هـ	غ.م	غ.م	69.710	83.386	96.164

المصدر : نفس مصادر الجدول (3 - 15)

(2،1) BNEDER : op-cit p 37 ;39

المبحـــث الثانــي

تحليل اتجاه تطور عوامل الانتاج المساعـــدة

1 - تطور حظيرة العتاد ومكننة الزراعة

لقد أثبتت المكننة في الزراعة أنها من العوامل الأساسية التي أدت الى الثـورة الزراعية في أوروبا وأمريكا ، اذ يتيح ادخال المكننة امكانية التوسع الزراعي الأفقـي باستغلال اكبر قدر من الأراضي الزراعية . واذا تعلق الأمر باستصلاح أراض جـديـدة فان المكننة لا تطرح باعتبارها اختيارا بين أساليب فنية مختلفة للانتاج ولكـن باعتبارها ضرورة ، كما أن احلال الآلات في الاعمال الزراعية محل الانسان والحيـوان يؤدي الى زيادة انتاجية الارض بنسبة يقدرها البعض بـ : 20 - 30%[(1)] وتعزى هذه الزيادة الى :

- امكانية تنفيذ الاشغال الزراعية في المواعيد المثلى ، وتظهر أهمية هـذا العامل كلما زادت كثافة الدورة الزراعية حيث يضيق الوقت .

- كفاءة الآلات في اعداد التربة كالقدرة على الحرث العميق وتفتيت الطبقـات الصماء ... الخ

- تحسين العمليات الزراعية الأخرى لما ينشأ عن ادخال المكننة من تغير فيأسلوب الفلاح وقبوله التقنيات الزراعية الحديثة اذ " من الملاحظ أن هناك ترابطا قويا بين درجة المكننة وبين استخدام الوسائل الفنية الأخرى وقبول الارشاد الزراعي"[(2)].

كما أن قوة وتشعب الروابط التأثيرية للقطاع الزراعي في علاقته بالقطاعات الأخـرى تتناسب ودرجة تطور وسائل وتقنية الانتاج فيه .

---

(1) SAAB.G : motorisation de l'agriculture et developpement agricole S.E.D.S - paris 1961 , P 27

(2) حازم الببلاوي : التنمية الزراعية ، مطبعة النهضة الجديدة - القاهرة 1967، ص87.

وقد تميزت الزراعة الجزائرية غداة الاستقلال بارتفاع حاجتها الى الآلاتوالمعدات الميكانيكية ، وخاصة لدى القطاع الخاص الذي كان في معظمه يستخدم لانجاز العمليات الزراعية وسائل تقليدية تعتمد على القوة المحركة الحيوانية أو البشرية . ولكن المرحلة الأولى للتنمية لم تولي اهتماما لهذا الجانب ، ويرجع ذلك الى اعتقاد أن وجود رصيد من التجهيزات في مزارع التسيير الذاتي الموروثة عن المعمرين يسمح باغفال هذا الجانب ولو الى حين وهذا رغم " أن احصاء عام 1966 قد أظهر آنذاك أن الفارق اتسع كثيرا في الزراعة بين الاهداف والوسائل "(1)

أما خلال الفترة 70 - 1984 فقد عرفت مخصصات العتاد الفلاحي نموا متواصلا حيث انتقل رقمها القياسي من 100 خلال الرباعي الاول الى 643 خلال المخطط الخماسي .وكحصة من اجمالي الاستثمارات الفلاحية انتقل نصيب العتاد من 19% خلال المخططين الرباعيين الى 25% خلال المخطط الخماسي .

جدول (3 - 21)

تطور الاستثمار في العتاد الفلاحي خلال 70 - 1984

(مليون د ج)

المخططات	الرباعي الاول	الرباعي الثاني	الخماسي
المبلغ	780	2.327	5.013
الرقم القياسي	100	298	643

المصدر : و . ت . ت . ع : مخططات التنمية

وعلى مستوى الانجازات المادية كان تطور حظيرة العتاد الفلاحي كمايلي :

1,1 - عتاد الجر : يستلزم الوقوف على حقيقة تطور حظيرة عتاد الجر الأخذ بعين الاعتبار : عدد الجرارات ، عمرها وحالتها الوظيفية .

---

(1) ابن اشنهو : مرجع سابق ، ص : 137 .

فعلى الصعيد العددي نلاحظ أن حظيرة الجرارات مرت في تطورها، بمرحلتين :

- المرحلة الأولى 70 - 1979 ، تميزت ببطء نمو عدد الجرارات بالنسبة لمجموع الحظيرة حيث ارتفع عددها من حوالي 36.526 جرار عام 1970 الى 42496 جرار عام 1979 أي بمعدل نمو سنوي 2٪ ولكن هذا الاتجاه العام لا يعكس وضعية جميع القطاعات القانونية، اذ بينما نمت حظيرة القطاع الاشتراكي - لاسيما تعاونيات الثورة الزراعية - نموا مرضيا تقلصت حظيرة القطاع الخاص بنحو 40٪ ويرجع ذلك الى ضآلة مشترياته من الجرارات التي لم تسمح بتعويض المهتلك منها ، بسبب ضعف قدرته على التمويل الذاتي وتقليص القروض الممنوحة له نتيجة الأولوية المعطاة لتجهيز تعاونيات الثورة الزراعية .

- المرحلة الثانية 80 - 1984 اتسمت بارتفاع معدل النمو لمجموع الحظيرة بلغ 9٪ سنويا مع أعطاء أهمية خاصة لتجديد وزيادة حظيرة القطاع الخاص التي بلغ معدل النمو بها 35,5٪ سنويا ، والجدول التالي يلخص ذلك :

جدول (3 - 22)

تطور حظيرة الجرارات حسب القطاعات خلال 70 - 1984

القطاع / السنة	1970	1973	1977	1979	1984
القطاع الخاص	16329	14.355	10.104	10.053	27907
قطاع التسيير الذاتي	18197	18974	18764	20327	33412
تعاونيا الثورة الزراعية	-	1458	5954	6289	
حظيرة CAPCS , SAP	2000	2651	4578	5827	
مجموع الحظيرة	36.526	37. 438	39.400	42496	61319

المصدر -(70-77) BEDRANI.S et autres : les politiques agraires en algerie C.R.E.A ALGER P 153
-(79-84) ons : annuaire statistique n° 11 et 12
-MARA : P.Q 80/84 , tome 2,PP 83-92
- ONAMA : acquisition et distribution du materiel (1970 - 1983)

وهكذا يبدو أن درجة المكننة قد تحسنت حيث انتقل نصيب الجرار من المساحة الزراعية المفيدة من 187 هكتار للجرار عام 1970 الى 176 هكتار للجرار عام 1979 ثم 122,5 هكتار للجرار عام 1984. غير أن هذا التحسن يصير دون ذلك بكثير عندما نأخذ في الاعتبار عمر الجرارات وحالتها الوظيفية . فبالنسبة للاعتبار الأول قدرت وزارة الفلاحة في نهاية 1978 أن 25٪ من حظيرة الجرارات تجاوز عمرها 8 سنوات وهو العمر الانتاجي المعتمد للجرار ، وأن القسم الأعظم من هذه الجرارات المهتلكة يوجد لدى قطاع التسيير الذاتي وتمثل 40٪ من قوة الجر لديه .(1)

أما الحالة الوظيفية للجرارات فتشير التقديرات المتوفرة بشأنها أن نسبة العطل في الجرارات لدى القطاع الاشتراكي التي كانت 20٪ عام 1970 قد ارتفعت الى ما يزيد عن 22٪ عام 1978(2). ولذا فاننا نميل الى ترجيح ما جاء في احدى الدراسات من أن درجة المكننة انتقلت من 195 هكتار للجرار عام 1979 الى 191,3 هكتار للجرار عام 1983.(3) خصوصا وأن نسبة لا بأس بها من الجرارات المحسوبة على القطاع الخاص تستخدم في أغراض غير زراعية كنقل البضائع داخل المدن وخاصة من طرف مقاولات البناء.

2.1 - عتاد الحصاد والدراس

في الظروف المناخية للجزائر يعتبر الحصاد عملية حرجة تتوج الموسم الزراعي لأن كل تأخر في انجازها في موعدها المحدد تنجر عنه خسارة كبيرة في انتاج الحبوب نتيجة انفراط السنابل بسبب الحرارة الشديدة في شهري جويلية وأوت ، أو تعفنها بسبب الامطار الصيفية الفجائية التي كثيرا ما تضرب مناطق الهضاب العليا في النصف الأخير من أوت ، وفي دراسة لمكتب الدراسات الخاصة بالتطوير الريفي نشرها عام 1983 قدر خسائر الحبوب عند الحصاد بـ 3 قناطير في الهكتار ، وهذا بلاشك واحد من الاسباب

(1) MARA :P.Q80/84 , PO-CIT ,P57

(2) O.N.S : annuaire statistique N°11 ; P 158

(3) BNEDER : OP-CIT , P 94

الكامنة وراء انخفاض مردودية الحبوب عندنا (6 ـ 7ق/هـ). ونفس الشئ يقال عن الأعلاف التي يودي التأخر في حصادها الى انخفاض قيمتها الغذائية . ولذا فان توفير عتاد الحصاد بعدد كاف ضروري للمحافظة على جهود الموسم الزراعي. وبالقاء نظرة على حظيرة هذا النوع من العتاد نجد أن عدد الآلات ظل ينمو بانتظام خلال كامل الفترة 70 ـ 1984 كما يظهر من الجدول (3 ـ 23) التالي :

الجدول (3 ـ 23)

تطور حظيرة العتاد الفلاحي خلال 70 ـ 1984

نوع العتاد	1970	1973	1977	1979	1984
* الحصاد والدراس :					
. آلة حاصدة ـ دراسة	1447	2992	3541	4317	5693
. آلة حاصدة	7738	12096	22733	27330	28042
* حرث تهيئة الارض :					
. آلة حرث	14106	21762	32874	38964	21756
. آلة تهيئة	-	19224	35737	58178	37158
* البذر التسميد المعالجة					
. آلة بذر	3561	3476	5050	5924	6204
. آلة تسميد		3415	4814	5714	5579
. آلة معالجة	3100	6486	8775	13864	19589
* النقل :					
. شاحنة	866	1195	2910	3631	630
. مقطورة	10733	12765	12374	25233	6100

المصدر : (70-77) BEDRANI est autres : OP-CIT , P : 154

ONAMA : OP -CIT , P 3

(1979) MARA : P.Q 80:84 , OP-CIT : P 61

" statistique agricoles , serie grise "etudeset enqùe

(1984) O.N.S : annuaire statistique N° 12

ورغم هذا التطور العددي الا أن النتائج لم تبلغ بعد المستوى المنشود ، ســـواء بالنسبة للاهداف المخططة أو بالنسبة للمعايير التقنية . فالمخطط الخماسي حدد هدف 6140 حاصدة ـ دارسة لعام 1984 تحقق منها 5693 ، مما جعل متوسط نصيب الآلة الواحدة من المساحة المزروعة 469 هكتارا من الحبوب مقابل نورم تقني 300هكتار للآلة ، الأمر الذي أدى الى اطالة فترة الحصاد الى 58 يوما بدل 49 يوما المقررة (1) ، كما أدى انخفاض مردودية الهكتار من الحبوب بالنسبة لطاقة الدراس للآلات المستوردة الى أن يصبح استعمالها غير اقتصادي من حيث أنها تشتغل مدة أطول وبطاقة انتاجية أقل . مما تسبب في ارتفاع نسبة العطل الى 36,7٪ عام 1982 (25٪ بسبب نقص قطع الغيار ، 11,7 بسبب تقادم الآلات).(2) واذا عرفنا أن الآلة الحاصدة ـ الدارسة متخصصة وموسمية الاستعمال بطبيعتها فان تعطلها أثناء فترة استعمالها يلغي كليا أو جزئيا فائدتها الاقتصادية ويودي الى زيادة كبيرة في التكاليف .

وفيما يخص آلات الحصاد الأخرى (حصاد الاعلاف) يمكن القول أن درجة المكننة بقيت عند مستوى عام 1979 أو أقل نظرا لثبات عدد الآلات والتوسع في زراعة الأعلاف وهي دون هدف عام 1984 بكثير المحدد ب 48790 آلة

3.1 ـ عتاد حرث وتهيئة الارض

تسمح عمليات الحرث وتهيئة الارض بتوفير الظروف الملائمة التي تساعد النباتات على النمو السريع ، كالرطوبة والتهوية وازالة الأعشاب الضارة التي تنافس النباتات غذاء ها . ويتطلب توفير هذه الظروف وفق الشروط المعيارية عتادا متخصصا ومتنوعا حسب تنوع التربة التي تختلف من جهة الى أخرى وأحيانا داخل نفس الجهة . ويتبع تطور عتاد الحرث وتهيئة التربة باعتباره عتادا مجرورا، تطور حظيرة الجرارات . ويبرز الجدول (3 ـ 23) أن عدد الآلات لكلا النوعين (الحرث والتهيئة)

---

(1) وزير الفلاحة : يومية الشعب الصادرة في : 14.6.1986 .

(2) MARA statistiques agricoles

قد نما بانتظام تقريبا الى غاية 1979 ، ثم خلافا للمخصصات المالية واحتياجات الفلاحة المتنامية ، حدث تراجع حاد في عدد الآلات بلغت نسبته مع نهاية المخطط الخماسي 44٪ لعتاد الحرث و 36٪ لعتاد تهيئة التربة . وبالمقارنة مع الهدف المقرر بلوغه عام 1984 والمحدد ب : 137.810 وحدة لمجموع النوعين ، نجد أن نسبة العجز ترتفع الى حوالي 57٪ . وبالمقابل انخفض نضيب الجرار الى 0,96 وحدة بدل نورم تقني 3 وحدات للجرار .

4.1 ـ عتاد البذر ، التسميد والمعالجة :

يساعد التوزيع المنتظم للبذور والاسمدة ووضعها في الاعماق المناسبة النباتات على الاستفادة من التغذية والتهوية الضروريتين للنمو ، كما يؤدي الاستعمال الصحيح لمواد المعالجة الى المحافظة على النباتات ووقايتها من الأمراض والطفيليات .وهذه العوامل مجتمعة تؤدي بلاشك الى رفع المردودية وزيادة الانتاج . وفي 1970 كانت الفلاحة الجزائرية تشكو من نقص كبير في هذا النوع من العتاد تجسد في انخفاض درجة مكننة عمليات البذر والتسميد والمعالجة لدى قطاع التسيير الذاتي وغيابها لدى القطاع الخاص عدا عملية البذر في أضيق الحدود .

وقد تحسن الوضع بشكل ملحوظ وشامل لجميع الانواع خلال فترة المخطط الرباعي الأول التي عرفت تضاعفا في عدد الآلات (الجدول 3 ـ 23) . وبوتيرة أبطء نسبيا تواصل نمو عدد الآلات خلال المخطط الرباعي الثاني والسنتين التاليتين ولكن هنا أيضا كانت فترة المخطط الخماسي غير مرضية ، فباستثناء آلات المعالجة التي تجاوز عددها الهدف المقرر (13590 آلة عام 1984) ظل عدد الآلات بالنسبة لبقية الاصناف جامدا عند مستوى 1979 تقريبا ، وبعيدا عن الهدف الذي حدده المخطط لعام 1984 (22230 مبذرة ، 15650 مسمدة) ويرجع سبب هذا الجمود الى عدم تنفيذ برامج الشراء التي لم تتجاوز نسبة الانجاز بها الى غاية 31 . 12 . 1983 : 4,5 ـ 8٪[1] وهي نسبة ضعيفة لم تسمح بتغطية نسبة العطل في هذا النوع من العتاد التي تراوحت مابين

---

(1) BNEDER : OP -CIT P 88

10 - 28% حسب النوع خلال الفترة 67 - 1982(1)

5.1 - عتاد النقل

خلافا لانواع العتاد السالفة الذكر ، يستمر الطلب على خدمات عتاد النقل خلال كامل الموسم الفلاحي تقريبا . ومما يزيد من شدة الطلب على النقل تزامن حاجة المزارع الى نقل مدخلات الانتاج من مراكز التموين اليها مع حاجتها الى نقل المنتجات منها الى مراكز التخزين والتسويق ، كما هو الحال أثناء حملة الحرث حيث يتزامن نقل البذور والاسمدة الى المزارع مع نقل منتجات الحمضيات والبطاطس والتمور ... منها . أما أثناء حملة الحصاد فان نضج وجني عدد كبير من المحاصيل في فترة قصيرة نسبيا لا تزيد عن 90 يوما يجعل المشكل أكثر تعقيدا . وبالنظر الى الجدول (3 - 23) نجد أن عدد الشاحنات في بداية السبعينات يكاد لا يكفي حتى لتغطية المزارع الكبيرة في قطاع التسيير الذاتي (التي مساحتها ألف هكتار فأكثر). أما المقطورات فان ضعف حمولتها وارتباط الانتفاع بخدماتها بتوفر عنصر الجر يقلل من أهمية الارتفاع النسبي في عددها . ولم يكن الارتفاع الملموس في عدد الشاحنات والمقطورات الى غاية 1979 ليلبي حاجة المزارع المتزايدة الى النقل .أما التراجع الحاد في عدد الشاحنات والمقطورات في نهاية فترة المخطط الخماسي فيمكن القول أنه أعاد وضعية حظيرة عتاد النقل الى أسوأ مما كانت عليه في بداية السبعينات.وقد كان لنقص عتاد النقل عتادالنقل المرتبط بارتفاع نسبة العطل به (تراوحت النسبة بين 17 و 37% خلال الفترة 67 - 1982)(2) آثار سلبية على الانتاج الفلاحي ، تمثلت في تأخر وصول البذور البذور والاسمدة الى المزارع في الوقت المناسب وبقاء المنتجات مكدسة في الحقول عرضة للتقلبات الجوية في انتظار النقل . وقد يبدو ممكنا من الناحية النظرية حل أو تخفيف مشكل النقل باستغلال أمثل للامكانيات المتاحة عن طريق برمجة

MECHNANE .A: la dependance alimentaire de l'algerie (2),(1)
université de paris 2 , 1983 , P 49

نقل مواد التموين كالبذور والاسمدة ... نحو المزارع خارج.فترات جني ونقل المحاصيل منها ، ولكن غياب هياكل التخزين لدى المزارع في الوقت الراهن يلغي عمليا هـــذه الامكانيـة .

وخلاصة القول أن الزراعة الجزائرية استفادت من حظيرة عتاد عرفت الى غاية 1979 تطورا عدديا مرضيا اقترن بارتفاع نسبي في معدل العطل مما أدى الى تحسن طفيف في درجة المكننة . الا أن جمود وأحيانا تراجع عدد الآلات أثناء فترة المخطط الخماسي يدفع الى التساؤل حول ما اذا كان القطاع الفلاحي لم يعد في حاجة الى تجهيزات ، لو لا أن التحليل السابق لوضعية حظيرة العتاد الفلاحي كشف فضلا عن النقص الكمي والنوعي ، انعدام التوازن بين انواع العتاد وبين القطاعات الذي هو لصالح القطاع الاشتراكي . ولذا نعتقد أن تطوير مكننة الفلاحة لابد أن يراعي مستقبلا الاعتبارات التالية :

6.1 - الاعتبارات الواجب مراعاتها لتطوير مكننة الفلاحة :

- وفرة اليد العاملة الزراعية وانخفاض مستواها التعليمي الذي يقتضي عدم المبالغة في مكننة العمليات الزراعية من جهة وتجنب الآلات التي تكون على جانب كبير من التعقيد من جهة أخرى .

- العمل على اعادة التوازن الى حظيرة العتاد بين العتاد الجار والعتاد المجرور بما يكفل الوصول الى التناسب التقني الامثل بينهما .

- تصحيح الاختلال في توزيع العتاد بين القطاعات باتجاه زيادة حصة القطاع الخاص الذي باستثناء حصته المرتفعة نسبيا من الجرارات (45,5٪) تراوحت حدود حصته من باقي انواع العتاد عام 1984 بين 32٪ لآلات الحصاد المجرورة و 3٪ لآلات البذر والتسميد .

- اعادة النظر في نظام الدعم للعتاد الفلاحي باتجاه خلق التوازن بين أسعار الآلات المدعمة والاسعار الباهضة غير المدعمة لقطع الغيار .

- الاهتمام بنظام الصيانة في جانبيها العلاجي والوقائي ، فعلى صعيد الصيانة العلاجية تمثل ندرة قطع الغيار أهم ما يواجه المزارع من صعوبات لرفع فعالية نظام الصيانة الى جانب تعدد ماركات الآلات (تشمل حظيرة الجرارات 13 ماركة وحظيرة الحاصدات - الدارسات 8 ماركات).(1)

وهنا، لابد من الاشارة الى ضآلة حصة التجهيزات الفلاحية ضمن استثمارات الصناعة الوطنية التي بلغت 7ر0٪ خلال الفترة 74 - 1979 و 4ر0٪ خلال الفترة 80 - 1984.(2)

أما على صعيد الصيانة الوقائية فيمكن أن نميز بين عاملين : عامل بشري حيث يشكل اهمال العمال وعدم المامهم بالأسس الفنية لتشغيل الآلات سببا رئيسيا في رفع نسب اهتلاكها وتعطلها . وعامل مادي حيث لاحظنا خلال الزيارات التي قمنا بها لبعض المزارع في القطاع الاشتراكي أن حظائر الآلات لاتتوفر على أدنى شروط الصيانة بعد أن تحولت المغطاة منها تحت ضغط أزمة الاسكان الى مساكن للعمال .

2 - الري

يعتبر الماء أهم العوامل الطبيعية المحددة للانتاج الزراعي ولا سيما في ظروف الجزائر حيث تتوفر معظم المقومات الطبيعية الأخرى ، ويمكن ابراز أثر الري في رفع الانتاج بما أنجز في الولايات المتحدة الأميريكية في مناطق شبه صحراوية (مشابهة لمنطقة بوسعادة) لا تزيد المغياثية بها عن 70 مم في السنة ، حيث أمكن بعد تجهيزها بنظام للري ، الحصول على انتاج يعادل 80 قنطارا من الحبوب في الهكتار .(3) وتتفاوت أهمية . الري تبعا للظروف الطبيعية - المناخية للبلد.

---

(1) ONAMA : OP -CIT , P4

(2) بن أشنهو ، مرجع سابق ، ص : 442.

(3) وزارة الفلاحة والصيد البحري ، مرجع سابق ، ص : 11 .

1.2 - علاقة الري بالمعطيات المناخية للجزائر :

يغلب على الجزائر خاصيات المناخ القاري في المناطق البعيدة عن الشريط الساحلي والتي تحميها الجبال الساحلية من الموثرات البحرية وتنعدم الأمطار بها في فصل الصيف وتتوزع توزيعا غير منتظم زمانا ومكانا في بقية فصول السنة. أما التل الشرقي الشديد الارتفاع فيحظى بكميات معتبرة من الامطار ، بينما تغلب الحرارة والجفاف على التل الوهراني . وخلافا لذلك تتساقط أمطار غزيرة على السهول القسنطينية العليا المحاطة بالجبال التي تنساب مياهها نحوها . غير أن السهول المرتفعة المحيطة بالجزائر ووهران ، تتميز بكميات غير كافية وغير منتظمة من الامطار.

ومن الناحية الطبوغرافية تغلب على الجزء الشمالي للبلاد سلاسل جبلية بمعدل ارتفاع 800م ، ولا تزيد مساحة الأراضي التي تستقبل اكثر من 400مم من الأمطار في السنة ويقل انحدارها عن 12% عن مليون هكتار. (1)

أما الصحراء فانها تتميز بجفاف شبه تام لوقوعها جنوب خط التماطر المتمثل في 200 مم ، علما بأن " نقص متوسط التماطر عن 250 مم يلغي قيام زراعة مطرية أصلا "(2)

كما أن لنمط سقوط الأمطار في الجزائر مميزات ذات آثار سلبية على الانتاج الفلاحي من حيث :

- انحصار سقوط الامطار في فترة قصيرة تمتد ما بين ديسمبر وجانفي .
- تفاوت سقوط الامطار من سنة الى أخرى .
- التهاطل الشديد خلال ساعات قليلة .
- قصر دورة الجفاف التي تتكرر كل 4-6سنوات .

في هذا الوضع المتميز بعدم الكفاية ، والتوزيع غير العادل للامطار ، وجفاف المناخ ، لا يمكن تحقيق تنمية فلاحية وبلوغ أهداف رفع الانتاج الا بالاعتماد على الري

---

(1) O.N.S statistiques OP-citp47

(2) حازم الببلاوي : مرجع سابق ، ص : 65.

التكميلي .

2.2 ـ حجم ومصادر المياه الكامنة بالجزائر (1)

تنقسم الموارد المائية للجزائر بحسب مصادرها الى ثلاثة أقسام .

1.2.2 ـ الموارد المائية المطرية : وتعتبر أهم وأصل الموارد الأخرى، وتستقبل الجزائر سنويا من هذا المصدر حوالي 65 مليار م^3 في المتوسط ، على مساحة 237 مليون هكتارا، مما يجعل متوسط نصيب الهكتار أقل من 28مم في السنة وهو معدل ضعيف جدا بالمقارنة مع نظيره في الضفة الشمالية لحوض المتوسط الذى لايقل عن 500مم في السنة . (2)

ونظرا لارتفاع الحرارة النسبي فان حوالي 60٪ من هذه الكمية تضيع بفعل التبخر والنتح . (3)

2.2.2 ـ الموارد المائية السطحية : وتعتبر الجزائر من البلدان الفقيرة الى هذا النوع من الموارد المائية لقلة الانهار الدائمة بها ، ويقدر حجمها بحوالي 14 مليارم^3 في السنة ، وهي كمية متواضعة بالقياس الى البلدان التي لها أنهار دائمة أو بحيرات (يورد النيل لمصر مثلا : 92 مليار م^3 في السنة)، ورغم ذلك فان معظمها يصب في البحر وبسرعة إنسياب تحد من انتفاع الارض بها نظرا لخصائصها الطبوغرافية .

3.2.2 ـ الموارد المائية الجوفية : بالرغم من أهميتها لا يوجد حصر دقيق وشامل وشامل لكمية المياه الجوفية ، الا أن الدراسات القليلة التي أجريت الى حد الآن تشير أن كمية المياه الجوفية هي في حدود 3ر3 مليار م^3 وهذا بغض النظر عن البحيرة الألبية في جنوب البلاد التي تقدر كميتها بـ: 5000 مليار م^3 والتي هي غير

---

(1) نظرا لتباين الاحصائيات المتعلقة بحجم المياه لكل مصدر، اعتمدنا تلك الواردة في الوثائق المقدمة للمؤتمر الخامس للحزب لحداثتها وطابعها الرسمي

(2) NADIR . M.T :OP-CIT :P 327

(3) النتح : رشح الماء الزائد عن الحاجة الفسيولوجية للنبات عبر الاوراق

مستغلـة عمليا.(1)

مما تقدم يتضح مدى الاعتماد الكبير للجزائر على الموارد المائيـة المطرية المتميزة بالقلـة والتذبذب ، الأمر الذي يحتم ضرورة الاهتمام بتطوير هياكل تعبئة المياه (سدود، آبار ...) ومنشآت استغلالها (محطـات الضخ ، شبكـة قنوات التوزيع ...) والاطار اللازم لتسييرها بغيـة الوصول الى تلبيـة الاحتياجات المتزايـدة للماء .

3.2 - تطور حجم المياه المعبئة

يعود البدء في تعبئـة المياه السطحيـة بواسطـة السدود الى عهد الاستعمـار الذي ورثـت عنه الجزائر 14 سدا بطاقـة أصليـة 670 مليون م^3 وطاقة فعليـة 487 مليون م^3، أضيـف اليها الى غايـة 1970 خمسـة سدود أخرى (ثلاثـة منها كان الاستعمار قـد ترك اشغال انجازها متوقفـة)(2) بطاقـة فعليـة قدرها 325 مليون م^3، ليصبح اجمالـي حجم المياه المعبئـة 735 مليون م^3 بعد طرح ما يقرب من 77 مليون م^3 من طاقة السدود القديمـة الضائعـة بفعل التوحل . وتميزت هذه الفترة على الصعيد التنظيمي بتوزيـع مختل للمهام بين عدة وزارات تشترك في القيام بعمليـات تعبئـة وتجهيز وتوزيـع واستعمال المياه ، انعكس سلبا على كفاءتها في صيانة المنشآت القائمـة واستغلال المياه المعبئـة وقد أشـار تقرير المخطط الربـاعي الاول لذلك بقوله " يجب أن نتيقـن بأن الماء اذا كان يشكل ضيقـا حقيقيا، فان استعمال المياه يشكل ضيقـا اكثر أهمية ". وقد حاولت الدولة تجاوز هذا الوضع ، فأنشأت كتابة دولة للري عام 1970 ، كمارصدت مبلغ 1100 مليون دج ، 3324 مليون دج من اعتمادات المخططين الرباعيين لاشغال الري. ولكـن غياب الدراسات المتعلقـة بالتحديد الدقيق والشامل لحجم الموارد والاحتياجات والتوقف المتكرر لاشغال انجاز مشاريع السدود بسبب النزاعات بين ادارة الري والموسسـات

(1) ح . ج . ت . و : مرجع سابق، ص : 98 - 100.

(2) السدود هي : ايراقـن 80 م م^3 ، المغروش 10مم^3 ، الشافيـة 95م م^3

الاجنبية حول اعادة تقييم تكاليف الانجاز ، أدى من جهة الى ارتفاع ضخم في تكاليف الانجاز الأصلية التي تضاعفت في بعض السدود بـ : 8ر4 مرات [1].

ومن جهة أخرى الى ضآلة حصيلة الانجازات المحققة التي تمثلت الى غاية 1978 في تعبئة حوالي : 670 مليون م^3 اضافية (منها 500 م م^3 مياه جوفية) لتصبح الطاقة الاجمالية الفعلية للتخزين 1229 مليون م^3، بعد استبعاد طاقة التخزين الضائعة بفعل الرواسب والتي تقدرها وزارة الري بـ : 2 ـ 3٪ سنويا .

والواقع أن كمية المياه الجوفية مبالغ فيها اذا أخذنا بعين الاعتبار وجود 300 بئر غير مستغلة بسبب انعدام التجهيزات . وخلافا للانجازات المادية المتواضعة تم خلال هذه الفترة تحقيق مجموعة هامة من الدراسات المائية التي سمحت فضلا عن التعرف على حجم الموارد المائية والمقادير القابلة للاستغلال والمحيطات الملائمة لاقامة المنشآت والتجهيزات ، بالكشف عن العجز الكبير في تلبية الحاجات المستعجلة من الماء لاغراض الفلاحة والصناعة والشرب ، الذي دفع اللجنة المركزية للحزب الى تخصيص اشغال دورتها الثانية (ديسمبر 1979) لمناقشة واتخاذ التدابير الكفيلة برفع الفعالية في تعبئة واستغلال المياه ، تجسدت على مستوى التخطيط ولاول مرة في افراد باب للري في مدونة الاستثمارات (بعد أن كان يحسب ضمن الفلاحة) رصد له المخطط الخماسي مبلغ 23 مليار دج منها 7ر5 مليار د ج تخص الري الفلاحي . وأدت الانجازات المحققة خلال هذه الفترة الى رفع حجم المياه المعبئة الى 6ر2126 مليون م^3 عام 1985 [2]. والجدول (3 ـ 24) يعطي فكرة عن تطور حجم المياه المعبئة .

---

(1) ح . ج . ت . و : مرجع سابق ، ص : 99 .

(2) المصدر: وزارة الري ، مديرية دراسات البيئة والموارد المائية .

الجدول (3 ـ 24)

تطور حجم المياه المعبئة خلال الفترة 70 ـ 1984

	1970	1978	1984
الكميـــة 10^6 م^3	735	1229	2126,6
الرقم القياسي	100	167	289

المصدر : وزارة الري ، مديرية دراسات البيئة والموارد المائية

4.2 ـ تطور المساحة المسقية ومدى تلبية حاجتها للماء .

قدر المخطط الرباعي الأول مساحة الاراضي المسقية بـ 300 ألف هكتار عام 1970 منها 50 ألف هكتار تقع في المحيطات الكبيرة.(1) موكدا على أنه " يجب أن تبلغ هذه الأخيرة من الآن الى 1980 مقدار 500 ألف هكتار ". ولكن الدراسة التي أجريت من 1977 الى 1980 لاحصاء المساحات المسقية بينت أن التوسع لم يبلغ سوى 32 ألف هكتار أي 16٪ من الهدف المقرر ، وأن من بين هذه المساحة المضافة تم فعلا سقي 10 آلاف هكتار بواسطة الري الصغير والمتوسط(2). مما يعطي فكرة على أنه ليس كل المساحات المعتبرة مسقية تكون كذلك لأنه كثيرا ما يحدث أن لا يصلها الماء ، سواء بسبب نقص المياه أو لعدم صلاحية تجهيزات السقي . ولا أدل على ذلك من أن المساحة المسقية فعلا عام 1983 لم تمثل سوى 250 ألف هكتار من جملة 360 ألف هكتار مسقية نظريا(3).

والجدول (3 ـ 25) يوضح تطور المساحة المسقية فعلا .

---

(1) المحيطات الكبيرة : أراضي تزيد مساحتها عن الف هكتار وتسقى بواسطة السدود

(2)،(3) ح.ج.ت.و : مرجع سابق ، ص : 65 ، 101 .

جدول (3 _ 25)

تطور مساحة الأراضي المسقية خلال الفترة 70 _ 1984

و : 1000 هـ

القطاع / المتوسط سنوي	1973 _ 70	1977 _ 74	1979 _ 78	1984 _ 80
التسيير الذاتي	151,7	140	136,2	148
الثورة الزراعية	2,8	26,9	47	
الخاص	171,9	154,6	156,5	157,4
المجموع	326,4	321,5	339,7	305,4

المصدر : MARA : statistiques agricoles serie B et grise

فخلال مدة 15 سنة وعبر ثلاث مخططات انمائية لم تزد المساحة المسقية نظريا الا بمقدار 60 ألف هكتار أي بمعدل نمو سنوي 3ر1٪. ومن مجموع 360 ألف هكتار المسقية عام 1984 نجد أن 140 ألف هكتار تقع في محيطات الري الكبير مقابل 50ألف هكتار عام 1970، وهذا يعني أن الجهود قد اتجهت نحو زيادة المساحات المسقية في المحيطات الكبرى ، في حين أن الدراسة أثبتت أن المساحة الكلية التي يمكن سقيها بمنشآت صغيرة للري هي في الواقع أكبر من ضعف مساحة المنشآت الكبيرة.(1)

ويتضح من الجدول (3 _ 25) الحقائق التالية :

_ ميل المساحة المسقية للقطاع المسير ذاتيا الى الانخفاض ، ويرجع ذلك الى كون أراضيه أكثر عرضة لتعديات القطاعات الأخرى غير الزراعية .

_ أن هناك شبه مناصفة للمساحة المسقية بين القطاعين الاشتراكي والخاص . الا أن الملاحظ هو أن المساحة العائدة الى هذا الأخير يقع معظمها في محيطات الري الصغير والمتوسط الذي يعتمد على مياه الآبار والوديان الموسمية ، الشيء

(1) و . ت . ت . ع : تقرير المخطط الخماسي 80 _ 1984 ، ص : 242 .

الذي يقلل من امكانية تطبيق دورة زراعية اكثر كثافة . وعلى العكس من ذلك فان المساحة العائدة الى القطاع الاشتراكي وخاصة شقة المسير ذاتيا يقع معظمها في محيطات الري الكبرى وهذا بحكم تكونه التاريخي .

- التطور الدوري لمجموع المساحة المسقية بشكل يتوافق مع دورة الجفاف في الجزائر ، وهكذا نلاحظ انخفاض المتوسط السنوي للمساحة المسقية خلال الفترة 74 - 1977 التي صادفت دورة الجفاف فيها عام 75 - 1976 ثم خلال الفترة 80 - 1984 ولكن بحدة أكبر وهذا لكون هذه الفترة صادفت دورة جفاف استمرت ثلاث سنوات متتالية : 81 ، 82 ، 1983 .

وفيما يخص تلبية حاجة المساحات المسقية للماء ، تذكر المصادر الرسمية أن 700 مليون م^3 من المياه المعبئة عام 1979 قد خصصت للتزود بمياه الشرب[1] وهذا يعني أن الكمية المتبقية هي : 669 مليون م^3 (1229 + 140 - 700)[2]. في حين أن وزارة الفلاحة قدرت حاجة المساحات المسقية لنفس العام ب : 4ر2454مليون م^3.[3] مما يجعل نسبة تلبية حاجتها للماء : 3ر27٪ تقريبا . والواقع أن هذه النسبة رغم ضعفها مبالغ فيها وذلك لسببين : أولهما أن جزء من الكمية الباقية يذهب الى الصناعة ، وثانيهما أنها محسوبة في بداية الشبكة مع العلم أن تدهور وضعية هذه الأخيرة يسبب ضياع ما لا يقل عن 40٪ من كمية الماء .

وحسب تقرير مشترك لوزارتي الفلاحة والري " تراوحت نسبة تلبية الحاجات المقرر من مياه السقي بين 19 - 51٪ خلال العام 84 - 1985 حسب المناطق "[4] وقد حصر التقرير أسباب ضعف النسبة في :

- نقص مخزون السدود
- تدهور شبكات قنوات التوزيع

(1) م . ج.ت.و : مرجع سابق ، ص : 100
(2) 140 هي طاقة تعبئة سد سيدي محمد بن عودة المنجز عام 1978
(3) MARA : P.Q 80/84 , TOME4 ,P 112
(4) قدم التقرير في اجتماع تنسيقي بين الوزارتين بتاريخ 14 . 10 . 1985

- ضعف التنسيق بين مصالح الري ومصالح الفلاحة في مجال تسيير المياه .

ان الزيادة المستقبلية الاكيدة للسكان والارتفاع المأمول في المساحة المسقية (نحو مليون هكتار) التي تجعل حاجة الجزائر من الماء تقدر بنحو 13 مليار م^3 عام 2000 سوف تتطلب الحصول على كمية اضافية من الماء لا تقل عن 10 مليارات م^3 والا فسوف يكون من الضروري تحويل المياه من قطاعات الانتاج الى الاستهلاك المنزلي.ولاشك عندئذ في ان القطاع الزراعي يكون هو الضحية ، لأن تقليص المساحة المسقية أو تخفيض حصتها من الماء يكون أقل اثارة من غلق المصانع وتسريح العمال .

3 - استعمال الأسمدة

تنشأ الحاجة الى استعمال الاسمدة عندما تعاني التربة نقصا فيوجود العناصر المغذ ية اللازمة لنمو النباتات ، سواء لفقر طبيعي بها ، أو لاجهادها ، اذ تودي الزراعة المتتالية للأرض بنفس المحصول الى تناقص خصوبتها .

ويتوقف تحديد المقادير اللازمة من الأسمدة على معرفة الخصائص الكيميائية و الميكانيكية للتربة وكذا نوع النباتات المراد زراعتها ، ولا تقتصر أهمية التسميد على زيادة الانتاج فحسب كما هو شائع ، بل تتعداه الى تحسين صفاته " فقد ثبت أن العناية بالتسميد يمكن أن ، ترفع نسبة البروتين فيالقمح". (1) كما أن للاسمدة العضوية دور في تحسين الخواص الميكانيكية للتربة من حيث أنها تعمل على تماسك التربة الرملية وتفتيت التربة الطينية . ويعتبر استعمال الاسمدة العضوية محدود جدا في الزراعة الجزائرية، ففي القطاع الخاص مازالت نسبة كبيرة من مخلفات الحيوانات - وهي المصدر الرئيسي لهذا النوع من الاسمدة - تستعمل كوقود، أما في القطاع الاشتراكي فان ضآلة حصته من الثروة الحيوانية يجعل كميته أصلا محدودة مما يقصر استعمالها على زراعة الخضر .

أما الأسمدة المعدنية فقد ظل استعمالها الى غاية 69 - 1970 ضعيفا (نحو 70 مليون وحدة مخصبة) ومقتصرا على القطاع المسير ذاتيا تقريبا ، ليتطور بشكل ملحوظ ابتداء من العام 1970 والى غاية العام 1977 حيث تضاعف خلال هذه الفترة بنحو2,7

(1) حسني ناثان : الزراعة في خدمة السلام ، دار الكرنك ، ص 52 .

مرات كما يظهر من الجدول (3 ـ 26) . ويرجع نمو استهلاك الأسمدة خلال هذه الفترة الى الدعم المقدم من طرف الدولة خلال المخطط الرباعي الثاني، حيث تلقى فلاحو القطاع الخاص في اطار تكثيف زراعة الحبوب 73 ألف طن من الاسمدة مجانا [1]. الا ان الملاحظ هو أن حصة القطاع الخاص رغم تطورها المطرد عبر كامل الفترة لا تزال ضعيفة اذ لم تمثل سوى 25٪ من اجمالي الاسمدة المستهلكة عام 1979 بينما يحوز 59٪ من اجمالي المساحة الزراعية المفيدة فضلا عن أن أراضيه أقل خصوبة . وتواصل النمو في استهلاك الاسمدة خلال فترة المخطط الخماسي حتى بلغ ذروته عام 80 ـ 1981 ليهبط وبشكل منتظم في السنتين التاليتين قبل أن يرتفع من جديد في السنة الأخيرة للمخطط وفي جميع هذه الحالات حافظ نصيب القطاع الخاص وبوتيرة أقل مما في الفترة السابقة على نموه الا أنه لم يتجاوز 40٪ ، ويرجع التذبذب في استعمال الأسمدة خلال فترة المخطط الخماسي الى تقليص المساحات المخصصة لزراعة الحبوب والبقول الجافة في موسمي 81/ 1982 و 82/ 1983 بسبب الجفاف . ورغم التطور الملحوظ في معدل التسميد المعبّر عنه بالكلغ من العناصر المخصبة والذي ارتفع من 18 كلغ / هكتار عام 1970 الى 65,9 كلغ عام 1984 فاننا لم نلاحظ تطورا مماثلا في مردودية الحبوب التي هي أهم أبواب استعمال الاسمدة ، ونعتقد أن ذلك يعود الى :

- استناد معايير التسميد المعمول بها جهويا على عاملين هما : درجة المغياثية ونوع المحصول ، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة خصوبة التربة التي تتطلب تحليل الأراضي وتصنيفها من الوجهة الزراعية ، وهي العملية التي لم تتم في الجزائر الى حد الآن . [2]

---

(1) BEDRANI .S : OP-CIT ; P 81

(2) وزير الفلاحة : يومية الشعب الصادرة في 29 . 5 . 1985

جدول (3 ـ 26) : تطور استهلاك الأسمدة خلال الفترة 70 ـ 1984

(مليون وحدة مخصبة)

السنوات	1970			1972			1977			1979		
القطاعات / الاسمدة	ا	خ	مج	ا	خ	مج	ا	خ	مج	ا	خ	مج
الأزوتية	23,8	2,4	26,2	67	9,6	76,6	50,7	15,9	66,6	45	18	63
الفوسفاتية	29,9	3,6	33,5	50,3	11,1	61,4	85	17,6	102,6	65	20	85
البوتاسية	13,4	0,8	14,2	35,1	3,2	38,3	30	3,7	33,7	22	6	28
المجموع	67,1	6,8	73,9	152,4	23,9	176,3	165,7	37,2	202,9	132	44	176
%	90,8	9,2	100	86,4	13,6	100	81,7	18,3	100	75	25	100

(ألف طن)

السنوات	1979 / 78		1980/79		1981/80		1982/81		1983/82		1984/83	
القطاعات	كمية	%	كمية	%	كمية	%	كمية	%	كمية	%	كمية	%
الاشتراكي	309,4	75	258,7	65,3	284,5	66,5	219,6	60,3	189,5	57,7	252,7	61,9
الخاص	103,4	25	137,4	34,7	143,2	33,5	144,7	39,7	139,1	42,3	155,4	38,1
المجموع	412,8	100	396,1	100	427,7	100	364,3	100	328,6	100	408,1	100

المصدر : (70–77) : BEDRANI .S,OP-CIT , PP 37 et 80

(78–84), MARA : P.Q 80/84 tome 4 , PP 102 et 103

- انعدام التوازن في التسميد بين العناصر المخصبة ، المتمثل في ضعف استعمال البوتاسيوم (الجدول 3 - 26) الذي يساعد النباتات على امتصاص الأزوت مما ينجر عنه تبذير في هذا الأخير .

- نقص آلات التسميد واللجوء الى التسميد اليدوي الذي لا يسمح بالتوزيع الجيد للاسمدة ومن ثم انخفاض فعاليتها .

- عدم وصول الاسمدة المطلوبة بالكمية وفي الوقت المناسب لاستعمالها . مما يؤدي الى ضياع نسبة هامة منها ، فبينما بلغت مبيعات سوناطراك من الاسمدة للفلاحة 68٪ من طلبها عام 1979 [1] ذكرت وزارة الفلاحة أن القطاع الاشتراكي لم يستهلك الا 40٪ من احتياجاته المعبر عنها من الأسمدة لنفس العام [2].

ولذا نرى من الضروري ألا ترتكز الجهود مستقبلا على زيادة الاستهلاك من الاسمدة ولكن خصوصا على تحسين شروط استعمالها .

4 - استعمال البذور المحسنة

لقد أثبتت التجربة في البلدان المتطور زراعيا أن مردود المحاصل الزراعية يتحدد في 50٪ بنوعية البذور المستعملة ، [3] فبذور القمح المكسيكي مثلا ، يصل مردودها الى 3 - 4 أضعاف مردود البذور العادية ،" وقد يصل المردود الى عشرة أضعاف فيما لو توفرت التربة الصالحة والمناخ الملائم واستخدمت الطرق العلمية الصحيحة في عملية الانتاج "[4]. وفي الجزائر كشف استقصاء وزارة الفلاحة عام 1975 حول استعمال التربة والمردودية أن نوعية البذور لها أثر كبير على مردودية محصول القمح كما يظهر من الجدول (3 - 27) .

---

(1) BEDRANI .S et autre , OP-CIT P 124

(2) MARA , P.Q 80/84,TOME 4,P 105

(3) وزير الفلاحة ، مرجع سابق ، ص 5

(4) خالد الحامض ، مرجع سابق ، ص 38

جدول (3 - 27)

مردود القمح الصلب حسب نوعية البذور وحسب القطاع

الوحدة : ق / هـ

نوع البذور / القطاع	ت. الذاتي	ث . الزراعية	الخاص
واد زناتي	16,2	7,7	9,2
جوري - 69	13,5	17,6	13,5
هدبة - 3	14,7	10,7	8
بيدي - 17	11,3	11,2	9,1
بذور عادية	7,9	7,3	7,5

المصدر: MARA :enquete d'utilisation de sol et rendement 1974 /75, PP 28-29

فكما يتضح من الجدول أعلاه يختلف مردود الهكتار اختلافا كبيرا تبعا لنوع البذور المستعملة ، كما يختلف مردود نفس النوع من البذور من قطاع الى آخر، ويعزى ذلك الى التفاوت في خصوبة التربة واختلاف التقنيات المستعملة في الانتاج ، مما يؤكد أن اختيار الانواع الجيدة من البذور بالرغم من أهميته لا يكفي وحده للحصول على مردودية عالية مالم يتبع بموائمة بين نوعية البذور ونوعية التربة وكذا استعمال التقنيات المناسبة في الانتاج .

ونظرا لضعف الطاقة الوطنية لانتاج البذور المحسنة وعجزها عن تلبية حاجة الزراعة ، وارتفاع العبء المالي لفاتورة المستورد منها (بلغت 44 مليار سنتيم عام 1983)[1] فان المعمول به الى حد الآن هو استعمال البذور المراقبة (بذور محسنة + بذور مفروزة + بذور معاملة TRAITEES) ومع ذلك فان تلبية حاجة الزراعية

(1) وزارة الفلاحة والصيد البحري ، مرجع سابق ، ص: 8

من هذا النوع من البذور بقيت ضعيفة ولم تبلغ مستوى مرضيا الا في السنوات الأخيرة كما يظهر من الجدول (3 ـ 28)

جدول (3 ـ 28)

تطور تلبية حاجة الزراعة للبذور (المراقبة)

(ألف قنطار)

السنوات / نوع البذور	1971/70		1975/74		1981 /80		1984/83	
	كمية	%	كمية	%	كمية	%	كمية	%
الحبوب	2006	68	2072	65	2194	69	2795	87
البقول الجافة	غ ٠ م	-	32,8	41	60,9	61	121	96
البطاطس	غ ٠ م	-	648	45	1050	69	1470	94

المصدر : أعددنا الجدول من واقع بيانات OAIC / DSAP

MAP : statistiques agricoles , serie jaune n[illegible] et serie B

BEDRANI . S : OP-CIT , P 43

وقد شكلت البذور المحسنة 29,5٪ من البذور المستعملة عام 1984/83 بالنسبة للحبوب و 71,2٪ بالنسبة للبقول الجافة . ولابد من الا شارة في هذا المجال الى تبعيتنا الشديدة للخارج ، حيث قدرت نسبة التبعية في هذه السنة ب : 90٪ فيما يخص بذور البطاطس و 70٪ بالنسبة لبذور الغواكه ، وهي تقريبا تامة بالنسبة لبذور الكلأ وبذور البقول الجافة .(1) كما أن استعمال البذور المحسنة يكاد حتى الآن يقتصر على مزارع القطاع الاشتراكي ، اذ لم تمثل حصة القطاع الخاص سوى 17,5٪ عام 83 / 1984 بالنسبة لبذور الحبوب و 30,5٪ بالنسبة لبذور البقول لجافة (2)

(1) وزارة الفلاحة ، مرجع سابق ، ص : 8

(2) الديوان الجزائري المهني للحبوب / مديرية التموين بالبذور .

ويرجع ذلك فضلا عن قلة انتاج هذا النوع من البذور الى ضعف قروض التموين الممنوحة للفلاحين الخواص وانتشار عادة الاحتفاظ بجزء من محصول العام لاستعماله كبذور في الحملة التالية لاسيما بالنسبة للحبوب وهو ما من شأنه أن يودي الى تدهور المردود من سنة الى أخرى لولا بعض عمليات الانتقاء للبذور التي يمارسها الفلاحون على الفطرة . واذا كان الوعي بأهمية الآلات والري والأسمدة في رفع الانتاج وتخفيض التكاليف قد عرف طريقة الى كافة الفلاحين فانه بالنسبة للبذور المحسنة مازال شبه غائب، ولذا فان استعمال البذور المحسنة لا يتم بمجرد توفرها فقط، بل لابد من اقبال الفلاحين في القطاع الخاص على اقتناعها واستعمالها ، ولا يتأتى ذلك الا بالتوسع في الارشاد ، فضلا عن توفرها وبشروط مناسبة تحفز على الاقبال عليها .

الفصـــــل الـرابـــع

اتجاه تطور الانتاج الزراعي وتحقيق الامن الغذائـــــي

لاشك في أن نمو الانتاج كما ونوعا في قطاعات الانتاج المادي كالفلاحة، هو المؤشـــــر الأكثر دلالـة على تطورها . وقد تعرفنا في الفصل السابق على اتجاه تطور جهاز الانتاج ، الذي اعتبرناه شرطا أوليا لتطور القطاع الزراعي .

ونسعى في هذا الفصـل ، الى تحليل اتجاه تطور الانتاج في علاقته بالامكانات المالية المرصودة لهذا القطـاع ، وكذا حدود استجابته لتطور جهازالانتاج ، ثم مدى مساهمتــه في تلبيـة الاحتياجات الغذائيـة للسكان ، باعتبـارهـا المهمة ذات الأولويـة المطلقـــــة في قائمـة المهام المنوطـة بقطاع الفلاحـة .

ويكون ذلك من خلال مبحثـــين :

- المبحـث الأول : ويعني بتحليل اتجاه تطور الانتاج الزراعي كما ونوعا ومساهمتـــه في تكوين الانتاج الداخلي الاجمالي .
- المبحـــث الثاني: ويعني بحصر حدود مساهمـة الانتاج الزراعي في تحقيق هـــدف الأمـن الغذائـي .

المبحـــــث الاول

اتجاه تطور الانتاج الزراعي ومساهمته في تكوين الانتاج الداخلي الاجمالي

1 - تحليـل اتجاه تطور الانتاج .

يتميز الانتاج الزراعي في الجزائر بأنه شديد التنوع، وبأن مكوناته متفاوتة الأهميـة ولذا فان أي تحليل له لابد وأن يكون مجملا وقاصرا على ما هو أساسي ، خصوصا وأن هدفنا ليس دراسـة أوجـه الانتاج في حد ذاتها ، وانما معرفـة الاتجاه العام لتطور الانتاج .

ويتشكـل الانتاج الزراعي بصفـة عامـة من فرعين رئيسيين :

فرع الانتاج النباتي ، وفرع الانتاج الحيواني .

1.1 - تحليل تطـور الانتاج النباتي .

يجدر بنا في هذا المقام أن نذكر بالمنهجيـة التي اتبعناها في دراسـة تطورات الانتاج حيث عمدنا - كما فعلنا في دراسـة تطور جهاز الانتاج - الى مقارنـة متوسط الانتاج للسنوات الأربع الأولى من الفترة محل الدراسـة ، مع نظيره للسنوات الاربع الاخيرة . وهذا بغيـة استبعاد أو التقليـل على الأقل من آثار العوامل غير الاعتياديـة ، التي تؤثر في الانتاج سلبا أو ايجابا . ذلك أن الانتاج الزراعي في الجزائر شـديد التأثـر بالعوامل المناخية ،وخصوصا سقوط الامطار الذي تعتمـد عليه معظم المساحات المحصوليـة ، لاسيما تلك المخصصة لزراعة الحبوب .

وبتحليـل اتجاهات تطور الانتاج لأهم المحاصيل النباتيـة كما يظهرها الجدول(4 - 1) .

يمكننا تصنيف المحاصيـل في ثلاث مجموعـات :

أ - <u>المجموعـة الاولى</u> : وهي التي سجل تطور الانتاج بها نموا سالبا ، وتضم محاصيل الحبوب والبقول الجافة والحمضيـات والخمور ، وقد تراوح حدا معدل النمو السنوي بها ، بـــين (- 0,7%) لمحصول البقول الجافة و (- 5,2 %) لمحصول الخمور .

وتعتبر هذه المجموعة أهم المجموعات المحصولية على الاطلاق ، وذلك لاحتوائها على محاصيل الحبوب والبقول التي تشكل المادة الأساسية الأولى في تغذية السكان .

وعلى محاصيل الخمور والحمضيات التي تمثل المادتين الرئيسيتين في قائمة الصادرات الزراعية الجزائرية كما سنرى في المبحث الثاني من هذا الفصل .

واذا كان النمو السالب وحده كاف للدلالة على التطورات المقلقة في انتاج هذه المحاصيل ، فان هناك مؤشرات أخرى من شأنها ابراز حدة المشكلة بصورة اكثر وضوحا . ففي محصول الحبوب لم يغط متوسط الانتاج للسنوات الاربع الأخيرة (1984/81) الذي هو دون انتاج سنة عادية ، سوى 31,8٪ من الطلب الوطني على هذه المادة لنفس الفترة (1) . وهو بعيد عن الهدف الذي توخاه المخطط الخماسي لآفاق 1984 والمتمثل في 53,7٪ . وبالنظر الى التوسع الذي عرفته زراعة الحبوب في استخدام مدخلات الانتاج كالاسمدة والبذور المحسنة ... يعد انخفاض الانتاج ظاهرة غريبة حتى لو أخذنا بعين الاعتبار الظروف المناخية غير المواتية لثلاث سنوات متتالية (81 ، 82، 1983) حيث قدر خلالها متوسط المساحة السنوية التي اعتبرت منكوبة بنحو 647 ألف هكتار (2) وهو ما يزيد عن خمس المساحة المبذورة (21,2٪) . وفضلا عن التأثير المباشر للمناخ فان انخفاض انتاج الحبوب يعزى كذلك الى الخسائر الناجمة عن سوء تنفيذ عملية الحصاد التي قدرها المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتطوير الريفي في دراسة نشرهنا عام 1983 بـ 3 قناطير في الهكتار . وأيضا الى انصراف الفلاحين في القطاع الخاص عن زراعة الحبوب الى زراعة الخضر وتربية المواشي والدواجن لارتفاع عائدها النقدي وتزايد الاستهلاك الذاتي للحبوب بسبب استخدامها (خاصة الشعير والخرطال) في تغذية الأنعام .

- كما يلاحظة أن انتاج بعض أصناف الحبوب قد اختفى ، بالرغم من أن الطلب المحلي عليه ما انفك يزداد من عام لآخر ، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بانتاج الأرز الذي سجلنا غياب زراعته ابتداء من موسم 1979/78 بسبب تدهور حالة المساحات المسقية بسهل الشلف (باعتبار أن زراعة الأرز تعتمد كليا على السقي) .

---

(1) احتسبنا الطلب الوطني باعتباره مساويا: الانتاج + الاستيرادات ـ الصادرات

(2) [illegible] : OP. CIT., P. [illegible]

الجـدول (4 ـ 1)

تطور الانتاج لأهم المحاصيل النباتية للفترة 1984/70

(الوحدة : مليون قنطـار)

المحاصيـــل	متوسط الانتاج السنــوي		معدل النمـو السنـوي (%)
	1973/70	1984/81	
الحبـــوب	17936	15283	- 1ر1
البقــول الجافــة	454	412	- 7ر0
الخضـــر	7847	13597	+ 2ر5
الحمضيـــات	5167	3039	- 9ر2
التمــور	1539	1915	+ 7ر1
الفواكـه الأخـرى	3467	4107	+ 3ر1
المزروعـات الصناعية	1088	1650	+ 7ر3
الخمــور(1000 هكل)	6798	1863	- 2ر5
الكـلأ	6185	8187	+ 3ر2

المصـدر : O.N.S : annuaire statistiquen°10,11,12

ومع أن محصول البقول الجافة سجل انخفاضا طفيفا مقارنة بباقي محاصيل المجموعــة ، فان هذا الانخفـاض كان كافيا لجعل انتاجـه الضعيف أصلا ، يبتعد كثيرا عن الهـــدف الذي رسمـه المخطط الخماسـي ، والمتمثـل في تأمين الاكتفاء الذاتي وايقاف الاستيراد من هذه المادة مع حلول عام 1984 . حيـث بلغ انتاج هذا العام المقدر بنحو 449 ألــف قنطار 26% من الطلـب الوطني .

ويعود تراجع انتاج محصول البقول الجافة ـ فضلا عن الظروف المناخيـة غير المواتيـــة ـ الى انصراف الفلاحين في القطاع الخاص عن زراعتهـا الى زراعـة الخضروات ، تحـــت تأثير الاسعار المجزيـة لهذه الأخيرة المقترنـة بارتفـاع مـردوديـة الهكتار منهـــا .

فبينما بلغ معدل النمو السنوي لمتوسط أسعار البقول الجافة عند الانتاج 9ر4٪ خلال الفترة 1984/77 ، بلغ نظيره في الخضروات (بآستثناء البطاطا) 1ر19٪ أي حوالي أربعة أضعاف الأول.(1)

ولعل في هذا ما يدعو الى اعادة النظر في السياسة السعرية ، بالاضافة الى وضع تشريعات فلاحية ، تحدد الحد الأدنى لزراعة هذه المحاصيل ذات الأهمية الأساسية في نمط التغذية الوطني ، كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم .

أما الانخفاض الكبير المسجل في انتاج الحمضيات ، والذي لم تستطع الزيادة المحققة في انتاج الفواكه الأخرى مجتمعة - بما فيها التمور - تغطيته . فقد أدى في ظل النمو الديمغرافي المرتفع للسكان ، الى انخفاض نصيب الفرد الجزائري من الفواكه من حوالي 7ر72 كلغ للفرد في السنة خلال الفترة 70/ 1973 الى حوالي 7ر64 كلغ خلال الفترة 81/ 1984(2) . واختفاءه من قائمة الصادرات الزراعية ابتداء من عام 1983 .

ويكمن انخفاض انتاج الحمضيات أساسا ، في تقلص مساحة البساتين وسوء وضعيتها بسبب تدهور شبكتي الري والصرف ، وارتفاع نسبة الاشجار التي تجاوزت العمر الانتاجي لها الى 38٪ عام 1984 (أنظر الفقرة 4 - 2 من المبحث الاول ، الفصل الثالث) .

وهذه الظاهرة الأخيرة ، نجدها كذلك وراء الهبوط القياسي في انتاج الخمور الذي يعتبر تصديره لاسباب تاريخية ودينية الغاية من انتاجه .

ب - المجموعة الثانية : وهي التي سجل تطور الانتاج بها نموا موجبا ، ولكن بمعدل أقل من معدل نمو السكان ، بالنسبة لمحصول التمور والفواكه الأخرى . وأقل من معدل نمو قطيع الماشية (البقر والغنم) بالنسبة لمحصول الكلأ . ولذا فانه من الواضح في الحالة الأولى ، أن نصيب الفرد من هاتين المادتين قد انخفض في نهاية الفترة

---

(1) احتسبناه على معطيات O.N.S:annuaire statistique n°12,P159

(2) " على أساس متوسط عدد السكان للفترتين : 14 و 20 مليون على الترتيب

عنه في بدايتها مادامتا لم تظهرافي قائمة الواردات . غير أن من المتوقع أن يعرف انتاج التمور نموا محسوسا خلال السنوات القليلة القادمة ، نظرا لكون بساتين النخيل المضافة منذ عام 1970 لم يدخل منها طور الانتاج التجاري الى غاية 1984 الا حوالي40% ونفس الملاحظة وبدرجة أقل يمكن اسقاطها على انتاج الفواكه الأخرى .

أما في الحالة الثانية (حالة الكلأ) فالأمر يعني ازدياد اعتماد تغذية المواشي شتاءا على العليقة LE PICOTIN المركزة التي ترتكز على الحبوب التي عرفت وارداتها نموا مقلقا ، وازدياد شدة استنزاف المراعي الطبيعية في بقية فصول السنة .
ولا يفسر النمو المتواضع في انتاج مادة الكلأ الا بقلة التنوع ، فالمحاصيل التي تزرع منه عادة تتكون أساسا من أصناف حولية - بعلية ، مما ينجر عنه عدم استمرارية انتاجها على مدار فصول السنة من جهة ، وتعرض كمياته للتذبذ تبعا للتقلبات المناخية من جهة أخرى .

ج - <u>المجموعة الثالثة</u> : وهي التي سجل تطور الانتاج بها نموا موجبا فاق في معدله النمو الديمغرافي للسكان ، وتضم الخضر والمزروعات الصناعية .

والملاحظ في هذه المجموعة أن تطور الانتاج الذي يعتبر مرضيا الى حدما من الناحية الكمية ، لم يكن كذلك من الناحية البنيوية ، حيث تميز باختلال هيكلي واضح، فالزيادة المسجلة في انتاج المزروعات الصناعية ، جاءت في معظمها من محصول الطماطم الذي بلغ معدل نموه السنوي 2ر11% ومثل وزنه النسبي ثلثي (8ر65%) اجمالي انتاج المزروعات الصناعية خلال الفترة 1984/81 . بينما سجلنا تراجعا ينذر بالانقراض في انتاج بعض الأصناف : كالشمندر السكري وعباد الشمس (- 9ر6% سنويا) ، واختفاء زراعة أصناف أخرى كالقطن (ابتداء من موسم 79 / 1980) .

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للخضر، حيث احتل محصول البطاطا وحده قرابة 40% من اجمالي انتاج الخضر خلال السنوات 81/ 1984.(1)

---

(1) احتسبنا النسب بناء على معطيات مصادر الجدول (4 - 1)

وبعيدا عن الاختلال الهيكلي ، يبقى نمو الانتاج في هذه المجموعة أيضا نسبيا ، طالما أنه لم يواكب نمو الطلب المحلي على المنتجات الزراعية الذي قدر وسطيا ب: 6٪ سنويا كما ذكرنا سابقا .

2.1 - تحليل تطور الانتاج الحيواني

نلمس الاهتمام بتطوير الانتاج الحيواني في المخطط الخماسي مبدئيا ، من خلال الاستثمارات التي رصدها لهذا الفرع من الانتاج ، حيث نسجل ارتفاع متوسط مبلغ الاستثمار السنوي له من أقل من 100 مليون دج خلال الفترة 67 /1979 الى مليار د ج خلال الفترة 1984/80 ، أي ما يعادل عشرة أصناف .

ويجد هذا الاهتمام تبريره في التقلص الكبير في رصيد الجزائر من الثروة الحيوانية بفعل الآثار المدمرة لحرب التحرير على هذه الثروة ، وكذا هلاك قسم كبير من الماشية (خصوصا الغنم) بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب الجزائر في نهاية الستينات (1976)، المصحوب بانتشار الأمراض الطفلية (أنظر الفقرة 3 من المبحث الاول ، الفصل الثالث) .

وقد كان من المأمول أن يمكن هذا الدفق المالي ، من رفع الانتاج الحيواني بما يكفل تغطية كامل الطلب الوطني على اللحوم البيضاء والبيض ، وجزء كبير من الطلب على اللحوم الحمراء والحليب . ويتضح من الجدول (4 - 2) أدناه

أن المنتجات الحيوانية عرفت بصفة اجمالية نموا مرضيا ، حيث سلك منحنى انتاج اللحوم اتجاها تصاعديا مارا من 117 ألف طن في السنة خلال الفترة 1973/70 الى 273,7 ألف طن خلال الفترة 1984/81 . وقد أدى هذا النمو الملحوظ في انتاج اللحوم الذي فاق في معدله نمو السكان الى زيادة نصيب الفرد من الانتاج المحلي ، ولكن دون أن يكون له تأثير باتجاه تقليص واردات اللحوم التي ما فتئت تنمو من عام لآخر .

وقد جاءت الزيادة المعتبرة في انتاج اللحوم أساسا ، من اللحم الأبيض الذي سجل

انتاجه نموا قياسيا بلغ معدله السنوي 27,8٪ ليصل وزنه النسبي قرابة نصف (46,5٪) اجمالي انتاج اللحوم خلال السنوات 81/ 1984 مقابل 22,2٪ في السنوات 70/ 1973 ، كما تعود زيادة انتاج اللحوم جزئيا الى الجفاف الذي أدى الى ارتفاع معدل الذبح ، خصوصا بالنسبة للغنم ، حيث بلغ انتاج لحم الضأن قمته عامي 1982 و 1983 بـ: 75,1 ألف طن و 72 ألف طن على الترتيب ، متجاوزا الهدف الذي حدده المخطط لهذا النوع.

الجدول (4 - 2)

تطور الانتاج لأهم المنتجات الحيوانية خلال 70 / 1984

المنتجات	الوحدات	متوسط الانتاج السنوي		معدل النمو السنوي (٪)
		70/ 1973	81/ 1984	
اللحوم	10^3 طن	117	273,7	9,6
البيض	10^6 بيضة	154,9	661,2	23,3
الحليب	10^6 لتر	537	714	2,4

المصدر : -O.N.S : statistique OP-CIT , P 53
- BNEDER : OP-CIT , PP 49 - 52
- I.D.P.E et ORLAC

وعلى غرار اللحوم البيضاء عرف انتاج البيض من جهته نموا قويا بلغ معدله السنوي 23,3٪ ، الا أن هذا التطور الهام في الانتاج المحلي ، لم يكن ليغطي الطلب الوطني المتزايد على هذه المادة مع حلول عام 1984 كما كان متوقعا من طرف المخطط . فالانتاج الذي بلغ في هذا العام نحو مليار بيضة (981 مليون بيضة) لم يغط الا نحو 50٪ من الاحتياجات الوطنية المقدرة بنحو مليارين بيضة . غير أنه من المتوقع أن يحقق انتاج

البيض في السنوات القليلة القادمة ، قفزة تمكنه من سد الاحتياجات الوطنية وهذا نظرا للاجراءات المالية المتخذة عام 1982 لمضاعفة الانتاج [1] . وتأكد الجدوى الاقتصادية لمشاريع تربية الدواجن بالطرق العصرية ، التي حفزت الفلاحين وغير الفلاحين على الاستثمار فيها . ولعل في النتائج المحققة عام 1985 ما يؤكد صحة هذا التوقع ، حيث بلغ حجم الانتاج لهذه السنة 1730 مليون بيضة ، أي بزيادة قدرها 4ر76٪ عن السنة السابقة [2] .

أما الحليب فلم يحقق الا نتائج متواضعة ، حيث نما انتاجه بمعدل أقل من معدل نمو السكان ، مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد من الانتاج المحلي وزيادة الكميات المستوردة منه للمحافظة على مستوى الاستهلاك وتثبيت أسعار الاستهلاك . ولم يغط الانتاج الوطني لعام 1984 والمقدر ب: 708 مليون لتر الا 41٪ من الطلب الوطني هذه المادة .

ويعود ضعف نمو انتاج الحليب الى عدة عوامل نذكر منها :

- ضعف معدل انجاز برامج استيراد الابقار الحلوب . فمن مجموع 112 ألف بقرة المقرر استيرادها خلال الفترة 70 / 1984 تم استيراد 45560 بقرة أي بمعدل انجاز قدره : 7ر40٪ (بلغ المعدل 7ر51٪ خلال المخطط الخماسي) .

- سوء التغذية الناتج عن عدم مسايرة نمو انتاج الكلأ النمو العددي للمواشي ، فبينما تراوح معدل نمو قطيع المواشي (بقر وغنم) بين 4و5٪ سنويا تمحور معدل نمو انتاج الكلأ حول 3ر2٪ سنويا ، الى جانب أنه " سواء تعلق الأمر بالقطاع الاشتراكي أو القطاع الخاص ، فان هناك صعوبات في التموين بالاغذية المركزة". [3]

---

(1) المنشور رقم 925 المؤرخ في 1982/9/8 والمتضمن التمويل المصرفي لمشاريع تربية الدواجن لدى الخواص .

(2) المصدر: الديوان الجهوي لتربية الدواجن بالوسط

(3) Brieder : OP. cit , P 48

- انخفاض مردودية البقرة الواحدة من الحليب التي بلغت بالنسبة للابقار المستوردة 2446 لترا في السنة خلال 1984/81 مقابل 2570 لترا خلال 1973/70[1]. علما أن سلالات الابقار الأوروبية - وهي أصل الابقار المستوردة -" يصل معدل ادرارها السنوي الى 4500 لترا بالنسبة لسلالة الغريزيان و 3750 لترا بالنسبة لسلالة الجرسي."[2] وأن الابقار المحلية ذات المردودية المتدنية تمثل ما يزيد عن 85٪ من مجموع قطيع الابقار الحلوب .

ولذا فان رفع المردودية رغم صعوبة ذلك - لارتباطه بعوامل وراثية يتطلب تعديلها سنوات طويلة من الانتقاء والتهجين - يبقى غير كاف للتأثير على حجم الانتاج الاجمالي من الحليب ، وعليه يجب رفع عدد الابقار الحلوب ذات الكفاءة الانتاجية العالية .

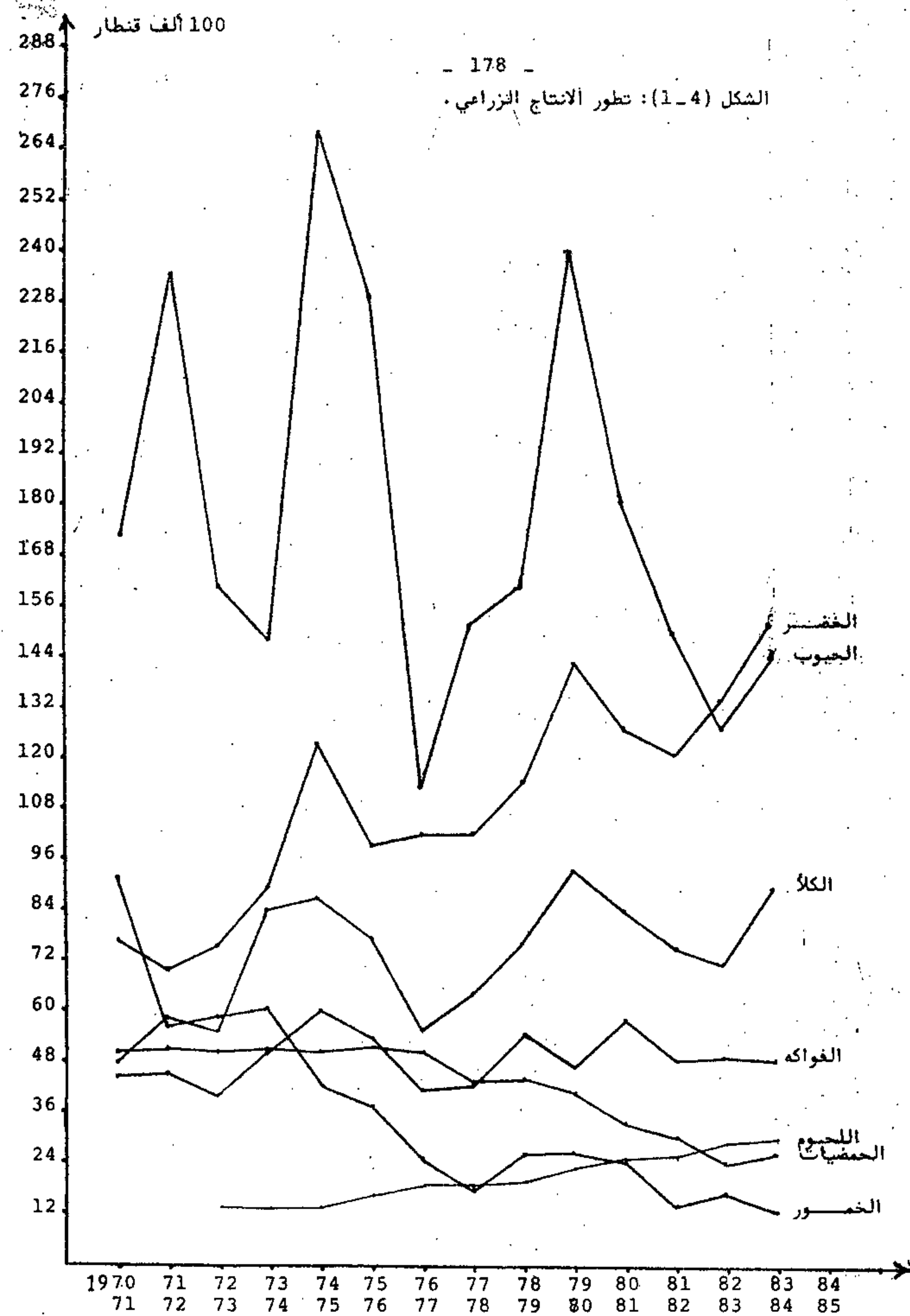
أخيرا ودون التقليل من أهمية النتائج المحققة في مجال الانتاج الحيواني ، يلاحظ أن ضعف مستوى الانتاج المسجل في بداية الفترة قد ساهم الى حد ما في تضخيم معدلات النمو .

---

(1) احتسبناها بناء على معطياة المرجع السابق، ص 49 MARA: statistiques agricoles serie " etudes et enquetes "

(2) سيد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 37.

الشكل (4 ـ 1): تطور الانتاج الزراعي .



2 - تحليل اتجاه تطور الانتاجية (المردودية)

تعرف الانتاجية عادة على " أنها النسبة بين كمية أو قيمة الانتاج ، وبين كمية أو قيمة العناصر التي أدت أو ساهمت في ايجاده خلال تلك الفترة .[1]

ومن ثم فهي أداة هامة لمعرفة مدى فعالية أداء جهاز الانتاج والكشف عن مصدر التغير في الانتاج ، الا أن حسابها محفوف بمشاكل جمة تظهر في مستويين على الأقل: أولهما صعوبة قياس الانتاج عندما لا يكون متجانسا ، وهي الحالة السائدة في الانتاج الزراعي. وثانيهما صعوبة حصر وتحديد المقادير من العناصر التي أدت الى ايجاد ذلك الانتاج.

يضاف الى ذلك في الزراعة دخول عناصر غير قابلة للقياس كالمناخ في تحديد حجم الانتاج ، ولذا فقد درج الباحثون في الاقتصاد الزراعي ، في مثل هذه الحالة على نسبة الانتاج في فرع الانتاج النباتي الى وحدة الارض (الهكتار) .

وفي فرع الانتاج الحيواني الى وحدة الحيوان ، مع استعمال لفظ " المردودية " عوض الانتاجية للدلالة على خصوصية الحالة . وهي الطريقة التي آثرنا اعتمادها في هذا الجزء من البحث .

1.2 - تطور الانتاجية في فرع الانتاج النباتي

بغرض التعرف على مصدر التغير في الانتاج - سواء بالزيادة أو بالنقصان - والوقوف على الوزن النسبي للنمو الافقي (زيادة المساحة المحصولية) والرأسي (زيادة مردودية الهكتار). أجرينا مقارنة بين تطور المساحات وتطور الانتاج للمحاصيل الواردة في الجدول (4 - 1) السابق فحصلنا على الجدول (4 - 3) الذي يعطي مردودية الهكتار من كل محصول .

---

(1) عادل جودة وغسان قلعاوي : الكفاية الانتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية دار الفكر - بيروت 1972 ، ص 23 .

الجدول (4 - 3)

تطور المردودية لأهم المحاصيل النباتية

المحاصيل	المتوسط السنوي ق/هـ		معدل النمو السنوي (٪)
	1973 / 70	1984 / 81	
الحبوب	5,63	5,87	+ 0,3
البقول الجافة	5,15	3,39	- 2,4
الخضر	64,03	63,95	- 0,01
الحمضيات	113,58	54,23	- 3,7
التمور	16,41	26,91	+ 4,6
الفواكه الأخرى	14,12	12,02	- 1,1
المزروعات الصناعية	49,28	71,16	+ 3,2
الخمور	28,28	11,93	- 4,1
الكلأ	19,6	15,26	- 1,6

المصدر : نفس مصادر الجدول (4 - 1)

يتضح من فحص ارقام الجدول (4 - 3) أن معدل نمو المردودية كان سالبا في أغلب المحاصيل النباتية ، مما يدل على أن الزيادات التي تحققت في انتاج بعض المحاصيل نجمت عن توسع أفقي (زيادة المساحات المحصولية)، وهذا على عكس ما يوحي به اللجوء المتزايد لاستخدام مدخلات تكثيف الانتاج كالأسمدة والمكننة والبذور المحسنة ..الخ.

وبشكل عام يمكن أن نسجل الملاحظات التالية حول تطور المردودية في المحاصيل النباتية :

- أن انخفاض المردودية لم يقتصر على المحاصيل التي سجل انتاجها نموا سالبا، بل شمل حتى تلك التي حقق انتاجها معدلات نمو موجبة ، كالخضر والفواكه والكلأ .

- أن الحمضيات والخمور هما المحصولان الوحيدان اللذان تلازم فيهما انخفاض المردودية مع انخفاض المساحة المحصولية ، وهذا ما يفسر لماذا حقق انتاجهما أعلى معدل نمو سالب .

- أن البقول الجافة هي المحصول الوحيد الذي لم يستطع التوسع الأفقي فيه أن يلغي الأثر السالب لانخفاض المردودية على الانتاج .

ويرجع ذلك في اعتقادنا الى كون التوسع الافقي جرى على أراض حدية (قليلة الخصوبة)

- على عكس محصول البقول لم يستطع التوسع الرأسي الطفيف في انتاج الحبوب أن يلغي الأثر السالب لتقلص المساحة المحصولية على حجم الانتاج .وهذا نظرا لأن نمو المردودية جاء أساسا من محصول الذرة (11,46 ق/ هـ خلال 81 / 1984 مقابل 10,49 خلال 70 / 1973). في حين أن هذا الأخير لم يحتل الا 0,1% من اجمالي المساحة المحصولية لزراعة الحبوب خلال 1984/81 و 0,2% خلال 1973/70 .

2.2 - تطور الانتاجية في فرع الانتاج الحيواني

ان سيطرة القطاع الخاص على أكثر من 90% من الثروة الحيوانية الوطنية ، وما ينجر عنها من ارتفاع كل من نسبة الاستهلاك الذاتي للانتاج ، ونسبة الانتاج المسوق خارج قنوات التسويق الرسمية (الحكومية)، وتحفظ الفلاحين الخواص في الادلاء بعدد مواشيهم وحجم انتاجهم لاعوان الاحصاء، يفتح مجالا واسعا لدخول عنصر التخمين في تقدير عدد الحيوانات وكميات الانتاج . الأمر الذي يحتم على الباحث مهما بذل من جهد في تقصي الحقائق التحفظ حول دقة الاحصائيات ، وتحت هذا الاعتبار ، يمكننا أن نميز من تحليل تطور الانتاجية الحيوانية كما يظهرها الجدول (4ـ4) اتجاهين رئيسيين :

الجدول (4 ـ 4)

تطور المردودية لأهم المنتجات الحيوانية

(كلغ / رأس ، لتر / رأس / سنة)

نوع الماشية / نوع الانتاج / الفترات	المتوسط السنوي 1973/70 لحم	المتوسط السنوي 1973/70 حليب	المتوسط السنوي 1984/81 لحم	المتوسط السنوي 1984/81 حليب	معدل النمو السنوي (%) لحم	معدل النمو السنوي (%) حليب
أبقار عصرية	116,3	2570	130,2	2446	0,85	- 0,34
أبقار محلية		400		283		- 2,1
أغنام	13,1	25	13,8	23,8	0,38	- 0,34
ماعز	10,4	80	11,95	76	1,06	- 0,36
جمال	138,2	140	179,8	—	2,15	—
خيليات	65,8	—	164,5	—	10,7	—

المصدر: - MAP : statistique agricoles , serie "etudes et enquetes"
- MAP/DGEP : bilan annuel 1984
- O.N.S :annuaire statistique 1974,P136et N°10,11,12
- BNEDER : OP.CIT ,PP 47 - 49

ـ اتجاه صاعد يخص مردودية اللحم ، حيث نلاحظ أن جميع أنواع الحيوانات التي شملها الجدول ، سجلت مردوديتها من اللحم نموا موجبا ، وان كان بمعدلات متفاوتة ، أقلها يعود الى الغنم (+ 0,38%) وأعلاها الى الخيول (+ 10,7 %) .

ـ اتجاه نازل يخص مردودية الحليب ، حيث نلاحظ أن جميع الحيوانات قد انخفضت مردوديتها من الحليب .

وتعود الزيادة في مردودية اللحم الى ثلاثة عوامل أساسية هي :

- التوسع في استيراد المواشي ذات الكفاية الانتاجية العالية خصوصا البقر والغنم
- احلال الآلات محل الحيوانات في القيام بالعمليات الزراعية كالجر والنقل
- وأخيرا التحسن النسبي في طرق التربية .

أما الزيادة الكبيرة في مردودية الخيول فلا يمكن تبريرها بكون أن متوسط المردودية للفترة 70 / 1973 يتعلق بجميع أنواع الخيليات ، بينما يخص متوسط الفترة 19843/81 الخيول فقط . لأنه حتى اذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار ، فانه يعني أن متوسط وزن الحيوان من هذا الصنف في الفترة 1984/81 قد أصبح على الأقل ضعف ما كان عليه في الفترة 70/ 1973 ، وهذا من الصعب قبوله ، الأمر الذي يجعلنا غير مطمئنين الى دقة الاحصائيات المتعلقة بهذا الصنف . وبمقارنة معدل نمو المردودية بمعدل نمو انتاج اللحم ، نجد أن الثاني كان دائما أكبر من الأول ، وهذا يعني أن نمو الانتاج في جزء منه هو عبارة عن استنزاف للرأسمال الانتاجي أكثر منه نموا حقيقيا .

أما هبوط مردودية الحليب ، فتختلف أسبابه تبعا لاختلاف أنواع الماشية . فالأبقار العصرية يعزى انخفاض مردوديتها من الحليب ، فضلا عن الاسباب التي ذكرناها سابقا الى أن التوسع في استيرادها لم يقابله توسع مماثل في هياكل الاستقبال (حضائر، زرائب) وانتاج الاعلاف المركزة والرعاية الصحية اللازمة لتربية هذه السلالة .

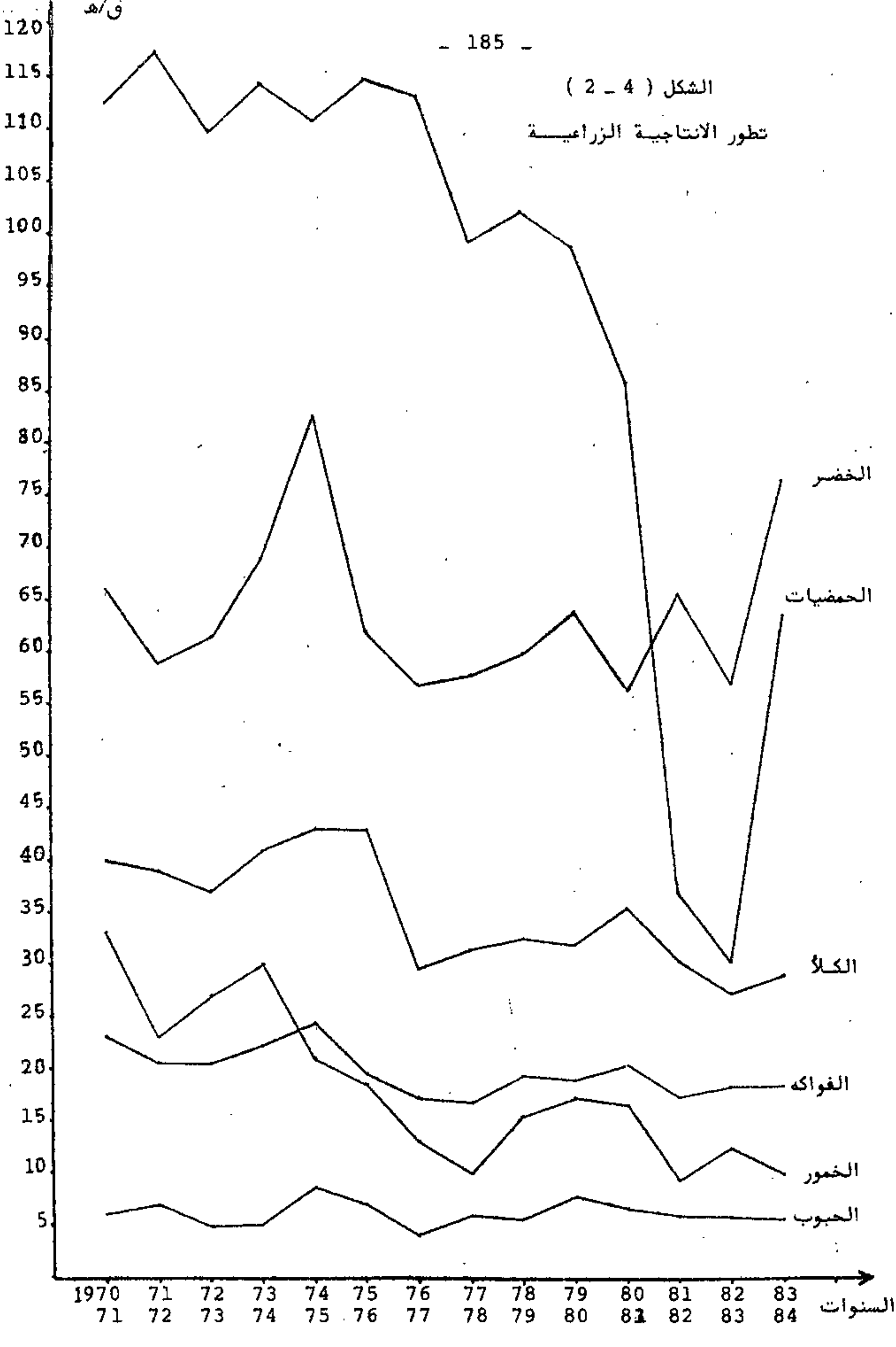
في حين أن انخفاض مردودية الابقار المحلية من الحليب ، يعود الى أن مردوديتها السنوية كانت قائمة في جزء منها على اطالة فترة الحلب ، التي قد تمتد الى أقل من شهر قبل الولادة التالية ، وقد اتضح أن لهذه الطريقة آثار سلبية على صحة النسل عند الولادة ونموه مستقبلا تفوق مزاياها ، مما جعل الفلاحين يهجرونها (يعتبر هذا سبب آخر في رفع مردودية اللحم) . وهذه الملاحظة تنسحب كذلك على الاغنام والماعز يضاف اليها بالنسبة للأولى ارتفاع نسبة الاغنام المستوردة التي تتميز بانخفاض مردوديتها من الحليب مقارنة بالاغنام المحلية ، وذلك لأن الجهود الرامية الى تطوير سلالات الاغنام

في أوروبا ، انصرفت بشكل أساسي الى رفع مردوديتها من اللحم ، وبدرجة أقل الصوف، باعتبار أن مهمة انتاج الحليب هي من اختصاص الابقار .

من التحليل السابق لكل من الانتاج والانتاجية ، يتضح أنه لم يكن هناك ارتباط مؤكد بين زيادة الانتاج والانتاجية وزيادة القاعدة الانتاجية للفلاحة ، مما يؤكد أن كل زيادة في الانتاج أو في الانتاجية ان وجدت ، فانها ترجع الى كرم الطبيعة (ملائمة الظروف المناخية) أكثر منها الى جهود واعية لاحداث تحولات هيكلية كفيلة برفع الانتاج وتحسين الانتاجية . واذا سلمنا بأن تحقيق الأمن الغذائي وهو المهمة الأساسية لقطاع الفلاحة ، يقتضي تلبية الاحتياجات الغذائية الاساسية للسكان انطلاقا من الانتاج المحلي حتى في السنوات الفلاحية غير الملائمة ، فاننا نستطيع القول بأن نمو الانتاج الانتاج الزراعي في الجزائر لم يستجب لنمو السكان ، وبالتالي فانه يحق لنا أن نتساءل عما اذا كنا نسير في اتجاه تحقيق الأمن الغذائي أم تكريس التبعية الغذائية .

الشكل (4 _ 2)

تطور الانتاجية الزراعية



3 - تطور مساهمة الانتاج الزراعي في تكوين الانتاج المحلي الاجمالي .

ان تحليل تطور الانتاج في قطاع ما حجما ، لا يغني عن تحليل تطور قيمته ، عندما يراد مقارنته بقطاعات أخرى أو معرفة موقعه من الناتج المحلي الاجمالي .

1.3 - تطور الناتج المحلي الزراعي : من أجل تحليل أفضل لتطور قيمة الانتاج ، لابد من تقييمه على أساس الاسعار الثابتة ، التي تتيح معرفة معدل النمو وفقها أخذ فكرة صحيحة عن هذا التطور . والجدولان (4 - 5) و (4 - 6) يوضحان هذا التطور .

الجدول (4 - 5)

تطور الانتاج الزراعي المحلي

مليار دج

السنوات	1969	1973	1977	1978	1979	1984
الانتاج المحلي	5٫6	5٫5	6٫1	6٫7	10٫7	12٫1

المصدر : (69 - 1978) وزارة التخطيط ، مرجع سابق . ص 103 - 104

(79 - 1984) : MAPT :OP-CIT , P 14, 15

أسعار السنوات (69 - 1978) محسوبة بدينار 1978 الثابت، وأسعار السنوات (79 - 1984) محسوبة بدينار 1979 الثابت .

معدل نمو الانتاج الزراعي المحلي (٪)

الفترات	1973/69	1977/73	1978/69	1984/79
معدل النمو السنوي	صفر	2٫2	2٫2	2٫4

المصدر السابق

نلاحظ من خلال أرقام الجدولين (4 - 5) و (4 - 6)

- بقاء الناتج المحلي الاجمالي ثابتا خلال الفترة 1973/69، وهذا يدعو الى التساؤل حول جدوى مبلغ 1600 مليون دج من الاستثمارات الفلاحية المنفذة أثناء المخطط الثلاثي 1969/67 التي يفترض أنها بدأت تعطي ثمارها.

- زيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترتين 1977/73 و 1984/79 ولكن بأضعف معدل نمو قياسا بمعدلات النمو المسجلة في القطاعات الأخرى لنفس الفترة (1)

علما أن تقرير الفلاحة المقدم الى الندوة الوطنية حول التنمية ، ذكر أن معدل النمو خلال المخطط الخماسي 1984/80 كان 5ر1٪ .

كما تجدر الاشارة الى الثبات النسبي في تصيب القطاع الاشتراكي من الناتج المحلي الزراعي الذي مثل 20٪ عام 1982 ، مقابل 19٪ خلال الفترة 1978/67، (2) الأمر الذي يودي بنا الى التأكيد على مشكل الانتاجية في هذا القطاع الذي استفاد بحوالي 1ر1 مليون هكتار في اطار الثورة الزراعية . وكذلك على نظام الاسعار المطبق على هذا القطاع والذي شجع المنتجين الخواص على السلوك المضاربي ، خصوصا بعد الاجراءات المتخذة بشأن حرية التسويق وبشأن اسعار التموين بالاسمدة والتجهيز بالعتاد التي بقي أغلبها مجمدا لمدة طويلة . واذا عرفنا أن حجم الاستثمارات ما انفك يزداد من سنة الى أخرى خلال كامل الفترة ، فان هذا الوضع للناتج المحلي الزراعي يحمل على الاعتقاد بفعالية حدية معدومة للاستثمارات ، وأن قطاع الفلاحة كان يعمل خلال هذه الفترة بكفاءة انتاجية منخفضة . خصوصا وأن الفلاحة الجزائرية عموما لم تصل بعد الى مرحلة التشبع في عناصر الانتاج ، حيث مازالت درجة التكثيف بها منخفضة ، وبالتالي لا يمكن أن تكون قد وصلت الى مرحلة تناقص الغلة . ولذا نعتقد أنه من الضروري دراسة الجدوى للأموال المنفقة في هذا القطاع للوقوف على الشروط التي تحيط بتحقيق التوافق بين الموارد المالية واستخداماتها . ومن ثم امكانية التوجيه السليم لها مستقبلا . وسنقتصر

---

(1) للمقارنة بين معدلات النمو القطاعية أنظر:
السنوات (1978/69) . بن أشنهو ، مرجع سابق ص 456
السنوات (1984/79) M P'AT:OP-CIT ,P 15

(2) O.N.S : statistiques , OP - CIT , P 49

وسنقتصر في ذلك على استخدام الموشرين التاليين : - الطاقة الاستيعابية للاستثمارات
- الفعالية النسبية للاستثمـارات

أ - الطاقة الاستيعابية للاستثمارات في الزراعة

ان رصد تطور الطاقة الاستيعابية للاستثمارات في الزراعة عبر فترات التخطيط يزودنا بعناصر هامة تفيد في ترشيد استعمال الموارد المالية المتاحة مثل :

- تحديد أي القطاعات القانونية اكثر قدرة على تحقيق الاستثمارات المرصودة له ومن ثم تشجيعه .

- بالمقابل تحديد القطاع الذي يعاني من ضعف قدرته على تنفيذ الاستثمارات ، وبالتالي البحث عما اذا كان ذلك ناتج عن استنفاد مجالات الاستثمار لديه ، فتخصص له مقادير أقل من الاستثمارات ، أم ناتج عن عوامل أخرى حالت دون تمكنه من تحقيق استثماراته رغم حاجته اليها .

- معرفة أي الاستثمارات (الطويلة أو المتوسطة الأجل) اكثر قابلية للتنفيذ، فتأخذ بعين الاعتبار عند تخصيص الموارد المالية .

- والجدول (4 - 7) يوضح تطور الطاقة الاستيعابية للاستثمارات في الزراعة حسب القطاعات القانونية .

الجدول (4 - 7)

تطور نسب تنفيذ الاستثمارات في الزراعة حسب القطاعات

(مليون د ج)

المخططات ←	الرباعي الاول			الرباعي الثاني			الخماسي الاول		
الاستثمارات ←	مقررة	منفذة	ب/أ 100	مقررة	منفذة	ب/أ .100	مقررة	منفذة	ب/أ x100
القطاعات ↓	أ	ب		أ	ب		أ	ب	
الاشتراكي	1770,7	990	55,9	4394,8	2223,8	50,6	4833	3479	72
الخاص	260	208,5	80,2	160	54,6	34,1	965	783	81,1
المجموع	2030,7	1198,5	59	4554,4	2278,4	50	5798	4262	73,5

المصدر :

•المططان الرباعيان : ق اشتراكي - MARA : OP-CIT ,PP 69 , 70

ق الخاص + BEDRANI .S :OP-CIT ,P 2?8

•المخطط الخماسي : بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ويلاحظ من خلال الجدول :

- انخفاض نسبة التنفيذ لمجموع القطاعين خلال المخططين الرباعيين ، حيث لم تتجاوز النسبة 59٪ و 50٪ للأول والثاني على الترتيب ، وهذا يعني أن اكثر من ثلاثة ملايير من الدنانير ظلت مجمدة على ذمة قطاع الفلاحة دون أن يستفيد منها ، وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من مورد مال هام كان يمكن توجيهه للاستفادة به في مجالات أخرى .

- ان انخفاض نسبة التنفيذ خلال المخططين الرباعيين ليس دليلا على استنفاد مجالات

الاستثمار في قطاع الفلاحة ، وبالتالي ضيق طاقته الاستيعابية للاستثمارات كما قد يتبادر الى الذهن ، بقدر ما هو دليل على وجود عراقيل حالت دون تحقيق الاستثمارات ، ومما يؤكد ذلك الارتفاع الملحوظ في نسبة التنفيذ خلال المخطط الخماسي بسبب الشروع في تطبيق التدابير المتخذة لتبسيط اجراءات التمويل ورفع القيود البيروقراطية على المزارع ابتدا من الموسم 1983/82 . الذي اقترن بوفرة نسبية في وسائل الانجاز.

- انه فيماعدا فترة المخطط الرباعي الثاني ، التي تميزت بتخوف الفلاحين الخواص من عمليات تأميم وتحديد الملكيات العقارية في اطار الثورة الزراعية ، وترددهم في التوسع في الاستثمارات ، فان القطاع الخاص كان دائما اكثر قدرة من القطاع الاشتراكي على تحقيق استثماراته . ومع ذلك لم يرصد له المخطط الا نسبة 12,8% و 3,5% و 16,6% من الاستثمارات الفلاحية خلال المخططات الثلاثة على التوالي .

أما بشأن معرفة أي الاستثمارات : الطويلة أم المتوسطة الأجل أكثر قابلية للتحقيق، فتشير المعطيات الخاصة بالقطاع الاشتراكي ، أن نسبة التنفيذ في الاستثمارات المتوسطة الأجل كانت دائما أعلا منها في الاستثمارات الطويلة الأجل بالرغم من ارتفاع حجوم الأولى عن الثانية كما يظهر من الجدول (4 - 8)

الجدول (4 - 8)

تطور نسبة تنفيذ الاستثمارات في القطاع الاشتراكي

(مليون د ج)

المخططات	الرباعي الاول			الرباعي الثاني			الخماسي		
الاستثمارات	مقرر أ	منفذة ب	ب/أ .100	مقررة أ	منفذة ب	ب/أ .100	مقررة أ	منفذة ب	ب/أ .100
المتوسطة	1167,9	711,5	60,9	2655,7	1454,8	54,8	3485	2597	74,5
الطويلة	602,5	278,5	46,2	1738,7	769	44,2	1348	882	65,4

المصدر : نفس مصادر الجدول (4 - 7)

ولا مجال هنا للقول بأن انخفاض نسبة التنفيذ للاستثمارات الطويلة الأجل أمر طبيعي بحكم طبيعتها الطويلة التي تجعل تحقيقها يتطلب مدة أطول تزيد عن فترة المخطط رباعيا كان أم خماسيا ، لأن الامر هنا يتعلق بأقساط سنوية وليس بكامل مبلغ الاستثمار . هذا مع ملاحظة كذلك أن نسبة تنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل ظلت ثابتة عند مستوى منخفض (38 ـ 39٪) في قطاع الثورة الزراعية ، بالرغم من حاجته الملحوظة لهذا النوع من الاستثمارات (يتعلق أساسا بالرأسمال الثابت) ، نظرا لطبيعة الارث العقاري الذي تشكل منه . ولعل في هذا ما يقوم دليل على أن ثقة الفلاحين في المستقبل البعيد كانت دائما ضعيفة .

أما استثمارات القطاع الخاص فقد مولت في مجملها بواسطة القروض المتوسطة الأجل . وقد يكون هذا من الاسباب التي أدت الى ارتفاع نسبة التنفيذ لديه . وقد استعمل أغلب القروض التي استفاد بها في شراء العتاد الفلاحي ومعدات الري وفي مجال الانتاج الحيواني ، خصوصا تربية الدواجن وتربية الابقار . وهي المجالات التي تتميز بأن دورة رأس المال فيها أسرع مقارنة بمجالات أخرى كاستصلاح الاراضي وغرس الاشجار المثمرة .

ب ـ الفعالية النسبية للاستثمارات الزراعية

نقصد بالفعالية النسبية للاستثمارات مدى التأثير الذي يحدثه التغيرفي الاستثمارات على التغير في الناتج المحلي الاجمالي ، ذلك أن حقن أي قطاع ببرامج استثمارية هامة ، لا يكفي لضمان نمو مماثل في الانتاج ، فتوافق الاستثمارات مع الطاقة الاستيعابية للقطاع وقدرته على انجازها بشروط ملائمة من حيث الكلفة والفعالية أمران أساسيان .

ويقوم حساب الفعالية النسبية للاستثمارات على الاعتبارات التالية :

ـ أن الاستثمارات عموما لا تؤثر على الانتاج أثناء انجازها ولكن في فترة لاحقة

ـ أن الاستثمار الزراعي بشكل عام ، يستمر لمدة أربع سنوات على الأقل قبل أن يدخل طور الانتاج .

- المقارنة بين التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي ، وبين التغير النسبي في الاستثمارات المنفذة في فترة سابقة بأربع سنوات .

وهكذا فان الفعالية النسبية للاستثمارات في سنة 1984 ، تكون مساوية لنسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي بين 1983 و 1984 منسوبة الى نسبة التغير في الاستثمارات المنفذة بين 1979 و 1980 ... الخ .

ويمكن أن نعبر عن ذلك بواسطة الرموز وبصفة عامة فنكتب :

$$E_n = \frac{\frac{\Delta PIB_n}{PIB_n}}{\frac{\Delta IR_{n-4}}{IR_{n-4}}}$$

حيث :

E_n ترمز الى الفعالية النسبية للاستثمارات في السنة n

ΔPIB_n ترمز الى التغير في الناتج المحلي الاجمالي في السنة n ،

PIB_n ترمز الى الناتج المحلي الاجمالي في السنة n

IR ترمز الى الاستثمار المنفذ

والجدول (4 - 9) يلخص نتائج حساب الفعالية النسبية للاستثمارات للسنوات 1967 - 1985 ، وقد تبين من النتائج المتحصل عليها :

- أن تذبذب حجم الاستثمارات المنفذة - بالزيادة كما بالنقصان - رافقه تزايد في الناتج المحلي الاجمالي (ماعدا في سنتي 1973 و 1982) وهذا يعني أن تأثير مستوى التمويل على مستوى الناتج المحلي الاجمالي ان وجد فهو هامشي .

- ولكن ظهور الاشارة السالبة في خانة الفعالية ، يعني أيضا أن الاستثمارات المنفذة والناتج المحلي الاجمالي يتغيران في اتجاهين متضادين ، وتكرر حدوث هذه

هذه الظاهرة ، يدل على أن الاستثمارات المنفذة لاتمارس أي تأثير على الناتج المحلي الاجمالي .

- أنه من الصعب اقامة علاقة دالية بين حجم الاستثمارات وحجم الناتج المحلـــي الزراعـي في الوقـت الراهن ، طالما أن نمو الناتج المحلي الاجمالي يجري بشكل مستقل عن حجم الاستثمارات المنفـذة .

- أن هناك عوامل أخرى غير العامل المالي ، تتحكم في نمو الناتج المحلي الزراعـي. وبشكل يكاد ينتفي معه أثر الاستثمارات ، وهذا يعني أن عدم فعالية الاستثمـــارات بالنسبـة لنمو الناتج المحلي الزراعي ، سيستمر مستقبلا ما لم يتم الكشف عن الاسبـــاب الحقيقيـة لزيادة الناتج المحلي الزراعي وتحديد دورها بدقـة . وهنا نعتقد أن أولـــى العوامل التي يمكن تلمسها والمرشحـة لممارسـة هذا الدور هي اسعار الانتاج والظروف المناخية . ذلك أن الارتفاع المعتبر في الناتج المحلي الزراعي عام 1975 وعام 1979 قد اقترن بتعديل أسعار الانتاج للمنتجات الفلاحية : كما أننا لم نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الزراعي الآ في سنتي 1973 و 1982 فالأولى اعتبرت سنة دون العادية في حـين كانت الثانية سنة جفاف .

الجـــــدول (4 ـ 9)

الفعالية النسبية للاستثمارات الزراعية

10^6 د ج

السنوات	الاستثمارات المنفذة IR	الناتج المحلي الاجمالي PIB	التغير في الاستثمار ΔIR	التغير في الناتج ΔPIB	الفعاليـــة E
1967	122,7	2000			
1968	119,2	2200	-3,5	200	
1969	262,7	2400	143,5	200	
1970	281	2770	18,3	370	
1971	290	2889	9	119	
1972	437	2978	147	89	-1,02
1973	584	2700	157	-278	-0,19
1974	415	3426	-179	726	3,25
1975	636	5000	221	1574	10,15
1976	572	5300	-64	300	0,17
1977	489	5400	-83	100	0,07
1978	787	6738	298	1338	-0,46
1979	390	10776	-397	4038	1,08
1980	591	12923	201	2147	-1,48
1981	795	16253	204	3330	-1,21
1982	494	16107	-301	-146	-0,02
1983	1003	16608	509	501	-0,03
1984	1379	19480	376	2872	0,43
1985	1538	27070	159	7990	1,09

المصدر: حسابات أجريت بناء على معطيات مصادر الجدولين (4 ـ 5) و (4 ـ 7)

2.3 ـ تطور حصة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي

تختلف مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الدخل الوطني من بلد الى آخر حسب طبيعة اقتصاده والمرحلة التي يمر بها من مراحل النمو ، ويكشف تحليل تطور حصة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي عبر عدة فترات زمنية مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني كما يعطي فكرة عن الأهمية المعطاة لها في استراتيجية التنمية .

وتبين الاحصاءات المستقاة من وزارة التخطيط ، أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة المحسوبة بالاسعار الثابتة لعام 1978، قد ارتفعت من 6ر5 مليار دج عام 1969 الى 7ر6 مليار دج عام 1978، كما ارتفعت وبدينار 1979 من 7ر10 مليار دج عام 1979 الى 1ر12 مليار دج عام 1984، أي بمعدل نمو سنوي قدره 2ر2٪ خلال الفترة 1978/69 ، و 4ر2٪ للفترة 1984/79. الا أن نصيب الفلاحة من الناتج المحلي الاجمالي كما هو مبين في الجدول (4 ـ 10) ما انفك يتجه نحو الانخفاض خلال الفترة 1978/69 مارا من4ر11٪ عام 1969 الى 9٪ عام 1973، الى 7ر7٪ عام 1978. ونفس الاتجاه الهبوطي نجده يميز نصيب الفلاحة خلال الفترة 79/ 1984 ، حيث انخفض من 5ر9٪ عام 1979 الى 6ر8٪ عام 1984 .

الجدول (4 ـ 10)

تطور حصة الفلاحة من الناتج المحلي الاجمالي

(و : مليار د ج)

	1969	1973	1977	1978	1979	1984
أ: الناتج المحلي الزراعي	6ر5	6ر5	1ر6	7ر6	7ر10	1ر12
ب: " " الاجمالي	3ر49	1ر62	2ر80	8ر86	2ر113	8ر139
$\frac{أ}{ب}$ x 100	4ر11	9	6ر7	7ر7	5ر9	6ر8

المصدر : نفس مصادر الجدول (4 ـ 5)

ان الانخفاض المنتظم في نصيب الفلاحة يوضح أن مساهمتها في الدخل الوطني ما انفكت تتقلص ، وهذه السمة التي تميز اقتصاديات كثير من البلدان النامية تشكل مؤشرا اضافيا على التهميش الذي تعرضت له الزراعة في استراتيجية التنمية التي غالبا ما يطغى على واضعيها هاجس التصنيع .

كما احتلت المداخيل المتولدة من قطاع الفلاحة حصة ضعيفة نسبيا ومتنازلة ضمن الدخل الوطني ، حيث انتقلت هذه الحصة وبالاسعار الجارية من 24ر3% عام 1967 (أي 1ر9 مليار د ج) الى ما يقارب 6ر8% فقط عام 1982 (أي 11 مليار د ج) [1].

الا أنه من المؤكد أن تكون المداخيل الحقيقية للفلاحين أكثر أهمية اذا أخذنا بعين الاعتبار :

- التطور الضئيل في الرقم القياسي لاسعار عوامل الانتاج التي بقي أغلبها مجمدا منذ 1974 .

- التطور الهام في الرقم القياسي لاسعار الانتاج ، خصوصا منذ 1979 بسبب الاجراءات التي اتخذت بشأن حرية المزارع في تسويق منتجاتها للحد من تلاعب الوسطاء بالاسعار التي كانت غالبا ما تتحدد في غير صالح المنتجين .

- شيوع ظاهرة الاستهلاك الذاتي للانتاج الذي يشكل جزءا لا يستهان به من الدخول الحقيقية للفلاحين .

والخلاصة أنه رغم تطور الناتج المحلي الزراعي ، فان مساهمة الفلاحة في تكوين الدخل الوطني ما فتئت تسير نحو الهبوط . واذا عرفنا بأن سكان الريف في تزايد مستمر فان هذا الهبوط المنتظم لحصة الفلاحة يغدو اكثر دلالة .

---

(1) O.N.S : statistiques OP -CIT p 49

المبحث الثاني

حدود مساهمة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية السبعينات تحولات هامة وسريعة ، كان لها انعكاسات سلبية على قدرة القطاع الزراعي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. ذلك أن سياسة التنمية التي انتهجتها الجزائر منذ المخطط الثلاثي 1969/67 استهدفت اعادة تركيب الاقتصاد الوطني بطريقة أتاحت نموا أسرع لقطاعات الصناعة والبناء والخدمات العامة الحيوية (كالتعليم والصحة والنقل والمواصلات). وقد ترتب على تنفيذ مشاريع هذه القطاعات - التي تركز معظمها في المدن - ازدياد تدفق تيار الهجرة الريفية والزراعية وخلق مداخيل جديدة وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للمواطنين.

ومعلوم أنه في بلد نام كالجزائر ، حيث الطلب على المواد الاستهلاكية الأساسية غير مشبع والميل الحدي للاستهلاك كبير . تؤدي الزيادة في المداخيل الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، الذي يقع عبء تلبيته على عاتق القطاعات السلعية وفي مقدمتها قطاع الفلاحة .

وقد اقترن ارتفاع نمو الطلب المحلي على المنتجات الغذائية الذي قدر معدله بـ : 6% في السنة ، بضعف نمو الانتاج الزراعي وأحيانا ركوده ، ومن ثم عجزه عن مجاراة النمو السريع في الطلب . مما أدى الى تزايد كبير في اعتماد الجزائر على المصادر الخارجية لسد الفجوة المتنامية بين الانتاج والطلب ، وخاصة بالنسبة لغالبية السلع الغذائية الأساسية . وهذا ما يتجلى بوضوح من خلال تحليل التطور الكمي والنوعي لواردات وصادرات الجزائر من المواد الغذائية ومعرفة نسبة مساهمتها في تغطية الطلب المحلي على الغذاء .

1 - تحليل اتجاه تطور الواردات والصادرات الغذائية

ان تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بالنسبة للجزائر ، وفي ظل المعطيات

الراهنة لكل من : مستوى وبنيـة الانتاج الزراعي ، ومستوى ونمط التغذية السائد ، وكذا معدل النمو الديمغرافي المرتفع . يعتبر وهم ، لأنه من الوجهة الاقتصادية وحتى من الوجهـة العمليـة لا نستطيـع أن ننتج محليا كل ما نحتاجه وبالقدر الكافي ، اللهم الا اذا بذلت جهود استثنائيـة في مجال التنميـة الزراعيـة ، بحيث تؤدي الى احداث تغييـرات كبيرة في التركيب المحصولي للانتاج من جهة والى رفع مستوى الانتاج بمعدل لا يقل عن6% سنويا (المعدل الحالي لنمو الطلب على المنتجات الزراعيـة) من جهة أخرى .

وبموازاة ذلك وعلى صعيـد آخر يتم ادخال تعديلات على نمط التغذية السائد(مجموع العادات الاستهلاكيـة) في الاتجاه الذي يجعله يلتقي مع التركيب المحصولي للانتـاج الزراعي المحلي ، ولا نعتقـد أننا في حاجة الى اقامة الدليل على صعوبـة إن لم نقـل استحالـة تحقيق هذه المهام على الاقل قبل نهاية القرن الحالي .

ولذا يكون من الأنسـب البحث عن تحقيق الأمن الغذائي ، الذي يقتضي كما أسلفنا تلبيـة الاحتياجات الغذائيـة الأساسيـة للسكان حتى في السنوات الفلاحية غير الملائمة، وهنا يمكن أن نتحدث عن حالـة من الأمن الغذائي حتى مع قصور الانتاج الزراعي المحلـي عن تغطيـة كامل احتياجات السكان من مادة غذائيـة ما أو عدة مواد، اذا كان هناك بالمقابل فائض في مادة غذائيـة أخرى أو عدة مواد في نفس المستوى من الأهميـة بحيث تكفـل عوائـد صادرات هذه الأخيرة تغطية تكاليف استيرادات الأولى .

من هذا المنظـور ، يتراجع الأمن الغذائي للبلد كلما اتسعت الفجوة بيـن وارداته وصادراتـه ، الناتجـة عن زيادة الأولى عن الثانية ، وهي الحالة التي تنطبق على تطور وضعيـة الجزائر منذ بدايـة السبعينـات . كما سنرى في الفقـرات التاليـة

1.1 - تحليل اتجاه تطور الواردات الغذائية

مع قصور الانتاج الزراعي المحلي عن مسايرة الطلب المتزايـد على المنتجـات الغـذائيـة ، وتولد الشعور بالبسـر المالي بعد تأميم قطاع المحروقات في مستهـل السبعينـات ، لجأت الجزائر وبشـدة الى الاستيراد. وقد أدت الزيادات في كل من

الكميات والأسعار الى أن ترتفع كلفة هذه الواردات من 924،8 مليون دج كمتوسط سنوي خلال فترة المخطط الرباعي الأول الى 4054،3 مليون د ج المخطط الرباعي الثاني، الى 8890،4 مليون د ج خلال المخطط الخماسي ، أي أن قيمة الواردات من السلع الغذائية قد تضاعفت بنحو عشر مرات . مع ملاحظة أن النمو في قيمة الواردات لم يكن بنفس الوتيرة حيث يمكن أن نميز في الفترة 70/ 1984 بين مرحلتين مختلفتين من حيث معدل نمو قيمة الواردات :

أ - المرحلة الأولى 1977/70 . وفيها عرفت قيمة الواردات نموا حادا بلغ معدله السنوي 86،2٪ ، ويرجع سبب هذا النمو الحاد الى الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار المواد الزراعية في السوق الدولية ابتداء من 1973 على اثر جفاف 1973/72 الذي ضرب 18 دولة تضم ثلث سكان المعمورة (1)، حيث بلغت الارقام القياسية للاسعار عام 1975 (أسعار 1970 = 100) 700 بالنسبة للسكر و 300 للحبوب و 260 للزيوت و 200 للفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية .(2) كما يرجع النمو في قيمة الواردات أيضا الى الزيادة في الكميات المستوردة ، حيث نجد على سبيل المثال: أن المعدل السنوي لاستيرادات الجزائر من الحبوب قد ارتفع من حوالي 8،1 مليون قنطار خلال الفترة 70/ 1973 الى 16،4 مليون قنطار خلال الفترة 74/ 1977 ،

ب - المرحلة الثانية 1984/77 : وفيها سجلت قيمة الواردات نموا قدر معدلة السنوي ب : 14،2٪، ويعود هذا النمو البطئ نسبيا الى الاجراءات التي أتخذتها الدولة الجزائرية أثناء فترة المخطط الخماسي والتي استهدفت الحد من اللجوء المكثف الى الاستيراد وذلك بالكف في مجال الغذاء عن استيراد المواد التي تعتبر

---

(1) فرانسيس مولابيه ، جوزيف كولينز : صناعة الجوع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت 1983 ، ص 101 .

(2) مركز دراسات الوحدة العربية : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. بيروت 1983 ، ص 406 .

قليلـة الأهميـة بالنسبـة لنمط التغذيـة المحلي ، وقد تزامنت هذه السياسة مـــع انخفاض أسعار بعض المواد الغذائيـة في السوق الدوليـة كالقمح الذي هبط سعـــره عام 1981 الى أدنى مستوى له منذ الحرب العالميـة الثانية وذلك بـ: 180 دولار للطن مقابل 200 دولار في منتصف السبعينات.[1] وهو الهبوط الذي استمر في السنوات الثلاث التاليـة .

1.1.1 ـ تحليل عناصر كلفة الواردات الغذائية

يتطلـب الوقوف على مصدر الارتفاع الكبير والمتسارع في كلفة الواردات الغذائية تحليل عنصري هذه الكلفـة وهما الكميـات والاسعار .

أ ـ بالنسبـة للكميـات المستوردة ، بلغت في أواخر الفترة 70/ 1984 (متوسط السنوات الثلاث 82/ 1984) حوالي 1ر4 أضعاف ما كانت عليه في أوائلها (متوسط السنوات الثلاث 1972/70). وقد تحققت اكبر هذه الزيادات في واردات المنتجـــات الحيوانيـة (7ر6 أضعاف) ومنتجات البقول والخضر (4 أضعاف) ثم الحبوب (7ر3 أضعاف). وهي التي تشكل مجموعـات السلع الغذائيـة الأساسيـة .

ب ـ أما من حيث الاسعار، فقد بلغت تكلفة الواردات الغذائيـة في أواخر الفترة حوالي 2ر11 ضعفا ما كانت عليه في أوائلها ، وبالاستناد الى مستوسط الزيادة فــــي الكميـات المستوردة نستنتج أن متوسط الاسعار بلغ أواخر الفترة حوالي 7ر2 أضعـــاف ما كان عليه في أوائلها (1ر4 × 7ر2 = 2ر11).[2]

وهكذا يتضح أن قصور الانتاج الغذائي المحلي هو المسئول اكثر من السوق الدوليـة من خلال الأسعار عن تضخم تكلفـة الواردات .

2.1.1 ـ أهميـة أعبـاء الواردات الغذائيـة على الاقتصـاد الوطني

لابراز أهميـة الأعباء التي يتحملهـا الاقتصاد الوطني من جراء التوسع في استيراد

---

(1) حسين آغـا وآخرون : بعض المسائل الاقتصاديـة في الاقطار النامية ، الموسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1982 ، ص 53 .

(2) احتسبنا النسب بناء على معطيات مصادر الجدول (4 ـ 11)

السلع الغذائيـة ، يمكن استخدام المؤشرين التاليين :

- الوزن النسبي للواردات الغذائيـة ضمن اجمالي الواردات

- كلفـة الواردات الغذائيـة لكل فرد

أ - تطور الوزن النسبي للواردات الغذائيـة

يظهر فحص الجدول (4 - 11) التالي ، أنه باستثناء حالة السنتين 1978و 1979 العارضـة ، فان الوزن النسبي لاستيرادات الغذاء ضمن اجمالي الاستيرادات ، ما انفك يزداد من فترة لأخرى ، مارا من 3ر13٪ خلال فترة المخطط الرباعي الأول الى 4ر17٪ خلال فترة المخطط الرباعي الثاني ، الى 5ر18 خلال فترة المخطط الخماسي . وهي نسب هامة حسب اعتقادنا في بلد مازال في بداية مراحل عمليـة التنمية التي تستوجب منه التركيز أكثر على استيراد التجهيزات والمواد التموينيـة اللازمة لمواصلة العمليـة وضمان استمرارية عمل الجهاز الانتاجي القائم ، كما ان انخفاض الاستيرادات الزراعيـة في بعض السنوات كان له أثر كبير في تقليص عجز الميزان التجاري ، وقد بلغت نسبة هذا الانخفاض فـي تقليص العجز حوالي 69٪ عام 1976.[1] وبذلك يمكن التأكيد على أن زيادة الانتاج الزراعي المحلي بما يفضي اليه من تخفيض كميـة المنتجات الغذائيـة المستوردة ، يمكن أن يساهم وبدرجـة كبيرة نسبيـا في علاج حالة العجز في الميزان التجاري .

ب - تطور كلفـة الواردات الغذائيـة لكل فرد .

كمقياس أكثر دلالـة على العبء النسبي للواردات الغذائيـة على الاقتصاد الوطـني يمكن استخدام تكلفـة الواردات الغذائيـة لكل فرد من السكان ، وباستخدام هذا المعيار نجد أن متوسط متوسط هذه الكلفـة قد ارتفع من 3ر46 دج للفرد عام 1970 الى 3ر407 دج في عام 1984 ، أي أن تكلفـة واردات الغذاء لكل فرد قد تضاعفت بنحو تسع مرات.

---

(1) صبو عبد العزيز : اتجاه تطور الصادرات السلعية الجزائرية وأثرها على التنميـة الاقتصاديـة (70/ 1980). رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، 1983، ص 112.

الجـدول (4 - 11)

تطور الوزن النسبي للواردات الغذائية

9: 10^6 د ج

المتوسط السنوي ← / الواردات ↓	1973/70	1977/74	1979/78	1984/80
أ. مواد غذائيـة	924,8	4054,3	5088,5	8890,4
ب. مجموع الواردات	6950,8	23302,8	33409	47944,4
أ/ب × 100	13,3	17,4	15,2	18,5

المصدر :

السنوات (1973/70) -S.EP ; statistique du commerce exterieur1974

السنوات (1977/74). - NANCY.AFN, chronique economique algerie 1978 P 462

السنوات (1984/78). - O.N.S : ANNUAIRE STATISTIQUE N° 10:11ET 12

3.1.1 - التوقعات المستقبلية لتطور الواردات الغذائية *

ان تطور كلفة الاستيرادات الغذائيـة مستقبلا يتوقف على عدة متغيرات هي : تطور الانتاج الزراعي المحلي، النمو الديمغرافي ، تطور الاستهلاك الفردي وأخيرًا أسعار الواردات . ولابد لحساب التوقعات المستقبلية لكلفـة الواردات الغذائية من معرفـة ولو بصورة اجمالية سلوك هذه العوامل .

أ - الانتاج الزراعي المحلي : رأينا في المبحث الاول من هذا الفصل أن الانتاج الزراعـي حقق نموا متواضعا خلال الفترة 1984/70 قدر ب: 2,2% سنويا ، وراوح هذا النمو حسب

(*) اتبعنا في هذه الفقرة منهجية استخدمها الدكتور خالد تحسين عليّ في بحث له حـول " تطور أوضاع الزراعـة والغذاء في الوطن العربي خلال السبعينات " نشر في مجلـة " المستقبل العربي " عدد 32 ، اكتوبر 1981 .

انواع المحاصيل ، بين أقصى معدل سالب للحبوب (- 1ر1%) والحمضيات (- 9ر2%) (- 9ر2%)، وأقصى معدل موجب للحوم (+ 6ر9%) والبيض (+ 3ر23%). ومن الصعوبة البالغة التكهن بمعدلات النمو المتوقعة خلال السنوات الباقية على نهاية القرن الحالي ، خصوصا وأن النتائج المحققة خلال فترات التخطيط المنصرمة ، كانت دائما بعيدة عن توقعات المخطط . الا أنه من المرجح أن الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع الفلاحة في السنوات الأخيرة استعدادا لمرحلة ما بعد البترول ، سيؤدي الى تحسن في معدلات نموه .و أن تسارع هذا النمو سيعتمد الى حد بعيد على تذليل العوائق المالية التي تواجه التنمية الزراعية المكثفة التي تتطلب استثمارات هامة في مجالات الري واستصلاح الاراضي وادخال التقنيات الحديثة لتطوير الانتاجية المتدنية وبخاصة في المحاصيل المطرية التي تشمل معظم المساحة المحصولية ... ومن الواضح أن هذه المجالات الرئيسية بالاضافة الى مجالات أخرى متعددة ، حتى مع فرض انتقال الاهتمام بها من مستوى القول الى حيز الفعل ، تتطلب وقتا ليس بالقصير قبل أن تظهر ثمارها ، وبالتالي فانه من المرجح أن يسجل نمو الانتاج الزراعي تحسنا ، ولكن من غير أن يصل هذا النمو الى مستويات عالية ومتسارعة من شأنها أن تلغي أو تقلص بدرجة كبيرة نمو الواردات قبل نهاية القرن.

ب - **النمو الديمغرافي** : أظهرت الاحصاءات العامة للسكان واستقصاء الديوان الوطني للاحصائيات أن نسبة النمو الديمغرافي قد سجلت انخفاضا طفيفا من 4ر3% خلال السنوات الأولى للاستقلال الى 2ر3% خلال 83/ 1984.

وأن هذا الانخفاض يعود الى تناقص الخصوبة العامة الذي لم يشمل الا حديثات السن من النساء بسبب تأخر سن الزواج الذي ارتفع عند النساء من 4ر18 عاما في 1966 الى 9ر20 عاما في 1977 ثم الى 2ر23 عاما في 1984. كما ارتفع عند الرجال من 2ر23 عاما في 1966 الى 3ر25 عاما في 1977 ثم الى 2ر27 عاما في 1984 .

وقد لوحظ من جهة أخرى ارتباط عكسي بين مستوى التعليم عند النساء وبين خصوبتهن باعتبار أن الخصوبة المنخفضة راجعة جزئيا الى تأخر سن الزواج عند المتعلمين .

واذا كنا نعتقد أن مفعول هذه العوامل سيستمر في السنوات القادمة مدعوما بعوامل أخرى تعمل في نفس الاتجاه ، كأزمة الاسكان وحملات التوعية بأهمية تنظيم النسل ، فانه من غير المتوقع أن ينخفض معدل النمو الديمغرافي بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة بسبب تحسن المستوى الصحي والغذائي وانخفاض نسبة الوفيات والبنية العمرية الحالية للسكان * ولعل في تجارب كثير من البلدان ما يقدم لنا أمثلة عديدة عن السياسات الديمغرافية التي فشلت.

ج - **الاستهلاك الفردي** : سبقت الاشارة أن الطلب على المنتجات الزراعية ازداد خلال الفترة المنصرمة بمعدل 6٪ سنويا . بينما راوح معدل النمو الديمغرافي بين 4ر3٪ و2ر3٪ سنويا ، ويعزى الفرق الى زيادة الطلب الفردي على هذه المنتجات .

ومن المعروف أن الطلب الفردي على الغذاء يزيد كمّا ويتغير نوعا بزيادة الدخل ولابد لمعرفة اتجاه تطور الاستهلاك الغذائي من التركيز على معطيات الاستقصاء الوطني لعام 79/ 1980 الذي أجراه الديوان الوطني للاحصائيات (وهو أحدث مصادر الاعلام في هذا المجال) مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستقصاء لعام 1968/67 الذي أجرته الجمعية الجزائرية للابحاث الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد تبين أن حصة انفاق الأسر الجزائرية في الميدان الغذائي اكثر ارتفاعا من غيرها ، حيث قدرت نسبتها سنة 1980/78 ب : 7ر55٪ من ميزانيتها الاجمالية ، الاجمالية ، مقابل 6ر45٪ سنة 1968/67. ولوحظ أنّ سكان المدن يستهلكون أكثر من سكان الريف ، حيث قدرت حصة سكان المدن (الذين يمثلون 9ر41٪ من مجموع السكان) ب : 6ر54٪ من النفقات الغذائية ، كما لوحظ ارتفاع الاستهلاك لدى فئات : ارباب الاعمال وأصحاب المهن الحرة والاطارات والمستخدمون والعمال الموهلون، حيث ان لكل منها

(*) تمثل فئة العمر (10 - 35) عاما قرابة نصف سكان الجزائر (8ر45٪) عام 1984 وهي الفئة التي تشكل مصدر التوالد في السنوات القادمة .

حصة أكبر بالمقارنة مع نسبتها من مجموع السكان (تشكل مجتمعة 27,25٪ من مجموع السكان في حين تستحوذ على 33,1٪ من الانفاق الغذائي).[1]

وعلى الصعيد النوعي للاستهلاك الغذائي ، تبين أن الفئات الاجتماعية المهنية التالية : الاطارات ، أصحاب المهن الحرة والمستخدمون ، تميل اكثر لاستهلاك المواد الغذائية الغنية بالفيتامينات (كاللحوم ، الحليب ، الخضر والفواكه الطرية) عكس ماهو لدى الفئات الاجتماعية المهنية الأخرى . ولوحظ أن هذه الظاهرة التي تنطابق مع توقعات قانون المستهلك المعروف ب" قانون أنجل " ، لا تعود فقط الى الفارق في الدخول وانما تتعلق أيضا بتوزيع المواد الغذائية عبر التراب الوطني ، وعلى وجه الخصوص قلة توفر المواد الغذائية الغنية بالفيتامينات في المناطق الريفية والمناطق الأقل تحضرا .[2]

وقد يطرح الآن التساؤل حول احتمالات استمرار المعدلات الحالية لهذه الزيادات في استهلاك الفردي والتغير في النمط الغذائي من حيث الكم والنوع ، وللاجابة عن هذا التساؤل نورد الجدولين التاليين :

---

(1) الديوان الوطني للاحصائيات : مجلة احصائيات ، عدد 14 ، جانفي - مارس 1987 ص : 7 .

(2) نفس المرجع السابق : ص 2

الجـدول (4 - 12)

تركيب الاستهلاك الغذائي لكل فرد (بالكلغ)

المـــواد	استقصاء الديوان الوطني للاحصائيات 1980/79	الحصة النموذجية حسب* المنظمة الدولية للتغذية
الحبـوب	185,33	180
البطاطـس	34,40	30
البقـول الجافة	8,26	6,5
الخضـر	55,79	50
الفواكـه الطرية	30,0	-
الفواكه الجافة الزيتية	2,79	28
السكر والمسكـرات	15,82	22,5
اللحـوم	15,68	18
البيـض	1,06	3
الحليـب ومشتقاتـه	61,35	80
السمـك	2,2	4
المـواد الدسمـة	15,29	13

المصدر : نفس المرجع السابق . ص 10 .

---

* الحصة من اقتراح M. AUTRET وهو خبير مستشار عينته منظمة التغذية الدولية لاجراء دراسة غذائية NUTRITIONNELLE لانماط الاستهلاك لمختلف فئات السكان الجزائريين .

الجدول (4 ـ 13)

مقارنة بين الحصة الغذائية الحالية والمرجوة

البيان	استقصاء الديوان الوطني للاحصائيات	الحصة النموذجية حسب منظمة التغذية	حصة البلدان المتقدمة 1979
السعرات الحرارية	2425	2450	3400
البروتينات (غرام)	68,44	70	100
. حيوانية	13,4	17,5	55
. نباتية	55,04	52,5	45
الزيوت (غرام)	56	55	78
. حيوانية	10,28	13,4	-
. نباتية	45,72	41,6	-

المصدر :

ـ خانة البلدان المتقدمة : مركز دراسات الوحدة العربية ، مرجع سابق،ص 425 .

ـ الخانات الأخرى : نفس مصدر الجدول (4 ـ 12) ونفس الصفحة .

يتضح من الجدول (4 ـ 12) أن هناك اختلافات طفيفة بين المستوى والنمط الغذائي السائد في الجزائر والحصة النموذجية المقترحة من طرف المنظمة الدولية للتغذية . وفي هذا الصدد يجدر التذكير بأن :

ـ الدراسة التي أجراها" أوتري " لم تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الانثروبولوجية

ـ كثيرا ما يهمل أثناء الاستقصاءات ، استهلاك الفرد لبعض المواد واعطاء أهمية كبرى لمواد أخرى .

بينما يوضح الجدول (4 ـ 13) اختلافات رئيسية بين الحصة الغذائية للمواطن في الجزائر ونظيره في البلدان المتطورة،ففي هذه الأخيرة يستهلك الفرد من الغذاء ما يتيح له 40%

أكثر من السعرات الحرارية ، و 46٪ أكثر من البروتينات .فاذا افترض أن التطور في المستوى المعيشي للفرد الجزائري سيؤدي الى زيادات كمية وتغيرات نوعية في استهلاك الغذاء في اتجاه الحصة النموذجية المقترحة من طرف منظمة التغذية ، فان المجال يكون ضيقا نسبيا لحدوث هذه التغيرات .

أما اذا افترض أن التطور يتم في اتجاه النمط الحالي لاستهلاك الغذاء في البلدان المتقدمة ، فان المجال يصبح عندئذ واسعا لحدوث زيادات كمية وتغيرات نوعية هامة.

واذا عرفنا أن النمو الحالي في الاستهلاك الفردي هو في حدود 8ر2٪، أدركنا أنه لابد من مضي فترة زمنية طويلة تتجاوز نهاية القرن الحالي للوصول بالمستوى الغذائي للفرد الجزائري الى نظيره في البلدان المتقدمة . ومن هنا يمكن الاستنتاج بأنه مادام هنالك تحسن في المستوى المعيشي وفي دخل الافراد فان نمو الطلب الفردي سيبقى مستمرا لفترة طويلة .

د - **أسعار الواردات الغذائية** : اذا كان التنبؤ بالتطورات المستقبلية عموما أمر صعب فانه اكثر صعوبة بالنسبة لاسعار السلع الغذائية في السوق الدولية، نظرا لتأثر هذه الاسعار بالاوضاع الاقتصادية العالمية وبعامل المناخ فضلا عن عوامل العرض والطلب ، وخاصة بالسياسات الزراعية للبلدان المصدرة .

ولا تقدم حركة أسعار السلع الغذائية خلال الفترة 1984/70 مؤشرا يمكن الركون اليه واتخاذه أساسا للتنبؤ بالاتجاه الذي ستسلكه في السنوات المقبلة، حيث أن حركة هذه الاسعار في الثلث الأول من الفترة اختلفت كثيرا عن حركتها في الثلثين الثاني والثالث . فبعد أن وصل العديد منها الى ذروته في منتصف عقد السبعينات أخذ يميل الى الانخفاض في النصف الأخير منه، وواصل هذا الانخفاض الى غاية 1984. بينما استمر البعض الآخر في الارتفاع الى نهاية العقد ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض وهذا ما يظهر من خلال الجدول (4 - 14) . ويرى الخبراء بأنه في غياب تطورات غير اعتيادية (مناخية أو سياسية) فان أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية

ستتوقف الى حد بعيد على مدى نجاح أو فشل " الثورة الخضراء " التي تشهدها بعض البلدان خصوصا الهند والصين ، ويميلون الى الاعتقاد بامكانية استمرار الاسعار الحالية في السنوات القليلة المقبلة .

الجدول (4 ـ 14)

تطور الارقام القياسية لاسعار الواردات الغذائية

المجموعة السلعية	1970	1975	1979	1984
الحبوب	100	300	250	234
السكر	100	700	300	230
الزيوت	100	260	240	220
الخضر	100	200	250	200
المنتجات الحيوانية	100	200	290	210

المصدر: حسابات أجريناها بناء على معطيات :

ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، مرجع سابق ، ص 406.

douanes algeriennes : statistique du commerce exterieur 1970 à1984

بناء على التحليلات السابقة يمكن وضع احتمالين لتطور قيمة الواردات الغذائية :

ـ الأول يفترض استمرار نمو قيمة الواردات بنفس المعدل الذي تحقق خلال النصف الثاني من الفترة 70/ 1984 (14٪)

ـ الثاني ويفترض انخفاض معدل نمو قيمة الواردات الى نحو 10٪ سنويا .

بموجب الاحتمال الأول ستصل قيمة الواردات السنوية من الغذاء في نهاية القرن الى نحو 70 مليار د ج .

[$8757(1 + \frac{14}{100})^{15}$ ، حيث 8757 هي قيمتها عام 1984]

وبموجب الاحتمال الثاني - وهو أقرب الى الحد الأدنى - ستبلغ قيمة الواردات نحو40 مليارد.مع الاشارة أن هذه القيمة لا تشمل مدخلات الانتاج ، التي وان لم تكن منتجات غذائية في حد ذاتها ، الا أنها لازمة لتحقيق الانتاج الغذائي المحلي ، وبالتالي يجب أن تضاف الى تكلفة الواردات الغذائية .

وفي جميع الحالات فان ضخامة المبلغ تدعونا الى التساؤل حول ما اذا سيكون بامكان الجزائر عندئذ توفير الموارد المالية اللازمة لتسديد فاتورة مشترياتها من الغذاء خصوصا بعد الانهيار الذي أصاب أسعار البترول مؤخرا.

2.1 - تحليل اتجاه تطور الصادرات الغذائية .

تلعب الصادرات دورا بارزا في اقتصاديات البلدان النامية وذلك من خلال:

- أهمية وزن الصادرات في تقرير حجم ومستوى الدخل كما وكيفا ، كمّا من حيث ارتفاع مساهمتها النسبية في الدخل ، وكيفا في تأثيرها على تركيب الاقتصاد وانعطاف انتاجه نحو التصدير .

- توسيع نطاق السوق أمام الانتاج المحلي الذي غالبا ما تعجز السوق المحلية عن استيعابه ، سواء بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين ، أو لكون الانتاج لاصلة له أصلا باحتياجات السوق المحلية (باعتباره فرض على اقتصاد البلد بموجب قسمة العمل الدولية التي تمت في ظروف تاريخية معينة ، حالة الخمور في الجزائر القطن في مصر ...) .

- توفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل الاستيرادات التي تتطلبها عملية التنمية التي عادة ما يرافقها ارتفاع الميل الحدي للاستيراد في مراحلها الأولى .

ولعل هذا ما دفع الكنزيين الى القول بأهمية الصادرات في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية *.

---

* يعني أن كل زيادة في الصادرات تنجم عنها زيادات دورية تصاعدية في الدخول بحيث تصبح الزيادة الكلية في نهاية المطاف اكبر من الزيادة الأصلية لحجم الصادرات .

والاهتمام بقطاع التصوير كدافع للنمو لم يظهر في الدراسات الاقتصادية الحديثة كأفكار مجردة فحسب ، بل ظهرت عدة نماذج اقتصادية أكدت على أن النشاط التصديري يعد بمثابة المحرك والقائد لعملية النمو الاقتصادي ، ومنها نموذج KINDLEBERGER الذي يبين فيه أن زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد معين ، يمكن أن تؤدي الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في ذلك البلد[1]. غير أن الصادرات الزراعية الجزائرية - التي تتكون أساسا من مواد غذائية - وتحت ضغط الطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الزراعية ، سلكت في تطورها اتجاها تنازليا ، حيث هبط متوسط عائدها السنوي من 736,3 مليون د ج خلال فترة المخطط الرباعي الأول الى 632,5 مليون دج خلال المخطط الرباعي الثاني ثم الى 348,6 مليون دج خلال المخطط الخماسي(انظر الجدول 4 - 15) ، وقد بلغت أدنى مستوى لها عام 1983 ب : 181 مليون د ج بسبب الجفاف الذي أدى الى انخفاض كبير في الكميات المصدرة من بعض المواد واختفاء البعض الآخر من قائمة الصادرات .

1.2.1 - تحليل عناصر حصيلة الصادرات الغذائية :

من المفيد معرفة حدود مسئولية كل من الكميات والاسعار في انخفاض حصيلة الصادرات الغذائية الجزائرية .

أ - بالنسبة للكميات المصدرة انخفضت في أواخر الفترة 70/ 1984 (متوسط السنوات الثلاث 1984/82) بحوالي 7,2 مرات عما كانت عليه في أوائلها (متوسط السنوات الثلاث 1972/70) . وقد سجل أقصى انخفاض - بغض النظر عن المواد التي اختفت من قائمة الصادرات - في صادرات كل من الخمور (23 مرة) والتمور (4 مرات).

ب - ومن حيث الأسعار، انخفضت حصيلة الصادرات الغذائية في أواخر الفترة بحوالي 2,7 مرات عما كانت عليه في أوائلها ، وبالاستناد الى متوسط الانخفاض في الكميات

---

(1) صبوعة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص : 22 .

المصدرة ، نستنتج أن متوسط الاسعار قد ارتفع في أواخر الفترة بحوالي 2ر7 أضعاف ما كان عليه في أوائلها . وهي نفس النتيجة التي كنا قد توصلنا اليها بالنسبة لأسعار الواردات .

وهكذا يتضح أن الانخفاض الكبير في الكميات المصدرة قد ألغى الأثر الايجابي لارتفاع الأسعار على حصيلة الصادرات الغذائية .

2.2.1 - تطور الوزن النسبي للصادرات الغذائية

أدى الهبوط المستمر في حصيلة الصادرات الغذائية الى تراجع حصتها النسبية من اجمالي عوائد الصادرات . وذلك من حوالي 13% خلال المخطط الرباعي الأول الى 3% خلال المخطط الباعي الثاني ، الى 6ر0 فقط أثناء المخطط الخماسي (الجدول 4 - 15)

الجدول (4 - 15)

تطور الوزن النسبي للصادرات الغذائية

(مليون د ج)

المعدل السنوي / الصادرات	1973 /70	1977 /74	1979 /78	1984/80
أ. مواد غذائية	736ر3	632ر5	525ر5	348ر6
ب. مجموع الصادرات	5630ر5	21429ر8	30771	60088ر6
أ/ب × 100	13ر1	3	1ر7	0ر6

المصدر:

السنة (1970): - SEP/DS.CN :statistique du commerce exterieur 1975

السنوات (1979/71): - S.E.C.E : document sur l'evolution du commerce exterieur algerien (1971-19[illegible])

السنوات (1984/80): - O.N.S : annuaire statistique N°11 et 12

ويلاحظ أن معدل انخفاض نسبة الصادرات الغذائية الى اجمالي الصادرات كان اكبر من معدل انخفاض حصيلتها ، وهذا يترجم النمو الكبير الذي عرفته صادرات قطاع المحروقات على وجه الخصوص .

3.2.1 - تطور مساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية

اذ اعتبرنا ولو بتحفظ نسبة مساهمة حصيلة الصادرات في تغطية تكلفة الواردات الغذائية موشرا للأمن الغذائي ، يمكننا القول وفق هذا الموشر بأن الأمن الغذائي للجزائر قد تراجع بشكل يبعث على القلق ، ذلك أن الميزان التجاري للسلع الغذائية الذي كان قريبا الى حد ما من التوازن خلال المخطط الرباعي الأول ، حيث غطت حصيلة الصادرات اذ ذاك ما يقرب من 80% من تكلفة واردات الغذاء، ما انفك يختل توازنه من سنة الى أخرى لصالح الواردات ، حتى أصبحت هذه النسبة لا تتجاوز 4% خلال المخطط الخماسي (الجدول 4 ـ 16) . وبذلك ازدادت الفجوة بين تكلفة الواردات وعوائد الصادرات اتساعا كما في الشكل (4 ـ 3)

الجدول (4 ـ 16)

تطور نسبة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية

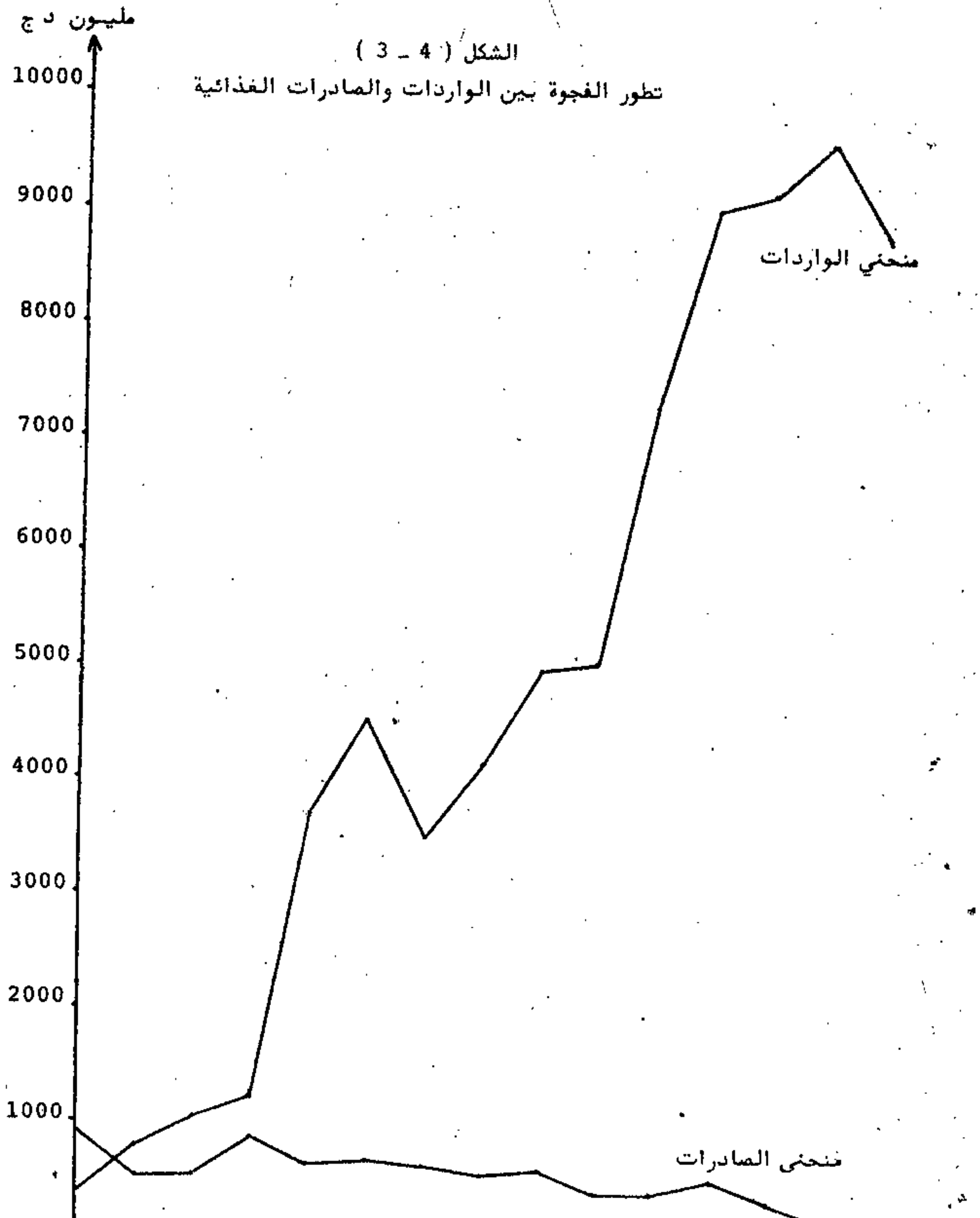
(مليون د ج)

المتوسط السنوي	1973/70	1977/74	1979/78	1984/80
أـ الصادرات	736,3	632,5	522,5	348,6
ب ـ الواردات	924,3	4054,3	5088,5	8890,4
$\frac{أ}{ب} \times 100$	79,6	15,6	10,3	3,9

المصدر : مستخلص من الجدولين (4 ـ 11) ، (4 ـ 15)

الشكل (4 ـ 3)

تطور الفجوة بين الواردات والصادرات الغذائية



4.2.1 - التوقعات المستقبلية للصادرات الغذائية

يرى الدكتور " بربيش " أن نمط نمو صادرات البلدان النامية من السلع الزراعية والمواد الأولية ، يتأثر بنمط استهلاك الدخل في الدول المتقدمة بحيث " أن جزءا صغيرا من الزيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي ، يوجه نحو الطلب على المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الاستهلاكية الأساسية ، بينما يتجه الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل ، نمو زيادة الطلب على السلع الصناعية والخدمات ".(1)

ولكن بالنسبة للجزائر ، نعتقد أن نمو الصادرات الزراعية مستقبلا يتأثر اكثر بالعوامل الداخلية المتمثلة في مستوى وبنية الانتاج . فالصادرات الزراعية الجزائرية تتشكل في معظمها من ثلاث مواد هي : الخمور ، الحمضيات ، والتمور ،

وقد سبق لنا أن رأينا في الفقرة (4 - 1) من المبحث الأول ، الفصل الثالث ، بأن نسبة كبيرة من حقول الكروم المنتجة لعنب الخمر ، تجاوزت أشجارها العمر الانتاجي لها ، مما أدى الى هبوط حاد في انتاجيتها التي هبطت من 45 هكل في الهكتار عام 1962 الى 9,7 هكل عام 1984، ومن المحتمل جدا أن يستمر هذا الانخفاض في الانتاجية نظرا لبطء وتيرة تجديدها ، حيث انه من مجموع 143.540 هكتار الموجودة عام 1984 هناك حوالي 16500 هكتار أي 12٪ فقط غرست بعد 1967 ، منها حوالي 5500 هكتار غرست خلال المخطط الخماسي من بين 24 ألف هكتار المقررة .

ونفس ظاهرة تقدم عمر الاشجار تعاني منها بساتين الحمضيات ، اذ قدرت نسبة مساحة البساتين التي تجاوزت أشجارها العمر الانتاجي لها ب : 19٪ عام 1979 ، وقد ارتفعت هذه النسبة أمام التباطوء في اعادة تشكيل البساتين الهرمة الى 38٪ عام 1984 وهي نسبة عالية سيكون لها بلاشك انعكاسات سلبية على حجم الانتاج .

ويعتبر الوضع بالنسبة لبساتين النخيل أفضل ، حيث أن حوالي 40٪ من المساحة الاجمالية للبساتين الموجودة عام 1984 غرست أشجارها بعد 1970 .

---

(1) د. رؤول بربيش : نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية / ترجمة د. جرجيس عبده مرزوق . الدار المصرية للتأليف والنشر ، ص 17 .

ولم يدخل منها طور الانتاج سوى 40%، وعليه فانه من المتوقع حدوث زيادة معتبرة في الانتاج في غضون السنوات القليلة القادمة ، الا أنه من المستبعد أن تتمكن الزيادة المتوقعة في انتاج التمور امتصاص الآثار السلبية للنقص في انتاج كل من الخمور والحمضيات على مستوى الصادرات ، نظرا للوزن الكبير للخمور ضمن اجمالي الصادرات الزراعية كما سنرى عند تحليل التركيب السلعي للصادرات ،ولكننا نعتقد أن هناك امكانية أمام الجزائر لرفع حصيلة الصادرات الزراعية من خلال زيادة صادراتها من الخضر المبكرة الى أوروبا . خصوصا وأن انتاج الخضر قد سجل أعلى معدل نمو سنوي (+ 2ر5%) خلال الفترة 1984/70 (أنظر الجدول 4 ـ 1) ، مع ملاحظة أن استمرار نمو انتاج الخضر مستقبلا يتوقف على مدى امكانية تعبئة موارد مائية اضافية للري الذي يعتبر عامل محدد في زراعة الخضر .

2 ـ تحليل تطور التركيب السلعي للواردات والصادرات الغذائية .

بالرغم مما لمعرفة تطور الواردات والصادرات الغذائية بالقيمة والكمية من أهمية في تحديد مدى تبعية بلد ما للعالم الخارجي في اشباع حاجاته الغذائية، فانها لا تكشف عن حقيقة هذه التبعية من حيث درجة خطورتها ،لأن المهم في هذه الحالة ليس فقط معرفة قيمة أو كمية المواد الغذائية المستوردة أو المصدرة ، وانما طبيعتها ومدى ارتباطها باشباع الحاجات الغذائية الأساسية للسكان ، أي درجة مرونة أو عدم مرونة الطلب عليها . فاذا كانت واردات البلد تتكون في غالبيتها من سلع غذائية ثانوية ، فانه يمكن اعتبار تبعية هذا البلد هامشية أو شكلية ، لأنه يستطيع أن يمتنع عن استيرادها دون أن يعرض مواطنيه للجوع . بخلاف لو كانت وارداته مكونة في معظمها من سلع غذائية أساسية ، ففي هذه الحالة يكون أمام تبعية مصيرية قد تضطره الى مقايضة سيادته الوطنية بما يسد حاجته البطنية .

والمقصود من تحليل تطور التركيب السلعي للواردات والصادرات الغذائية ، هو الكشف عن طبيعة السلع التي تتكون منها كل مجموعة ، ووزن كل سلعة الى باقي عناصر المجموعة وبالتالي معرفة نوع التبعية الغذائية ودرجة خطورتها .

1.2 - تحليل تطور التركيب السلعي للواردات الغذائية

ان أول ما يلفت الانتباه في قائمة واردات السلع الغذائية ،هو اشتمالها على عدد كبير من المواد يزداد من سنة الى أخرى .

وقد عمدنا بغية تسهيل الوصول الى موشرات تفيدنا في مجال دراستنا الى تقليص هذه القائمة سواء بالاقتصار على ذكر أهم المواد أو بوضعها في مجموعة سلعية واحدة اذا كانت متقاربة المنشأ ، مع تجميع بقية المواد الأقل أهمية (من حيث القيمة والكمية) تحت بند " مواد أخرى " . فحصلنا على الجدول (4 ـ 17) .

وبفحص هذا الجدول يمكن الوقوف على عدة حقائق مهمة نوجزها فيمايلي :

أ ـ ان معظم الواردات تتكون من السلع الغذائية الأساسية ، التي يتميز الطلب عليها بأنه قليل المرونة .

ب ـ ارتفاع درجة التركز السلعي للواردات ، حيث مثلت أربعة مواد منها (حسب ترتيبها في بداية الجدول:4 ـ 17) 3ر75 % من اجمالي قيمة واردات الغذاءو 2ر87% من كمياتها في أواخر الفترة ، مقابل 7ر88% من قيمتها و 2ر94% من كمياتها في أوائلها مما يدل على أن أي ارتفاع في اسعار هذه السلع في السوق الدولية سيوثر بشكل كبير على توازن الميزان التجاري وبالتالي يزيد من أعباء الاقتصاد الوطني .

ج ـ احتلت الحبوب وما يعاد لها (السميد والدقيق) المقام الأول في قائمة الواردات وهي المادة الوحيدة من ضمن المواد الاربعة التي زاد وزنها النسبي ضمن اجمالي واردات الغذاء . كما أنها اكثر المواد الغذائية التي لا أمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في المستقبل المنظور .

وقد لاحظنا أن استيراد هذه المادة اتخذ في السنوات الأخيرة وجهة لا نعتقد أنها اقتصادية ، ومؤداها الميل الى تفضيل استيراد ما يعادل احتياجات السكان الغذائية من الحبوب في شكل سميد ودقيق ، وهكذا فانه فضلا عن ارتفاع تكلفة استيراد الطحين بالنسبة لتكلفة استيراد الحبوب (بلغت كلفة الطن من الطحين 4ر 1314 دج مقابل 4ر913 د ج للحبوب في نهاية الفترة)(1) ، يضيع على عمالنا ملايين من ساعات العمل

---

(1) احتسبناها بناء على معطيات مصادر الجدول(4 ـ 17)

الجدول (4 _ 17)

تطور التركيب السلعي للواردات الغذائية بالقيمة والكمية

(مليون د ج ، ألف طن)

المعدل السنوي / السلع	1972 / 70 القيمة	1972 / 70 %	1984 / 82 القيمة	1984 / 82 %	1972 / 70 الكمية	1972 / 70 %	1984 / 82 الكمية	1984 / 82 %
الحبوب وما يعادلها	257	31,2	3553,5	38,5	808	60,3	3557,9	64,8
الحليب ومشتقاته	181,4	22	1821,7	19,7	133,9	10	312,1	5,7
السكر	171,7	20,8	855,7	9,3	208,6	18,6	620,8	11,3
الزيوت والدهون	121,8	14,7	813,1	8,8	70,7	5,3	297,4	5,4
البقول الجافة	21,8	2,6	310	3,4	13,2	1,0	139,3	2,5
البطاطس	27,3	3,3	97,2	1,0	55,8	4,2	138,6	2,5
البيض	4,9	0,6	314,4	3,3	6,1	0,4	57,5	1,1
اللحوم	0,6	0,1	322,1	3,5	ع	ع	30,4	0,5
مواد أخرى	38,8	4,7	1152,3	12,5	3,5	0,3	339	6,2
المجموع	825,3	100	9240,0	100	1339,8	100	5493,0	100

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على معطيات : DOUANES ALGERIENNES : STATISTIQUE DU COMMERCE EXTERIEUR 1970 -1984

الاشارة (ع) تعني أن الكمية ضئيلة جدا، أقل من عشر وحدة القياس .

في المطاحن التي يتحول الكثير منها في أغلب أيام السنة عن مهمتها الأصلية المتمثلة في طحن الحبوب لتصبح مجرد مستودعات لاستقبال وتوزيع السميد والدقيق المستورد .

د - ان تركيب الواردات يخضع من سنة لأخرى الى تقلبات من الصعب تفسيرها . حيث نلاحظ بالنسبة لمادة البطاطس مثلا : أن الكمية المستوردة منها سنة 1983 قد تضاعفت بأكثر من مرتين بالنسبة لسنة 1982(241،6 ألف طن مقابل 114،6 ألف طن)بالرغم من أن انتاجها المحلي قد سجل زيادة ولو طفيفة .

هـ - اذا كانت واردات بعض المواد كالحبوب والبقول الجافة تتطور تبعا لتقلبات المناخ ، فليس الأمر كذلك بالنسبة لبعض المواد الأخرى ، كالسكر والبيض التي تميزت وارداتها بارتفاع متزايد دون أي علاقة بالحصة الغذائية المعتمدة . فآستهلاك السكر انتقل من 24 كلغ للفرد في السنة في 1980 الى 34،5 كلغ للفرد في السنة في 1983 الى 30،5 كلغ في 1984 . كما سجل استهلاك البيض ارتفاعا قويا بلغ 4،9 كلغ للفرد في السنة في 1983 في حين أن هدف 1984 كان 2،9 كلغ للفرد في السنة .

و - ان التغير في تركيب الواردات يجري في اتجاه ازدياد أهمية السلع التي يرتبط استهلاكها بارتفاع مستوى المعيشة ، كالبيض واللحوم ، مع ظهور حاجات غذائية من طراز جديد ، ومما يؤكد الملاحظة الأخيرة زيادة الوزن النسبي لفقرة " مواد أخرى"من4،7% من اجمالي قيمة الواردات في بداية الفترة الى 12،5% في أواخرها .

وأخيرا ، تبرز البنية الجغرافية للواردات ، ازدياد درجة اعتماد الجزائر على كل من أوروبا الغربية وامريكا الشمالية في مجال التموين بالمواد الغذائية ، حيث ارتفعت حصتهما مجتمعتين من أجمالي قيمة واردات الغذاء من 67% عام 1980 الى 71،2 % عام 1984.(1) مع ملاحظة وجود نوع من التخصص بين المنطقتين ، حيث تمثل أوروبا الغربية مصدر حوالي 75% من المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني

(1) O.N.S : statistiques N° 14 ,1987 , P 16

بينما تمثل امريكا الشمالية مصدر حوالي 80% من الحبوب .(1)

وهكذا فان حساسية مشكل الغذاء في الجزائر ، لاتنبع لمن الازدياد المطرد في كميات وانواع الغذاء المستوردة فحسب ، وانما كذلك من ازدياد درجة اعتمادها في التموين بالغذاء على أسواق معينة ، وهو الأمر الاكثر دلالة في مفهوم الأمن الغذائي .

2.2 - تحليل تطور التركيب السلعي للصادرات الغذائية

بصرف النظر عن الصعوبات التي تواجهها في ايجاد منافذ لها في الاسواق الخارجية بالكميات والاسعار المناسبة ، تعاني صادرات البلدان النامية بصفة عامة من اختلال هيكلي ونوعي ، بعضه وليد اعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان ابان الهيمنة الاستعمارية ، التي أفضت بها الى التخصص في انتاج مادة واحدة أو مادتين .وبعضه يعكس طبيعة السياسة الانمائية غير الرشيدة التي انتهجتها أغلبية هذه البلدان فيما بعد .

ومعلوم أن تركيب الصادرات وسعة تنوعها يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تتوقف عليها حصيلتها ، ولذا فان مفهوم تطوير هيكل الصادرات ينصرف غالبا الى اضفاء قدر أكبر من التنوع والتصنيع على السلع المصدرة .

واذا تأملنا قائمة الصادرات الزراعية الجزائرية ، نلاحظ للوهلة الأولى ذلك الاختلاف الجذري في التركيب السلعي بينها وبين الواردات ، فبينما رأينا هذه الأخيرة تتكون في معظمها من مواد غذائية أساسية ، فان الأولى على العكس من ذلك تتكون في معظمها من مواد غذائية ثانوية ، بل ومضرة مثلما هو الشأن بالنسبة للخمور . كما تجسد وبحق احدى خصائص البلدان المتخلفة من حيث اعتمادها في صادراتها على منتوج أولي أو زراعي واحد .

---

(1) تمثل النسب السنوات الاربع الأخيرة وقد حسبناها بناء على مصادر الجدول(4-17)

فالجدول (4 ـ 18) الذي يعرض التركيب السلعي للصادرات الغذائية يكشف لنا :

أ ـ هيمنة منتوج الخمور على مجمل قيمة وكمية الصادرات الزراعية ، مما ينتج عنه ارتفاع درجة حساسية قيمة الصادرات الزراعية لارتفاع أو انخفاض صادرات الخمور، وبالفعل فقد رأينا كيف أن قيمة الصادرات الزراعية هبطت من 985 مليون د ج عام 1970 الى 514 مليون دج و 536 مليون دج في عامي 1971 و1972 ، نتيجة هبوط قيمة صادرات الخمور لنفس الفترة وعلى الترتيب من 707,2 مليون دج الى 292 مليون دج و 1 و 328 مليون دج ، بسبب تعذر تصريف الكميات المنتجة على اثر غلق السوق الفرنسية في وجه الخمور الجزائرية كرد فعل فرنسي على قرار الجزائر في فيفري 1971 بتأميم قطاع المحروقات . وكيف ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من جديد الى 910 مليون دج عام 1973 عندما ارتفعت قيمة صادرات الخمور لنفس السنة الى 646,6 مليون د ج .

ب ـ ان الانخفاض سواء في قيمة أو كمية الصادرات قد شمل جميع المنتجات دون استثناء وهذا الانخفاض يعزى بدوره الى انخفاض الفائض المحلي من المنتجات الزراعية المتاح للتصدير ، بسبب زيادة الطلب الداخلي كما رأينا على هذه المنتجات (باستثناء الخمور الموجهة أساسا للتصدير) وركود أوضعف نمو الانتاج الزراعي (أنظر الجدول 4 ـ1).

ج ـ اختفاء عدد كبير من المواد التي كانت موجودة في بداية الفترة من قائمة الصادرات في نهايتها ، وبقاء عدد آخر (الفواكه ، الخضر) بقاء هامشيا ، وهذا رغم ملائمة ظروف الطلب الخارجي عليها والمتمثلة بشكل خاص في قيام السوق الأوروبية المشتركة بمنح بعض التسهيلات للصادرات الزراعية الجزائرية ، كتخفيض تعرفة الاستيراد على الفواكه والخضر المعلبة بنسبة 55٪ على ألا تزيد الكمية على مبلغ محدد، ولكن الصادرات الجزائرية عجزت عن تلبية احتياجات المجموعة الأوربية وتركت سوقها لمنتوجات دول أخرى كاسرائيل واسبانيا والمغرب[1]

---

(1) سعدي بزيان : مجلة المجاهد ، 29/10/ 1982 ، العدد 1160 ، ص 61 .

الجدول (4 ـ 18)

تطور التركيب السلعي للصادرات الغذائية بالقيمة والكمية

(مليون د ج ، ألف قنطار)

المعدل السنوي / السلع	1972 / 70		1984 / 82		1972 / 70		1984 / 82	
	القيمة	%	القيمة	%	الكمية	%	الكمية	%
الخمور	442,4	65,2	216	86,5	8015,3	76,4	1392,1	95,1
الحمضيات	88,3	13	1,8	0,7	1349	12,9	12	0,8
التمور	27,8	4,1	19	7,6	110,4	1,1	29	2
فواكه أخرى	29,1	4,3	0,2	0,1	117,3	1,1	0,5	ع
الخضر	25,8	3,8	0,6	0,2	391,9	3,7	4,1	0,3
الحبوب	9,5	1,4	-	-	87,8	0,8	-	-
البذور الزيتية	0,5	0,1	-	-	34,7	0,3	-	-
الزيت	9,5	1,4	-	-	33,3	0,3	-	-
مواد أخرى	45,7	6,7	12,1	4,9	351,3	3,4	25,5	1,7
المجموع	678,3	100	249,7	100	10491,9	100	1463,2	100

المصدر : نفس مصادر الجدول (4 ـ 17)

. الاشارة (ـ) تعني اختفاء المادة المعنية من قائمة الصادرات

. الاشارة (ع) تعني قيمة صغيرة جدا يمكن اهمالها .

د - ازدياد اختلال هيكل الصادرات وميله الى التركز ، خصوصا بعد اختفاء محصول الحمضيات - الذي كان يمثل ثاني أهم منتوج تصديري - من قائمة الصادرات ابتداء من عام 1983 ، وكون فقرة " مواد أخرى " تشتمل على مواد أغلبها تتميز بأن صادراتها غير مستمرة ، فهي قد تظهر عاما لتختفي عاما آخر أو اكثر، مما يجعل عوائد هذه الفقرة عرضة للتذبذب من سنة الى أخرى .

وهكذا عوض أن نتحدث عن تطوير الصادرات الزراعية بالمعنى الذي يضفي قدرا اكبر من التنويع والتصنيع على مكوناتها ويكفل ارتفاع عوائدها ، صرنا نترقب انقراضها.

3 - مساهمة الانتاج الزراعي في تغطية الاحتياجات الغذائية

ان تقليص التبعية الغذائية هدف ذو طابع مزدوج ، سياسي من حيث أنه يحافظ على السيادة الوطنية ، واقتصادي باعتباره يخفف الضغط على ميزان المدفوعات .

وقد أكد المخطط الخماسي " أن هدف الاكتفاء الذاتي ، يجب أن يبقى أولوي رغم النمو القوي للاحتياجات الغذائية " وأوضح " أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه كليا بالنسبة لجميع المنتجات ، في أفق 1984، ولا حتى في أفق 1990 بالنسبة للبعض منها "[1] ولكن هذا لم يمنع المخطط الجزائري من ابداء تفاؤله حول امكانية تخفيف درجة التبعية الغذائية للخارج ، بل وحتى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية الأساسية كالبقول الجافة والبطاطا والبيض مع نهاية سنة 1984، فهل صدقت الأحداث توقعات المخطط ؟

للاجابة على هذا التساؤل ، نحاول استعراض التطورات في انتاج السلع الغذائية وفي الطلب عليها خلال الفترة محل الدراسة ، لمعرفة مدى الاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق هدف " الاكتفاء الذاتي " الغذائي .

في هذا المجال تدل المستويات العالية لنمو الواردات الغذائية ، وتقلص صادراتها

---

(1) MARA : OEQ C80 /84 ,TOME 2 ;P 28

بما ينذر باختفائها،على التنامي السريع في الطلب على هذه المنتجات دون أن يقابلـه نمو موازٍ في الانتاج الغذائي المحلي ، وبالتالي ميل نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان بالانتاج الوطني الى الانخفاض كما يظهر من خلال الجدول (4 ـ 19)

الجدول (4 ـ 19)

تطور مساهمة الانتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء

(الوحدة : ألف طن)

المـــواد	متوسط الانتاج السنوي		متوسط الطلب السنوي*		الاكتفاء الذاتي %	
	1973/70	1984/81	1973/70	1984/81	73/70	84/81
الحبوب	1793,6	1528,3	2568,6	4805,3	70,3	31,8
البقول الجافة	45,4	41,2	64,9	208,9	69,9	19,7
البطاطا	280,4	488,7	342,1	601,0	82	81,3
السكر	4,4	1,9	254,9	597,9	1,7	0,3
الزيوت والدهون	96,6	274,2	172,4	591,1	56	46,4
اللحوم	117	273,7	117,1	303,0	99,9	90,3
البيض	8,2	34,5	8,9	88,2	92,1	39,1
الحليب	537	714	654,2	1725,3	82,1	41,4

المصدر : نفس مصادر الجداول (4 ـ 1)، (4 ـ 2)، (4 ـ 17) ، (4 ـ 18)

* أحتسبناه على أساس أنه يساوي : الانتاج + الواردات ـ الصادرات

توضح الارقام الواردة في الجدول (4 ـ 19) أعلاه بعض الحقائق المهمة التي يمكن اجمالها في الآتي :

- أن مساهمة الانتاج الزراعي الوطني في تغطية الطلب على الغذاء ، قد انخفضت بالنسبة لجميع المواد التي تضمنها الجدول دون استثناء .

- أن هذا الانخفاض ورغم أن جميع المواد الواردة في الجدول أساسية ، قد مس بدرجة أكبر المواد الاكثر أهمية ، كالحبوب (54,8٪) والبقول الجافة (71,8٪) والحليب (49,6٪) والبيض (57,5٪) .

- الاعتماد الكلي على الخارج في تلبية الطلب الوطني على مادة السكر . وهنا تجدر الاشارة الى أن الانتاج المحلي من هذه المادة الذي كان أصلا هامشيا مقارنة بحجم الطلب من المحتمل أن يختفي بالنظر الى الاتجاه الهبوطي الذي تعرفه زراعة الشمندر السكري في الجزائر ، والذي أدى في السنوات الأخيرة الى بدء تحول مصانع السكر في كل من مليانة وزفيزف ومستغانم وقالمة ، من مصانع لانتاج السكر الى معامل للتكرير وتعبئة خام السكر المستورد .

- أنه بالرغم من أن انتاج اللحوم قد تضاعف بنحو مرتين ونصف في نهاية الفترة عن بدايتها ، فان النمو القوي عليها بفضل تحسن المستوى المعيشي للسكان ، قدأدى الى زيادة محسوسة في اللجوء الى الاستيراد لتغطية الطلب على هذه المادة التي كانت الجزائر مكتفية منها في بداية السبعينات .

- ومن المفارقات العجيبة بالنسبة للحبوب والبقول الجافة والسكر ، أنه في الوقت الذي يزداد الطلب الوطني عليها وبشدة ، يميل انتاجها الى الانخفاض .

أخيرا ولكي تكتمل الاجابة على تساؤلنا السابق حول ما اذا صدقت الأحداث توقعات المخطط الجزائري بشأن تقليص التبعية الغذائية بصفة عامة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المواد الغذائية الاساسية مع نهاية العام 1984 ، نورد الجدول (4 - 20) الذي يبين المستوى الذي وصل اليه الأمن الغذائي للجزائر عام 1984، من خلال المقارنة بين نسبة الاكتفاء الذاتي الفعلي والمتوقع لنفس المواد الغذائية التي تضمنها الجدول السابق (4 - 19)

الجدول (4 ـ 20)

مقارنة الاكتفاء الذاتي الفعلي بالمتوقع في مجال الغذاء

لعام 1984 (الوحدة : ألف طن)

المـواد	الانتـاج	الطلـب	الاكتفاء الذاتي الفعلي (٪)	الاكتفاء الذاتي المتوقع (٪)
الحبوب	1460ر4	5296ر7	27ر6	51
البقول الجافة	44ر9	260ر5	17ر2	100
البطاطا	520ر9	580ر5	89ر7	100
السكر	1ر9	637ر8	0ر3	4
الزيوت والدهون	290ر4	609ر1	47ر7	9ر2
اللحوم	304ر5	346ر2	87ر9	89ر7
البيض	49	93ر4	52ر5	100
الحليب	708	1737ر3	40ر7	56ر6

المصدر : نفس مصادر الجدول (4 ـ 19)

MARA :P.Q 80/84 tome ,PP 25,28,41 ,102 et 139

تلك اذن هي معطيات وضعية التبعية الغذائية الخطيرة التي تطوق الجزائر والتي تستلزم تصحيحا عاجلا ، لاسيما ونحن في وقت أصبح فيه الابتزاز السياسي والاقتصادي عن طريق التهديد بالتجويع سمة بارزة في سياسة البلدان المصدرة للغذاء ، ويكفي أن نذكر هنا بتصريح وزير الفلاحة الاميريكي عندما قال :" ان الغذاء سلاح ، انه واحد من الاسلحة الرئيسية في جعبتنا التفاوضية ".[1]

(1) حسين آغا وآخرون / مرجع سابق ص 52 .

ان احتياجات السكان الغذائية الهامة اليوم والتي ستزداد أهمية في المستقبل سواء من الناحية الكمية أو النوعية ، وما تطرحه من اشكالات ، لا يمكن أن تجد حلها الصحيح الآ ضمن فلاحة وطنية متطورة ولن يكون ذلك الآ باعادة الاعتبار الى هذا القطاع الذي كان الى عهد قريب وقبل ان يظهر رغيف البترول مصدر عيشنا .

واذا كان من الوهم أن نطمح الى الغاء التبعية الغذائية الغاء كليا (بالمعنى الذي نستغني فيه عن استيراد أي مادة غذائية) فانه من الواقعية أن نقول بناءا على الامكانات الفلاحية الموجودة بأنه من الممكن ليس فقط تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الغذائية التي نستوردها اليوم ، ولكن أيضا تحقيق فائض قابل للتصدير ، وما ايقاف استيراد البيض والبطاطا والشعير ابتداء من عام 85/ 1986 بعد سد الاحتياجات المحلية منها بالانتاج الوطني الآ دليل على ذلك .

الخاتمــــــة

تتضمن الخاتمة تقديم حصيلة مركزة لأهم النتائج التي توصلنا اليها خــــلال البحث ، مقرونة بأهم الاقتراحات التي نراها لازمة لرفع فعالية سياسة تمويـــــل القطاع الزراعي أولا ، وتطوير جهازه الانتاجي ثانيا ، ثم زيادة انتاجه وتحقيق الأمــن الغذائــي ثالثـا .

أولا : سياسة تمويـل القطـاع الزراعي .

1 ـ ان الفلاحـة بالرغم من أنها تعتبر قطاع حيوي ، ورغم الاهتمام السياســي الـذي حظيـت به طيلـة المراحل المختلفـة للشورة الزراعية ، لم تستفـد الا باستثمارات قليلة اقترنت بنسب تنفيـذ منخفضة ، سواء بالنسبـة لحجم احتياجاتها أو بالمقارنة مع القطاعات الأخرى . يضـاف الى ذلك أن قلـة تجزئـة DESAGREGATION الاستثمارات على المستوى المالـي ، يجعل من الصعوبـة بمكان اقامـة علاقـة داليـة بين الاستثمـارات المنفـــــدة والانجازات المـادية المحققـة .

2 ـ ان السياسة الزراعيـة لم تستطـع خلال هذه الفترة الوصول الى اختيار سياسة تمويل أكثر ملائمـة لانظمـة الانتاج التي تشكل القطاع الفلاحي ، وقد كانت الاصلاحـــات العديدة التي عرفها القطاع في هذا المجال تجري دائما في اتجاه البحث عن سياســـــة أفضـل ، دون محاولـة تمحيص الاسباب التي لم تمكن السياسة القائمة من بلوغ الفعالية التي كانت تبدو عليها لحظـة اعدادها .

3 ـ ان السياسة العامة لتمويل الوحدات الانتاجية الفلاحية بقيـت غير مكيفـــــة وتولد مضايقات اداريـة واجرائيـة غالبا ما تقوض ارادة المنتجين ، فتعدد الاجــراءات وبطء تنفيـذها وعدم مرونة معايير منح الائتمان والتأخير في تبليغ القروض كلها تحد من فعالية التمويـل ، من حيث أنها تلغي جزئيا أو كليا امكانية استعمال القروض في الوقت المناسب للغرض الذي تطلب لأجلـه ، وهذا ما يفسر جزئيا انخفاض نسب التنفيـــــذ سواء تعلق الأمر بقروض الاستغلال أو بقروض الاستثمـار .

4 - ان المزارع لم تمارس علاقات متكافئة مع صاحب القرار المالي الذي هو الوكيل المفوض للبنك ، فهذا الأخير غالبا ما يتخذ القرارات نيابة عنها بحجة عدم الماام مسيريها بشئون المالية والتسيير ، وهي الحجة التي نعتقد أنها أصبحت لاغية بعد القرار الوزاري القاضي بأولوية تعيين الاطارات في مواقع الانتاج والذي أدى الى تحويل 7240 مهندس تسيير وتقني ومحاسب من الادارة المركزية والمحلية الى المزارع خلال فترة المخطط الخماسي ، فضلا عن تعاونيات المحاسبة والتسيير التي انشئت من قبل .

5 - لقد شكلت سياسة تمويل القطاع الخاص عقبة واضحة في وجه تنمية هذا القطاع الذي رغم أهميته (الى غاية 1984 كان يحوز أكثر من 90٪ من الثروة الحيوانية وأكثر من 67٪ من المساحة الزراعية المفيدة) بقي مهمشا من قبل المخطط، ومحاط بهياكل غير متكيفة معه ، مما جعله يحيا في انتظار اعانات مالية غير مجدية وقروض غير مؤكدة بدون وسائل وبدون تأطير ولا حتى امكانية الحصول على عوامل الانتاج المرغوبة .

6 - ان تحليل التدفقات المالية المسجلة على مستوى البنك والمتعلقة بتمويل قطاع الفلاحة يكشف اختلالا مزمنا في الوضعية المالية للمزارع ، وهذا الاختلال المتميز بضعف الموارد بالنسبة للنفقات جعل أغلب المزارع تعتمد اعتمادا شبه كلي على التمويل الخارجي (المصرفي) للحصول على وسائل الانتاج وتسديد نفقات الاستغلال ، والجدول (4 - 21) يوضح تطور العجز المالي لقطاع التسيير الذاتي .

الجدول (4 - 21)

تطور العجز المالي ونسبة تغطية نفقات الاستغلال بالانتاج في القطاع التسيير الذاتي (مليون د ج) .

السنوات	77/76	78/77	79/78	80/79	81/80	83/82	84/83
مبلغ العجز	484	746	1079	980	1479	1719	1510
التغطية ٪	76	73	67	74	67	69	70

المصدر :* MAP /DFA : analyse des resultats financiers du secteur autogeré agricole 1983 , P:22

* تقرير وزير الفلاحة المقدم في اجتماع اطارات الفلاحة يومي 17، 18 سبتمبر1985.

7 - ان اختلال التوازن المالي الدائم لقطاع الفلاحة يبرز بوضوح ، أن احتياجات القطاع غطيت أساسا من خزينة البنك ، وهذا رغم اللجوء الى الخزينة العامة لتصفية الديون غير المسددة والى البنك المركزي لحسم السندات الفلاحية ، والواقع أننا اذا أخذنا في الاعتبار مدة تدخل الخزينة لتسوية المبالغ غير المدفوعة والوقت اللازم لحسم وتجديد السندات لدى البنك المركزي ، فان خزينة البنك كانت تتحمل بشكل دائم جملة القروض الممنوحة ، لان تحصيل المداخيل المتأتية من التسوية والحسم يتم متأخرا بالنسبة لاحتياجات خزينة البنك ، يضاف الى ذلك أن نسب الفوائد التفضيلية الممنوحة للفلاحة لا تستطيع أن تغطي الا جزءا زهيدا من نفقات التسيير المرتبطة مباشرة بالعمليات المصرفية المنجزة من قبل البنك لحساب الوحدات الفلاحية . فالبنك ظل الى غاية 1982 يتقاضا 3ر5٪ فائدة على القروض المتوسطة الأجل و 2٪ على القروض الطويلة بينما يكافئ الادخار المعبأ من القطاعات الأخرى والمخصص لتمويل الفلاحة بنسبة أعلى من 4٪ . فضلا عن ذلك أن معدل الحسم لدى البنك المركزي هو 2ر75٪ واذا صار حساب البنك الأولى مدينا طبق عليه تلقائيا معدل 7ر5٪ .

8 - لهذه الاسباب ولاسباب أخرى كثيرة ، لم يخدم البنك الوطني التمويل الزراعي بالشكل الذي يتطلبه هذا القطاع وأخل بدوره المتمثل في دعم الانتاج الزراعي ، وقد ترجم ذلك عمليا ببطء وثقل اجراءات التمويل التي كانت من نوع الوقائية من المخاطرة لعدم ربحية الاستثمار في الزراعة قياسا بالقطاعات الأخرى التي كان يضطلع بتمويلها ، وازدياد احتمال عدم استرداد القروض . كما أن جل أجهزة التنفيذ الادارية (مكاتب وكالات ، فروع) لم تكن الا أجهزة رقابية وبالتالي فهي تدخل ضمن مفهوم الوقاية .

والواقع أن الجهاز المصرفي بصفة عامة يتحمل مسئولية كبيرة في التراجع عن استخدام وسائل الدفع المصرفية التقليدية ، وفي تراكم الديون والمستحقات بين المؤسسات

ولذا فان الفعالية المنتظر أن يضفيها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تمويل الفلاحة لا يمكن ان تكون حقيقية اذا اقتصر التغيير على الجانب التنظيمي فحسب لتمويل

الفلاحة ما لم يكن مرفوقا بتفكير شامل حول سياسة تمويل خصوصية لهذا القطاع ، انطلاقا من:

أ- زيادة اعتمادات القطاع الفلاحي بشكل يتناسب وأهميته التي ستزداد مستقبلا خاصة بعد تحول المنتجات الفلاحية الى سلع استراتيجية في يد البلدان المصدرة لها وتأكد خطورة الاعتماد على عوائد النفط غير المستقرة في تمويل الواردات الغذائية .

ب - توفير وسائل الانجاز اللازمة لتحقيق الاستثمارات التي يجب ان تكيف مع طاقة المزارع الاستيعابية للاستثمارات ، لان المبالغة في الاستثمارات كثيرا ما أدت الى تكثيف مديونية المزارع في ظل ضمان الخزينة العامة الذي يتخذ شكل نفقات نهائية (استثمارات عامة) ومساهمة من الخزينة للجهاز المصرفي لضمان استرداد قروض المزارع الخاسرة ، ولذا فان استمرار تمويل الخزينة العامة للاستثمارات العامة (التي لا تسمح ميزانيات المزارع بتحملها نظرا لضخامة تكاليفها وتعذر توزيعها) يجب أن يقترن بالتزام المزارع بدفع حقوق الانتفاع بخدمات هذه المشاريع . كما يجب أن يقتصر ضمان الخزينة لتسديد القروض المصرفية على الخسائر التي تثبت أنها من فعل عوامل لا قبل للمنتجين في السيطرة عليها وأنه لا أمل في تعويضها في المستقبل المنظور .

ج - يجب ان تعنى السياسة المالية في المقام الاول بتحديد المسئولية المالية لجميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (الدولة ، موسسة الاصدار ، البنوك الأولية،الوحدات الاقتصادية) فكل طرف يجب ان يعرف حدود مسئولياته المالية ويتحمل كل النتائج الايجابية والسلبية ، وفي المقام الثاني يجب ان يندمج النظام المالي على طول عملية التنمية كجزء أساسي من الاهداف ، سواء في مستوى تصور البرامج واعداد المشاريع أو في مستوى تحقيق الاستثمارات وانشاء التجهيزات والمتابعة والانتاج .

د - ومن جهته يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يعمل على :

- تبسيط الاجراءات والغاء كل اشكال القيود الادارية والتقنية لتسهيل الوصول الى القروض وفقا للمخططات والبرامج المالية تنفيذا للمخططات الوطنية للتنمية .

- توسيع وتطوير شبكة هياكله لتأمين سرعة انجاز الخدمات المصرفية وتعميمها على المناطق الجغرافية والبشرية التي تفتقر اليها من خلال فتح مزيد من الفـــروع والوكالات وتزويدها بالامكانات البشرية والمادية اللازمة .

- اشراك المنتجين في وضع وتنفيذ وتقييم المخططات المالية ، والسماح لهم عندما يحصلون على القروض ان يتصرفوا فيها بحرية ويتخذوا جميع المبادرات التنفيذيـــة على اعتبـار أن تسديد القرض أمر اجباري .

- دعم اللامركزية بمنح الوكالات والفروع صلاحيات أوسع في اتخاذ قرار تمويـــل المنتجين واتخاذ المبادرات في الفترات الحرجة لحل الاشكالات الطارئة دون الرجوع الى الادارة المركزية ، وهنا لابد من تزويد الوكالات بالكفاءات البشرية ، ووضع نظـام واضح للتمويل يتضمن تحديد الشروط والاجراءات اللازمة لتمويل الوحدات وانواع وحدود القروض التي يمكن تقديمها وكذا المشاريع المفضلة التي تحظى بتسهلات خاصة .

- الانفتاح اكثر على المنتجين في القطاع الخاص لاسيما شقه التقليدي ، بتكييـف القرض مع خصوصيات هذا القطاع . وهنا من الافضل أن يقرن القرض بالمساعدة الفنيـة للمنتجين بما يقود الى رفع وعيهم الاقتصادي ويساعدهم على كسر حلقة المعاش الذاتي العقيمة ،

- وأخيرا فان نجاح البنك لا يتوقف على حجم العمليات التي ينجزها أو المبالـغ المالية التي يضخها باتجاه القطاع الفلاحي فحسب ، بل يجب ان يتعداه الى كســب ثقة المنتجين ، لاسيما في القطاع الخاص لجلب ودائعهم ونشر وتعميم التعامل المصرفي بينهم ، كي لا تبقى العلاقة بين البنك وزبائنه في اتجاه واحد مضمونها " هات "، وحتى يتسنى للبنك متابعة المراكز المالية للمزارع لترشيد التمويل بتقدير العجـز المالي لكل منها وتحديد حجم القرض المناسب لها ، ومراقبة مطابقة استخدام القروض في الاغراض المخصصة لها واستردادها ، واعداد تقارير دورية بذلك . وهنا لا يصبح الأمر مجرد تجميع لبيانات تفيد في اعداد مخطط التنمية الوطني وتنفيذه ، بل الوصول الـى

ابراز مدى توازن الهيكل المالي للمزرعة واقتراح الحلول المناسبة ورفعها الى الجهات المعنية ، وبهذا يمكن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ان يقوم بالدور المنتظر منه في تنمية قطاع الفلاحة .

ثانيا : جهاز الانتاج

ان أول ما يلفت الانتباه هو أن تطور جهاز الانتاج ، تميز بانعدام التناسب بين مكونات الرأسمال الانتاجي من جهة وبينها وبين عوامل الانتاج المساعدة من جهة ثانية .

1 ـ فيما يتعلق بالرأسمال الانتاجي ، نسجل :

أ ـ بالنسبة لقوة العمل ، ازدياد نسبة العمال المسنين (فئة العمر 55 ـ 59 سنة و 60 سنة فأكثر) ، ففي القطاع الاشتراكي وحده ومع اقتراب فترة المخطط الخماسي من نهايتها كان يوجد ما لا يقل عن 100 ألف عامل ممن تجاوزوا سن العمل وينتظرون احالتهم على التقاعد . وفي الوقت ذاته نفور عنصر الشباب من العمل في الزراعة ، حيث يلاحظ بالنسبة لقطاع الفلاحة ككل حدوث تقلص واضح في العمال من فئة العمر 15 ـ 25 سنة التي تمثل الخزان الذي يمد القطاع مستقبلا بقوة العمل الاكثر نشاطا . يضاف الى ذلك قلة إن لم نقل انعدام التأهيل ، حيث أن 93% من قوة العمل الزراعية لم تتلق أي تأهيل . ورغم ان عدد الاطارات الفلاحية المتخرجة الى غاية 1984 قد تضاعف بأكثر من 32 مرة ما كان عليه عام 1970 ، فان درجة تأطير العمال بقيت منخفضة .

لذا فانه لضمان مساهمة اكثر ديناميكية للعنصر البشرى في تطوير الفلاحة لابد من:

ـ العمل على استقطاب عنصر الشباب نحو العمل في الزراعة .

ـ تكييف التكوين الفلاحي من حيث مناهجه مع متطلبات الفلاحة الجزائرية ،واضفاء الطابع العملي عليه ، وخلق الشروط الضرورية لتشجيع المتكونين على الاستقرار في الوسط الريفي .

ـ التوسع في تقديم خدمات الارشاد الزراعي لتعريف الفلاحين بكيفيات استعمال

التقنيات الزراعية الحديثة التي بدونها لا يمكن لهذه التقنيات ان تحقق النتائج المرغوبة . وهنا يتحتم على المزارع النموذجية - التي يجب أن تكون منتشرة في جميع المناطق الفلاحية - أن تلعب دور الرائد في استخدام هذه التقنيات والشاهد على نجاعتها في تطوير الانتاج ، فضلا عن الوسائل السمعية البصرية التي تستطيع أن تلعب دورا كبيرا في تعميم ورفع المعارف التقنية للفلاحين لسهولة استيعابها .

ب - بالنسبة للارض . استمرار انخفاض المساحة المحصولية بالنسبة للمساحة الزراعية المفيدة وضآلة الأخيرة بالنسبة لمساحة الأراضي القابلة للزراعة ، وتدهورها الناتج عن انخفاض خصوبة الأراضي المكتسبة بالاستصلاح مقارنة بتلك الضائعة بفعل الزحف الصناعي والعمراني، وارتفاع درجة الملوحة في الاراضي المسقية .

وتتطلب المحافظة على هذا العنصر الهام من الرأسمال الانتاجي :

- حماية المساحة الزراعية المفيدة الموجودة حاليا ، بالقيام بعمليات تشجير واسعة حول الاراضي الواقعة أو المحاذية للسفوح والوديان لوقايتها من الانجراف والاراضي المتاخمة للصحراء لحمايتها من زحف الرمال ، واصلاح شبكتي الري والصرف في الأراضي المسقية .

- العمل على توسيع المساحة الزراعية المفيدة عن طريق الاستصلاح وذلك بالاسراع في تنفيذ الاجراءات التطبيقية لقانون 13 أوت 1983 المتعلق بتنازل الدولة عن الملكية العقارية لكل من يستصلح أرضا ، وكذا قرارات 13 مارس و4 ماي 1985 المتعلقة بتشجيع عمليات الاستصلاح عن طريق مساعدة المستصلحين بالتجهيزات والقروض الميسرة .

- زيادة المساحة المحصولية ، بمحاربة نظام المناوبة الثنائية في زراعة الارض الذي يؤدي الى تبوير اكثر من نصف المساحة الزراعية المفيدة سنويا . وذلك بتشجيع زراعة الاعلاف عقب المحصول الرئيسي أو البقول الجافة التي حتى وان لم تحقق

مردودا اقتصاديا فانها تساعد التربة على استعادة خصوبتها وتحسين خواصها الميكانيكية . وكذا توفير الشروط اللازمة لحممارسة دورات زراعية كثيفة في المناطق أ ، ب ، ج [1]

ج - بالنسبة للثروة الحيوانية : حققت تربية الدواجن تطورا كميا ونوعيا معتبرا ، غير أن هذا التطور مازال معتمدا بشدة على السوق الخارجية في مجال التموين بالمواد البيطرية والاغذية. وفي المواشي لم يقترن النمو العددي لقطعان البقر والغنم بتحسين نوعي ، حيث لم تتجاوز نسبة المواشي ذات الكفاءة الانتاجية العالية 10٪ في البقر و 5٪ في الغنم ، في حين سجلت تربية الانواع الأخرى من الماشية ، كالماعز والابل والخيول تقهقرا مقلقا رغم أنها تشكل مصدر تغذية لا يستهان به . ولذا يجب ان ينصب الاهتمام بالثروة الحيوانية مستقبلا على :

- تكثيف زراعة الاعلاف وترميم الغطاء النباتي للمراعي ومضاعفة نقاط المياه بها .

- احلال النظام المكثف لتربية الاغنام والابقار محل النظام الموسع الذي مازال يشمل 90٪ من القطعان .

- وضع وتنفيذ برنامج واسع للتلقيح الصناعي قصد تحسين الصفات الوراثية للماشية خاصة منها الابقار والاغنام ، الى جانب مواصلة انجاز برامج استيراد السلالات الجيدة من ماشية التوالد .

- مضاعفة وحدات انتاج أغذية الانعام وهياكل التخزين ، لاسيما في الولايات التي تتركز بها تربية المواشي .

د - بالنسبة للاشجار المثمرة ، وعلى المستوى التجميعي يلاحظ ضعف نمو المساحة الكلية للاشجار ، حيث لم تزد في أواخر الفترة الآ ب : 6٪ عن أوائلها ، وهو نمو غير مرض اذا ما قارناه بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البند ، والتي تضاعفت بنحو 3 مرات فيما بين المخطط الرباعي الأول والمخطط الخماسي .

---

(1) تم في السنوات الأخيرة تصنيف المناطق الفلاحية حسب درجة المفياثية ،المنطقة أ: أكثر من 600 مم ، المنطقة ب : من 450 - 600 مم ، المنطقة ج : من 350 - 450مم ..الخ .

ولكن هذا الاتجاه العام لتطور المساحة الكلية لا يمثل كل الاصناف ، كما لا يبين وضعيتها . فالكروم تقلصت مساحتها بنحو 30٪، وأعيد تشكيل البنية المحصولية للمساحة الباقية باتجاه زيادة مساحات الكروم المنتجة لعنب المائدة والعنب المجفف على حساب الكروم المنتجة لعنب الخمر التي انتقلت حصتها من المساحة الكلية من 95٪ خلال المخطط الرباعي الأول الى 84٪ خلال المخطط الخماسي . والىجانب استمرار هيمنتها ماتزال تعاني كروم الخمور من ظاهرة الهرم ، اذ لم تمثل المساحة التي غرست بعد 1967 الا 12٪ من المساحة الموجودة عام 1984. وكذلك الأمر بالنسبة لبساتين الحمضيات التي بينما تقلصت مساحتها الكلية بـ 3ر8٪ ، تقلصت مساحتها المنتجة بـ 2ر10٪ وهذا بفعل ظاهرة الهرم أيضا ، حيث قدرت مساحة البساتين التي تجاوزت اشجارها العمر الانتاجي لها بـ 38٪ من المساحة الكلية لعام 1984.

أما بساتين النخيل فقد عرفت نموا ملحوظا خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني مقارنة بما كانت عليه عام 1970/69 ، وذلك برقم قياسي قدره : 146 و 161 على الترتيب ، ولكن نقص الموارد المائية المتاحة للسقي لم يسمح بمواصلة التوسع في غرس النخيل خلال المخطط الخماسي .

وتتفق بساتين الزيتون مع بساتين النخيل من حيث أنها عرفت نموا ملحوظا خلال 1977/70 ، ولكن التقديرات بينت عام 1979 أن حوالي 60 ألف هكتار (40٪ من المساحة) تجاوز عمر اشجارها 40 سنة (منها 36 ألف لم تعد منتجة)، ولم يجدد منها خلال المخطط الخماسي الا 21٪ .

أما الاصناف الأخرى من الاشجار ، فهي في معظمها غير معروفة على وجه الدقة وقد سلكت في تطورها نفس الاتجاه مع بساتين النخيل والزيتون ، ولكن تتفوق عنها في أن اشجارها حديثة السن بنسبة 96٪ لمجموعة الاشجار ذات الحب والنواة و 66٪ لمجموعة الاشجار المقاومة عام 1979، وفي ارتفاع انجازات عمليات الغرس التجديدي خلال المخطط الخماسي التي غطت حوالي 38 ألف هكتار أغلبها أنجزها القطاع الخاص .

وبصفة عامة فان تنمية زراعة الاشجار المثمرة تتطلب :

- زيادة انتاج الشتلات وتحسين نوعيتها للحد من الاعتماد على الخارج ، حيث بلغت قيمة الواردات من البذور والشتلات 440 مليون د ج عام 1983، كما قدرت نسبة التبعية عام 1984 بـ 70٪ بالنسبة لشتلات الفواكه ، في حين بقي انتاج شتلات الكروم غير كاف بالنسبة للاحتياجات (2ر7 مليون شتلة مقابل 7ر16 مليون شتلة)[1]. وبينما قدرت الاحتياجات السنوية خلال المخطط الخماسي الثاني بـ 1ر40 مليون شتلة ، فان الطاقة الانتاجية الوطنية الى غاية 1986/85 لم تتجاوز 4ر12 مليون شتلة .

- توسيع امكانات السقي الذي يعتبر ضروري لزراعة بعض أصناف الأشجار كالحمضيات

- منح التسهيلات المالية للفلاحين وتكييف القروض حسب الاصناف المراد زراعتها (... لتباين المدة اللازمة لدخولها طور الانتاج).

2 - عوامل الانتاج المساعدة

أ - العتاد :اتسم تجهيز قطاع الفلاحة بالعتاد ببعض السلبيات التي قللت من أهميته مثل:

- انعدام التوازن في توزيع العتاد بين القطاعين العام والخاص لصالح الأول خلال 1979/70.

- انعدام التناسب التقني بين أنواع العتاد، خاصة بين العتاد الجار والعتاد المجرور.

- تعدد ماركات العتاد مع نقص ملحوظ في قطع الغيار ، مما أدى الى صعوبة المام الفلاحين بالخصائص الفنية للآلات وبالتالي سوء استعمالها الذي تسبب في ارتفاع نسبة العطل التي تراوحت بين 17 و 37٪ حسب الانواع .

- عدم مراعاة الاحتياجات الحقيقية للفلاحة من أنواع العتاد ، مما أدى الى وجود فائض في بعضها (عتاد المعالجة) ونقص في البعض الأخر (عتاد حرث وتهيئة الأرض

---

(1) وزارة الفلاحة والصيد البحري ، مرجع سابق ، ص 8 .

وعتاد النقل) .

- عدم ملائمة الخصائص الفنية لبعض انواع العتاد المستورد مع ظروف الفلاحة الجزائرية ، مثل حالة الحاصدات - الدارسات ذات طاقة الدراس العالية (أغلبها مصمم على أساس مردودية 18ق/هـ فاكثر ، في حين أن معدل مردودية الحبوب في الجزائر هو 6 ق/هـ).

ولذا فان تحسين مردودية المكننة في الزراعة يستلزم قبل التفكير في توسيع حظيرة العتاد ، العمل على تجاوز هذه السلبيات ، بالاضافة الى :

- دعم صناعة العتاد الفلاحي الوطنية باعتبارها أفضل سبيل لتجنب مساوىء عدم ملائمة وتعدد ماركات العتاد المستورد .

- الاهتمام بنظام الصيانة في جانبيها الوقائي والعلاجي

- اعادة النظر في نظام الدعم للعتاد الفلاحي ، باتجاه خلق التوازن بين اسعار الآلات المدعمة والاسعار الباهضة غير المدعمة لقطع الغيار .

ب - **المسري** ، ظل قطاع الري بعيدا عن القيام بدوره الحاسم المستمد من خاصيات المناخ الجزائري في تطوير الانتاج الفلاحي ، وقد تجلى ذلك على مستويين : جمود مساحة الأراضي المسقية عند مستوى منخفض طيلة كامل الفترة ، وانخفاض نسبة تلبية حاجتها من الماء، وتعزى هذه الوضعية الى :

- بطء نمو حجم المياه المعبئة وعجزها عن مواكبة الطلب المتزايد على الماء لمختلف الاستعمالات .

- اعطاء الأولوية في التزود بالماء لقطاعات الشرب والصناعة .

- نقص التجهيزات اللازمة لاستغلال المياه المعبئة وتدهور شبكتي الري والصرف .

- ضعف التنسيق بين مصالح الري ومصالح الفلاحة في مجال تسيير المياه .

ان بلوغ هدف مليون هكتار من الأراضي المسقية في حدود عام 2000، حيث تكون حاجة الجزائر من الماء لمختلف الاستعمالات 13 مليار م^3، يتطلب تعبئة كمية اضافية من الماء لا تقل عن 10 مليارات م^3.

ج - **الاسمدة** ، عرفت الزراعة الجزائرية تطورا معتبرا في استعمال الاسمدة خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع معدل التسميد المعبر عنه بالكلغ من العناصر المخصبة من حوالي 18 كلغ للهكتار عام 1970 الى 9ر65 كلغ عام 1984. ولكن دون أن يودي ذلك الى تحسن ملحوظ في المردودية ويعود السبب الى :

- استناد معايير التسميد المعمول بها جهويا على درجة المغياثية ونوع المزروع ، دون مراعاة درجة خصوبة التربة التي تتطلب تحليل وتصنيف الأراضي من الوجهة الزراعية وهي العملية التي لم تتم بعد في الجزائر .

- انعدام التناسب في استعمال الاسمدة بين العناصر المخصبة

- سوء توزيع واستعمال الأسمدة (نقص العتاد الخاص بنشر الاسمدة) .

ولذا نرى من الضروري الاهتمام بتحسين شروط استعمال الاسمدة أكثر من زيادة الكميات المستهلكة منها .

د - **البذور المحسنة** ، خلافا للاسمدة ، لم تشهد الزراعة الجزائرية تطورا مرضيا في استعمال البذور المحسنة ، فإلى غاية 1984 لم يغط الا حوالي ثلثي احتياجات زراعة الحبوب و 71% من احتياجات زراعة البقول الجافة بهذا النوع من البذور ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى ضعف الانتاج الوطني من هذه المادة وارتفاع اسعار المستورد منها حيث قدرت نسبة التبعية لهذا العام 90% فيما يخص بذور البطاطس و 70% بالنسبة لبذور الفواكه ، وهي تقريبا تامة بالنسبة لبذور الكلأ وبذور البقول الجافة . الأمر الذي يؤكد ضخامة المهمة التي يتوجب أن تتحملها معاهد التنمية المتخصصة والمزارع النموذجية لانتاج هذه المادة وهياكل التموين والارشاد الزراعي في ضمان توزيعها والتدليل على كيفية الملائمة بين أنواع البذور وطبيعة التربة والتقنيات المستعملة في الانتاج،لما لها من تأثير مباشر على مردوديتها .

ثالثا : تطور الانتاج والانتاجية .

1 ـ الانتاج : على مستوى فرع الانتاج النباتي ، سجل انتاج أهم المجموعات المحصولية في تغذية السكان وفي جلب العملة الصعبة انخفاضا تراوح بين (7ر0%)و(2ر5%) ، وتباينت أسبابه بين مناخية اقتصادية (حالة الحبوب والبقول الجافة) ومناخية هيكلية (حالة الخمور والحمضيات)، ورغم توفر معلومات وافية عن دورة الجفاف في الجزائر وهيكل حقول الكروم وبساتين الحمضيات ، فان السياسة الزراعية لم تستطع أن تتجاوز آثارها السلبية على الانتاج . بينما حقق انتاج باقي المجموعات السلعية نموامتواضعا ، باستثناء مجموعة الخضر التي سجل انتاجها أعلى معدل نمو .

أما الانتاج الحيواني فقد عرف بصفة عامة نموا مرضيا بالمقارنة لما كان عليه في بداية الفترة ، عدا انتاج الحليب الذي ظل تقريبا جامدا ، وقد كان للقطاع الخاص الذي يحوز 90% من الثروة الحيوانية الوطنية دور كبير في زيادة الانتاج الحيواني خصوصا اللحوم البيضاء من خلال مشاريع تربية الدواجن بالطرق العصرية ، وقد كان يمكن للانتاج الحيواني ـ الأقل تأثرا بالتغيرات المناخية من الانتاج النباتي ـ أن يحقق نتائج أفضل لو ساير انتاج الكلأ والاغذية المركزة النمو العددي لقطعان الماشية .

2 ـ الانتاجية (المردودية) ، باستثناء المزروعات الصناعية التي حققت مردوديتها نموا مرضيا قدر معدله بـ 2ر3% ، فان باقي المحاصيل النباتية انخفضت مردوديتها وفي أحسن الاحوال بقيت جامدة ، مما يدل على أن الزيادة الطفيفة المسجلة في انتاج بعض المحاصيل انما جاءت نتيجة لزيادة المساحة المحصولية (حالة انتاج الخضر بصفة خاصة)، وهذا عكس ما يوحي به اللجوء المتزايد لاستخدام وسائل تكثيف الانتاج وما يجرى في البلدان المتطورة وحتى غير المتطورة ، حيث يشكل رفع المردودية السبيل لزيادة الانتاج ، كما يتضح من الجدول التالي :

الجـدول (4 - 22)

مقارنة المردودية الزراعية في الجزائر ببعض البلدان المتوسطية

(1982 / 80)

	الجزائر	تونس	المغرب	اسبانيا	فرنسا
الحبوب ق/هـ	6	12	10,5	15	18
الخمور هكل/ هـ	12	16	19	23	73
زيت الزيتون ل / هـ	120	200	180	350	-
الحمضيات ق / هـ	70	-	140	170	-
البطاطا ق / هـ	71,6	112	144	163	294
الحليب ل/ بقرة / يوم	5	8	9	15	15

المصدر : - وزارة الفلاحة والصيد البحري ، مرجع سابق ، ص 3 - 7

- المعهد التكنولوجي الفلاحي ، مستغانم ، مطبوعة

أما فيما يخص فرع الانتاج الحيواني ، فقد سجل اتجاهين لتطور المردودية ، اتجاه صاعد يخص مردودية اللحوم التي ارتفعت بالنسبة لجميع أنواع الماشية ، واتجاه نازل يخص مردودية الحليب التي انخفضت بالنسبة لجميع انواع الماشية كذلك . وبصفة عامة لم يكن هناك ارتباط مؤكد بين زيادة الانتاج والانتاجية وزيادة القاعدة الانتاجية للفلاحة .

ان ضعف نمو الانتاج الزراعي وعجزه عن مجاراة النمو المتزايد في الطلب المحلي على المنتجات الغذائية ، أدى ليس فقط الى هبوط حاد في الصادرات الزراعية ولكن أيضا الى زيادة الواردات منها ، وبالتالي اتساع الفجوة بينها (الشكل 4 - 3)، والاعتماد أكثر فأكثر على الخارج في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان .

وفضلا عن الاقتراحات التي ذكرناها بشأن رفع فعالية سياسة التمويل وتطوير جهاز

الانتاج في زيادة الانتاج الزراعي ، نرى من الضروري كذلك :

- العمل على وضع بطاقة فنية لكل منطقة (ويكون أفضل لكل مزرعة) ودراسة صلاحيتها حسب التخصص الذي يمكن أن يسند لها بناء على تقييم موضوعي من حيث :

* المعطيات المناخية * نوعية ودرجة خصوبة التربة * المحيط العام

وما يمكن أن يقال في هذا المجال هو الاعتماد على التجربة الطويلة للفلاحين وتدعيمها بالاسلوب العلمي لتنظيم الزراعة ، فقد لوحظ أن كثيرا من المزارع أفلست ولم تحقق أهداف الانتاج الموكلة لها بسبب عدم احترام ارادة الفلاحين في ممارسة تجاربهم وتطبيق خبراتهم .

- مراعاة استمرار وتعمق شعور العمال في القطاع الاشتراكي بأنهم أجراء - وما أفضى اليه من انعدام الحافز لديهم على زيادة انتاجيتهم ، بل والتقصير واللامبالاة في القيام بالعمليات الزراعية ،الذي تجلى في سوء استخدام رأس مال المزرعة - وبالتالي التفكير في ايجاد صيغة أخرى لعلاقات الانتاج في هذا القطاع ، بحيث تجعل الفلاح مالكا حقيقيا لوسائل الانتاج (بعيداً عن الشعارات) وتمنحه الاستقلال في التسيير الذي بقدر ما هو مفيد في تحرير الطاقات الخلاقة للفلاحين ، لا تتناقض مع مبدأ تخطيط وتوجيه الانتاج ، اذ يمكن مثلا ترك الحرية للفلاحين في اختيار المحاصيل التي يرغبون في زراعتها والتي قد تتلائم أكثر من غيرها مع معارفهم وظروف مزارعهم ، وفي نفس الوقت يمكن حثهم بل وتوجيههم للاهتمام بهذا المحصول أو ذاك عن طريق أدوات :

* السياسة السعرية * النظام الضريبي * سياسة القرض

- العمل على اعادة تشكيل هيكل الانتاج الزراعي باتجاه استبعاد المحاصيل التي لم تعد تتماشى مع هدف الاستقلال الاقتصادي (حالة الخمور) ومنح الأولوية للمحاصيل ذات الارتباط المباشر بتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ، وفي هذا المجال يمكن الاعتماد على الأدوات السابقة ، وتدعيمها - اذا اقتضى الأمر - بتشريعات فلاحية تحدد الحد الأدنى لزراعة المحاصيل الاستراتيجية في تغذية السكان كالحبوب والبقول الجافة .

فهـــرس الجـــداول

الصفحـة	البيـــان	رقم الجدول
20	تطور مساحة الاراضي المزروعة بالكروم خلال الفترة 1921ـ1944	1 ـ 1 :
20	تطور مساحة الاراضي الزراعية الآيلة للمعـربين خلال 1880ـ1940	1 ـ 2 :
37	تطور قروض الاستغلال الممنوحة لقطاعات الفلاحة 67 ـ 1969	1 ـ 3 :
38	تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة حسب القطاعات 67ـ1969	1 ـ 4 :
55	تطور بنيـة القنوات المصرفيـة	2 ـ 1 :
68	تقديرات البنك للتدفقـات المالية في قطاع التسيير الذاتي1976/75	2 ـ 2 :
60	تقديرات لجان الدوائر للتدفقات المالية في قطاع التسيير الذاتي 1976/75	2 ـ 3 :
70	الفروق في تقدير التدفقـات المالية لقطاع الثورة الزراعية1976/75	2 ـ 4 :
94	تطور نصيب الفلاحة من الاعتمادات المقررة في مخططات التنمية	2 ـ 5 :
95	تطور نصيب الفلاحة من الاعتمادات الاستثماريـة	2 ـ 6 :
96	تطور نصيب الفلاحة من الاستثمارات المحققة	2 ـ 7 :
98	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي 1977/70	2 ـ 8 :
100	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكيخلال 1984/80	2 ـ 9 :
101	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطـاع الخاص خلال 1979/70	2 ـ 10:
102	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال 1984/80	2 ـ 11:
105	تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة في القطاع الاشتراكي خلال 1984/70	2 ـ 12:
106	تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة في القطاع الخاص خـلال 1984/70	2 ـ 13:
109	التوزع القطاعي لكميـة وقوة العمل الزراعية عام 1969	3 ـ 1 :
111	وضع الاستخدام الزراعي عام 1979	3 ـ 2 :
113	حجم قوة العمل الزراعيـة وتوزعها القطاعي عام 1984	3 ـ 3 :
114	مصدر وحجم الزيادة في كميـة العمل المتاحة في الزراعة عام 1984	3 ـ 4 :

3 ـ 5 : التوزع النوعي والقطاعي لكمية العمل المتاحة في الزراعة عام 1984.....115
3 ـ 6 : تطور التركيب العمري لقوة العمل الزراعية 116
3 ـ 7 : العجز في قوة العمل الزراعية المؤهلة عام 1984 118
3 ـ 8 : حجم وبنية استعمال الاطارات الفلاحية عام 1979 121
3 ـ 9 : تطور حصة هياكل التكوين من اجمالي القروض الممنوحة لوزارة الفلاحة 122
3 ـ 10: تطور نصيب الفرد من المساحة المزروعة والمسقية 128
3 ـ 11: تطور نصيب تربية الحيوان من الاستثمارات الفلاحية 130
3 ـ 12: تطور عدد المواشي خلال الفترة 70/ 1984 131
3 ـ 13: تطور حظيرة الدواجن خلال الفترة 1984/70.......................... 134
3 ـ 14: تطور عدد حيوانات العمل خلال الفترة 1984/70 135
3 ـ 15: تطور مساحة بساتين الاشجار المتمرة خلال 1984/70 138
3 ـ 16: تطور بنية حقول الكروم خلال الفترة 70/ 1984 139
3 ـ 17: تطور مساحة بساتين الحمضيات خلال70/ 1984 140
3 ـ 18: تطور مساحة بساتين النخيل خلال 1984/70 141
3 ـ 19: تطور مساحة بساتين الزيتون خلال1984/70 142
3 ـ 20: تطور مساحة بساتين الاشجار الأخرى خلال 1984/70.................. 143
3 ـ 21: تطور الاستثمار في العتاد الفلاحي خلال 70/ 1984...................145
3 ـ 22: تطور حظيرة الجرارات حسب القطاعات خلال 1984/70 146
3 ـ 23: تطور حظيرة العتاد الفلاحي خلال 70/ 1984 148
3 ـ 24: تطور حجم المياه المعبئة خلال 1984/70 158
3 ـ 25: تطور مساحة الاراضي المسقية خلال 70/ 1984 159
3 ـ 26: تطور استهلاك الأسمدة خلال 70/ 1984 163
3 ـ 27: مردود القمح الصلب حسب نوعية البذور وحسب القطاع 165
3 ـ 28: تطور تلبية حاجة الزراعة للبذور المراقبة خلال 1984/70.............166
4 ـ 1 : تطور الانتاج لأهم المحاصيل النباتية خلال 1984/70 171
4 ـ 2 : تطور الانتاج لأهم المنتجات الحيوانية خلال 1984/70.............. 175
4 ـ 3 : تطور المردودية لأهم المحاصيل النباتية 180

4 _ 4 : تطور المردودية لأهم المنتجات الحيوانية 182
4 _ 5 : تطور الانتاج الزراعي المحلي 186
4 _ 6 : تطور معدل نمو الانتاج الزراعي المحلي 186
4 _ 7 : تطور نسب تنفيذ الاستثمارات في الزراعة حسب القطاعات 189
4 _ 8 : تطور نسبة تنفيذ الاستثمارات في القطاع الاشتراكي :.............. 190
4 _ 9 : الفعالية النسبية للاستثمارات الفلاحية 194
4 _ 10 : تطور حصة الفلاحة من الناتج المحلي الاجمالي خلال 70 / 1984........ 195
4 _ 11 : تطور الوزن النسبي للواردات الغذائية خلال 70 / 1984 202
4 _ 12 : تركيب الاستهلاك الغذائي لكل فرد عام 1980 206
4 _ 13 : مقارنة بين الحصة الغذائية الحالية والمرجوة 207
4 _ 14 : تطور الارقام القياسية لاسعار الواردات الغذائية خلال 70/ 1984.... 209
4 _ 15 : تطور الوزن النسبي للصادرات الغذائية خلال 70 / 1984 212
4 _ 16 : تطور نسبة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية 213
4 _ 17 : تطور التركيب السلعي للواردات الغذائية بالكمية والقيمة 218
4 _ 18 : تطور التركيب السلعي للصادرات الغذائية بالكمية والقيمة 222
4 _ 19 : تطور مساهمة الانتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاءخلال84/70..224
4 _ 20 : مقارنة الاكتفاء الذاتي الفعلي بالمتوقع في مجال الغذاء لعام 1984..226
4 _ 21 : تطور العجز المالي ونسب تغطية النفقات بالانتاج في قطاع التسيير الذاتي ....
4 _ 22 : مقارنة المردودية الزراعية في الجزائر ببعض البلدان المتوسطية 241

فهـــرس الاشكـــال

1 _ 1 : المستويات التي يمر بها طلب التمويل 34
2 _ 1 : علاقة وموقع البنك الوطني من الجهاز المصرفي والمالي 52
2 _ 2 : التنظيم الهيكلي لمديرية تمويل الفلاحة 58
2 _ 3 : المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار 81
2 _ 4 : المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار الخاص 86

4 _ 1 : تطور الانتاج الزراعي :................................. 178

4 _ 2 : تطور الانتاجية الزراعية.. 185

4 _ 3 : تطور الفجوة بين الواردات والصادرات الغذائية 214

المـــراجـــع

المراجع باللغـة العربيـة :

الكتـب والرسـائـل :

- بن أشنهـو عبد اللطيف : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، د.م.ج الجزائر 1982
- ابن أشنهو عبد اللطيف : الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاســـي الموسسة الوطنيـة للمطبعـة التجاريـة .
- بهلول حسن : القطاع التقليدي والتناقضـات الهيكليـة في الزراعة الجزائرية، ش.و.ن.ت الجزائر 1976 .
- حافظ ستهم : التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ، ترجمة مروان القنواتي د.م.ج الجزائر 1981 .
- حازم الببلاوي : التنميـة الزراعية ، مطبعة النهضـة الجديدة _ القاهرة 1967
- حجير محمد مبارك : السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعـة والنشر ، مصر .
- حسني ناشان : الزراعـة في خدمة السلام ، دار الكرنك 1976 .
- حنفي زكي عيـد : دراسة الجدوى للمشروعـات الاستثمارية ، دار البيان 1979
- حسين آغا وآخرون : بعض المسائل الاقتصادية في الاقطار النامية ، الموسسة العربية للدراسـات والنشـر ، بيروت 1982
- خالد الحامض : التخطيط الزراعي ، المطبعة السوريـة ، حلب 1975
- رؤول بربيـــش : نحو سياسة تجارية جديدة للتنميـة ، ترجمة جرجيس عبده مرزوق ، الدار المصريـة للتأليـف والنشـر .

- صبوعة عبد العزيز : اتجاه تطور الصادرات السلعية الجزائرية وأثرها على التنمية الاقتصادية الاقتصادية ، - رسالة ماجستير - جامعة بغداد 1983 .
- عادل جودة ، غسان قلعاوي : الكفاية الانتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية دار الفكر - بيروت 1972 .
- عثمان أحمد الخولي ؛ محمود محمد شريف : الزراعة العربية ، دار المطبوعات الجديدة 1972
- عدي قصور : مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، د.م.ج- الجزائر 1983
- عصام الخفاجي : رأسمالية الدولة الوطنية ، دار ابن خلدون - بيروت 1982 .
- فؤاد مرسي : التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية ، منشأة المعارف - الاسكندرية 1980
- فرنسيس مولابيه ، جوزيف كولينز : صناعة الجوع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت 1983 .
- مجموعة من الاقتصاديين : الموصوعة الاقتصادية ، ترجمة عادل عبد المهدي، حسن الهموندي دار ابن خلدون - لبنان 1980 .
- محمود ياسين : الاقتصادي الزراعي ، المطبعة السورية ، حلب 1977
- مجموعة من الاقتصاديين : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1983
- مجموعة من الاقتصاديين : تجارب استصلاح الاراضي الزراعية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1984
- الناشر محمد : الادارة المالية مطبعة جامعة حلب ، 1979
- نخبة من الاساتذة : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975
- نضال كامل : الاسس النظرية في التنمية الزراعية الحديثة ، مطبعة الحوادث- بغداد . 1974
- يحه عيسى : تمويل الاستثمار الزراعي الجزائري - رسالة ماجستير - جامعة بغداد 1983

الدوريات والتقارير :

- حزب . ج . ت . و : جهود السنوات العشر 1965 - 1975 ، مطبعة الحزب الجزائر 1978
" " " : تقييم مخططات التنمية ، الجزء الاول والثاني ، الجزائر 1983

- سيد ابراهيم : تربية الحيوان الزراعي - مطبوعة - المعهد التكنولوجي الفلاحي عين تموشنت 1975 .
- محمد يحي ربيع : تكوين التخلف - مطبوعة - معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1977
- مرضي مصطفى : تأملات حول اعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي - مطبوعة - معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران .
- رئاسة مجلس الوزراء : المخطط الرباعي الاول ، تقرير عام
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية : خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 67 - 1978 .
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية : المخطط الخماسي 80 / 1984 تقرير عام
- وزارة الاعلام والثقافة : النظام المصرفي في الجزائر ، 1971 .
- وزارة الفلاحة والصيد البحري : ملخص برنامج العمل لتكثيف الانتاج الفلاحي 1984 .

المراجــــع باللغة الفرنسيـــــــة :

OUVRAGE ,THESES ,ETUDES

- BADILLO.D :stragies agro- alimentaire pour l'algerie perspective 2000 edisud aix ;en provence 1980
- BEDRANI.S :l'agriculture algerienne depuis 1966 O.P.U alger 1981
- " " : l'impact de l'exterieure sur l'agriculture algerienne . universite d4alger 1979
- " " :Le secteur agricole et ses perspectives a l'horison 1990 I.A.M de MONTPELLIER 1980 .
- " " et autres : les politiques agraires en algerie .C.R.E.A
- BENACHANHOU.A : planification et developpement en algerie . O.P.U alger 1976
- BENAMRANE.D : agriculture et developpement en algerie S.N.E.D alger 1980
- BENISSAAD.M.E: la formation du reseau bancaire algerien et son role dans le developpement economique B.N.A 1976
-BENISSAAD.M.E: economie du developpement de lalgerie , sous developpement et socialisme .O.P.U alger 1979
- FAHME . P : mecanismes et portée des prix dans l'agriculture algerienne I.S.E. - U d'alger 1976 .
-GHEMARI.A : le financement des investissements dans l'agriculture I.S.J.A - U d'alger 1977 .
- HERSI . A :les mutuations des structures agraires en algerie depuis 1962 O.P.U - alger 1981 .
-KARSENTY.J.C : l'evolution de l'appaeil de production et les investissements du secteur autogére en algerie I.S.E-Ud'alger 1976
- MECHNANE.A: la dependance alimentaire de l'algerie . U de parie2 , 1983
- MERABET. A : les choix techniques de l'agriculture algerienne U de PARIS 1 , 1976
-NADIR.M.T : l'agriculture dans la planification en algerie de 1967 à 1977 O.P.U - alger 1982
-PALLOIX.C : les entreprises publiques algeriennes : contrainte monetaire et contrainte exterieure , colleque .IS.E - ORAN 1982
- SAAB.G : motorisation de l'agriculture et developpement agricole,S.E.D.S PARIS 1961.
-TAOUTI.S: la formation des cadres pour developpement O.P.U alger
-TEMMAR. H : strategie de developpement independant en algerie O.P.U.alger 1983.

- YAHIA-CHERIF.B :etude des conditions generales et particulieres requise pour la creation et la mise en place d'une institution financieres specialisée pourle secteur de l'agriculture et le developpement rural . MAP/DGEP 1981 .

- RAPPORTS ,PERIODIQUES

- A.P.N /C.P.M : bilan d'execution du P.Q 1980 -1984
- B.N.A : bilans exercises 1975 -1980
- B.N.A/DFA : vue d'ensemble sur le financement du secteur socialiste
- B.N.A /DEA : N de service n81/03 du 13.4.1981
- B.A.D.R : note s n 83/01 du 19.1.83et n° 83/06du 11.5.1983
B.N.E.D.E.R: ler evaluation du P.Q 1980 -1984 , rapport.
- C.N.P.A : la formation agricole par les chiffres 1962-1984
- C.R.E.A : production et producteurs agricoles . 1980
- C.R.E.A : les cahiers du crea . N° 2/2 / 1984
- circulaire interministerielle du 14.2.1975, 5.11.1978 , 3.6.1979 29.7.1981 et du 8.9.1982
- DOUANES ALGERINNES: statistique du commerce exterieure 1970 -1984
- MAPT/INEAP : les attributairesde la revolution agraire , 1980
- MAPT : rapport sur l'execution du P.Q 1980 - 1984
- MARA : statistiques agricoles , serie A,B , grise et jaune
- MARA :plan 1980/84 ; tome 2 et 4
- mara : bilan annuel 1984
- MAP/DFA : analyse des resultats financiers du secteur autogere agricole 1983 .
- ONAMA : acquisition et distribution du materiel 1970 - 1983
- O.N.S : statistiques N°2/1 , 1984 et N° 14 , 1987
- O.N.S :annuaire statistique de l'algerie 1973 - 1985